أ.د. مضر خليل العمر د. محمد احمد عقلة المومني

التركيب الإجتماعي للمدينة والجريمة

أ. د. مضر خليل العمر و د. محمد أحمد عقلة المومني

التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة

الطبعة الاولى

جميع الحقوق محفوظة

الناشر

دار الكندي للنشر والتوزيع

اربد – الاردن

تلفاكس ٧٢٤٤٣٢٣ ص .ب ٨٩٣

تصميم الغلاف: الفنان علي الحموري

رقم الايداع لدى دائرة المطبوعات والنشر: (١٩٩٩/٨/١٠٠٨)

رقم الايداع لدى دائرة المكتبة الوطنية: (١٩٩٩/٨/١٤٢١)

رقم التصنيف: ٣٠٧,٧٦

المؤلف ومن هو في حكمه: أ. د. مضر خليل العمر و د. محمد أحمد عقلة المومني

عنوان الكتاب: التركيب الاجتماعي للمدينة والجريمة

الموضوع الرئيسي: ١- العلوم الاجتماعية

٢- المجتمع الحضري

بيانات النشر: اربد – دار الكندي للنشر

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٧
الفصل الأول : الأساس النظري.	٩
أ- المقدمة	١٠
ب- هدف البحث ومنهجه	١٠
ج- الأساس النظري	١٠
د- مناهج تحليل التركيب الإجتماعي للمدينة	١٣
١) تحليل المناطق الإجتماعية	١٣
٢) تحليل العامل البيئي	١٥
الفصل الثاني: التركيب الإجتماعي لمدينة غربية	**١٧**
أ- المقدمة	١٨
ب- التطور التاريخي لمدينة كاردف	١٩
(١) نمو المدينة وتوسعها	٢٠
(٢) الأنماط السكانية	٢٠
ج- الواقع السكني في كاردف	٢٣
(١) منطقة كانتون	٢٤
(٢) منطقة آدامزداون وروث	٢٥
(٣) منطقة إيلي	٢٥
د- التوزيع الجغرافي لمتغيرات مفردة	٢٥
هـ- التحليل الإحصائي	٢٦
و- تحليل العامل البيئي في كاردف	٢٩

الموضوع	الصفحة
الفصل الثالث: التفسير البيئي للجريمة في المدينة الغربية	**٣٥**
أ- المقدمة	٣٦
ب- الفرضيات البيئية	٤٣
(١) الفرضية الأولى: العلاقة حسب النظريات التقليدية	٤٣
(٢) الفرضية الثانية: الإحصاءات الوصفية للبيئة غير الجيدة	٤٣
(٣) الفرضية الثالثة: المؤشرات الإجتماعية المكانية ونظرية السوق	٥١
ج- مناطق المشاكل في كاردف	٦٢
الفصل الرابع: التركيب الإجتماعي في مدينة عراقية وأخرى أردنية	**٦٥**
أ- المقدمة	٦٦
ب- التطور التاريخي لمدينة الزبير	٦٦
ج- تطور إستعمالات الأرض في الزبير	٦٨
(١) المدينة المسورة قبل عام ١٨٨٢م	٦٨
(٢) الفترة بين عامي ١٨٨٢-١٩٢١م	٧٠
(٣) الفترة بين عامي ١٩٢٢-١٩٦٤م	٧٠
(٤) الفترة بعد عام ١٩٦٥م	٧١
د- المسح الميداني	٧١
هـ- التحليل الأولي	٧٤
و - التحليل الإجمالي	٧٨
(١) الجولة الأولى	٧٨
(٢) الجولة الثانية	٧٨
(٣) الجولة الثالثة	٧٩

الموضوع	الصفحة
س- مدينة اربد في شمال غرب الأردن	٨٣
(١) مقدمة تاريخية	٨٣
(٢) اربد في العصر الإسلامي	٨٤
(٣) ظاهرة الانحراف	٨٦
الفصل الخامس : مؤشرات إجتماعية جغرافية	**٨٩**
أ - المقدمة	٩٠
ب- المؤشرات	٩٠
(١) الكثافة السكانية	٩١
(٢) حجم العائلة	٩١
(٣) نسبة النوع	٩٢
ج- الحالة الإقتصادية للعائلة	٩٢
هـ- دورة الفقر	٩٣
(١) المناطق المتخلفة	٩٤
(٢) المستوى التعليمي لرب الأسرة	٩٥
(٣) تداخل إستعمالات الأرض	٩٥
الفصل السادس : وماذا يجب؟	**٩٩**
أ- المقدمة.	١٠٠
ب- ماذا يجب أن نعرف عن مجتمعنا؟	١٠٠
ج- ماذا يجب أن نعمل؟	١٠٢
مصادر البحث ومراجعه	**١٠٦**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يمثل التركيب الإجتماعي - الإقتصادي - المكاني للمدينة الأرضية التي تفسر على أساسها جميع المشاكل التي تعاني منها المدينة. إضافة إلى ذلك فإن معرفة هذا التركيب وتحليله تساعد في التخطيط العلمي للمدينة وتكون عونا للمسؤولين لإتخاذ القرارات المناسبة. وقد درس التركيب الداخلي للمدينة من مختلف الجوانب: إستعمالات الأرض، الكثافة السكانية، أسعار الأرض، التركيب الوظيفي، شبكة النقل وغيرها من معطياتها. والتركيب الإجتماعي للمدينة هو الخلاصة النهائية لهذه الجوانب متفاعلة مع بعضها. إنها المدينة كما تعيش يومها بطرز حياتها ومشاكلها.

إرتبطت الجريمة في أذهان معظم الناس بالمدينة والتحضر رغم أن الجريمة قد بدأت قبل وجود أول مدينة على الأرض. وفي المدينة، ترتبط الجريمة في أذهان الناس بأماكن معينة فيها. هذا المؤلف يقدم التفسير البيئي للجريمة في المدينة من خلال دراسة تركيبها الإجتماعي وتحديد علاقته بالتوزيع المكاني للجريمة.

يعرض الفصل الأول الأساس النظري لدراسة التركيب الإجتماعي للمدينة، بينما يلخص الفصل الثاني بعض معطيات التركيب الإجتماعي لمدينة غربية ليكون أرضية لتفسير الجريمة فيها (الفصل الثالث). ويقدم الفصل الرابع نموذجاً آخر لتركيب إجتماعي، لمدينة عراقية وأخرى أردنية ولمساعدة الباحثين في سبر أغوار هذا الطريق يحدد الفصل الخامس المؤشرات الإجتماعية ذات الأبعاد الجغرافية التي تعتمد لرسم الخارطة الإجتماعية للمدينة. وفي الفصل السادس تطرح تساؤلات بحثا عن مجيب لها. إنها إبر تغرز لإثارة الباحثين لدراسة جوانب مهمة من حياة مجتمعنا.

والله ولي التوفيق

لقد جاءت معظم الأفكار البيئية الأساسية عبر بحوث علماء الإجتماع كمحاولات لاستجلاء الخارطة الإجتماعية للمدينة. ولما كانت الجغرافيا العلم الذي يدرس الإنسان ونشاطه ضمن بيئته (الطبيعية، العمرانية، الإجتماعية Human Ecology) لذا فقد تقارب المنهج الإجتماعي المنهج الجغرافي عند دراسة البيئة الحضرية وذلك لتشابه الهدف والعديد من المتغيرات المتعددة (Herbert & Johnston 1978). الهدف هو تحديد المناطق الإجتماعية في المدينة وتحليل خصائصها. إضافة إلى هذا، إهتم علماء الإجتماع باستعمالات الأرض في المدينة وعلاقتها بالانماط الإجتماعية، وهذه مفردات لا يستغني عنها الجغرافي عند دراسته شكل المدينة Morphology ووظيفتها. وقد نتج عن الإهتمام المشترك هذا مسميات مثل المناطق الطبيعية و المناطق الإجتماعية وبرز نوع جديد من التحليل عرف بـ(تحليل المناطق الإجتماعية . Social area analysis). كما أدى هذا الإهتمام المشترك إلى تطوير تقنيات البحث المعتمدة واعتماد تقنيات جديدة.

لقد مر علم البيئة الحضرية بثلاثة أطوار: إمتد الطور الأول خلال عقدي العشرينيات وثلاثينيات هذا القرن حيث سادت مدرسة شيكاغو البيئية، وامتد الطور الثاني حتى عقد الخمسينيات وامتاز بتوجيه النقد لمدرسة شيكاغو وقد بقيت العديد من الأسئلة التي أثيرت خلال هذه المده دون إجابات شافية. وفي الطور الثالث أعيد النظر بالمنهج وتم تطويره على الرغم من كل ما قد قيل عنه سابقاً.

لازال هذا المنهج في نظر الباحثين هو الأفضل لدراسة المدينة كنظام حي Open system ولفهم مشاكلها (Johnston 1978). لقد هدفت مدرسة شيكاغو البيئية إلى دراسة التغاير الإجتماعي في المدينة معتمدة مفاهيم أخذتها عن علوم الحياة Biology محاولة إيجاد مشابهات لها في البيئة الحضرية. وقد نظر إلى المدينة ككائن إجتماعي حي ينمو ويتفاعل ويتأثر. لقد تأثر بارك Park، كغيره، بافكار دارون وقال بأن للانماط Patterns والعلاقات في البيئة الحيوية ما يقابلها في المدينة من استعمالات أرض ونشاط سكاني. وتعود أهمية هذا التشابه في النظرة إلى المدينة وعناصرها إلى بساطة النموذج الذي جاء به بارك ومنطقيته، لقد افترض بارك وجود مستويين في المجتمع، المستوى التكافلى الذي يمثله المجتمع الصغير (الجماعة Community)، والمستوى الثقافي

1975الحضاري Society (Robson). وقد ركز البيئيون الحضريون على مفهوم الجماعة وإحتمالات تناظرها مع مثيلات في علوم الحياة.

لقد حاول مكنزي إيجاد التشابه بين المدينة والبيئة الحية حيث يعكس التنظيم الإجتماعي للمدينة العلاقات المكانية بين سكانها، وقد فهم التنافس الحيوي بين الكائنات كنظير للتنافس الإقتصادي حيث تتنافس إستعمالات الأرض على الخير والمكان. كذلك نظر إلى المجموعة البشرية التي تسكن منطقة جغرافية محددة كمجموعة تسود بينها علاقات تكافلية. ولهذه المجموعة عمليات Processes وعلاقات بيئية واجتماعية، ولها تنافسها مع مجموعات أخرى، وقد تنعزل مجموعة معينة ضمن المجموعة الكبيرة. ومن العمليات البيئية المعقدة ما يعرف بالتغلغل والانتشار والتي تحدث عند حركة مجموعة داخل مناطق مجموعة أخرى وصولاً إلى السيادة على تلك المنطقة. وقد عدت عمليات التغلغل والإنتشار والسيادة كبداية ونهاية لدورة تمر بها استعمالات الأرض ومجتمعات المناطق السكنية (Bourne 1981). إضافة إلى هذه المصطلحات، استعار البيئيون الحضريون مصطلحات أخرى مثل التركز والمركزية، وهذه لها معانيها الإقتصادية عندهم.

لقد وردت المفاهيم البيئية الأساسية في نموذج برجس المعني بهيكل التنظيم المكاني لاستعمالات الأرض في المدينة (على شكل نطاقات متراكزة)، كما وجه برجس نقداً إلى مدرسة شيكاغو البيئية في المجالين النظري والتطبيقي لإهمالها أثر القيم الحضارية في تشكيل المناطق الإجتماعية. فالتنافس في البيئة الحية يختلف عن تنافس الافراد في مجتمع المدينة وذلك لوجود قيم وأعراف إجتماعية (Jones & Eyles 1979). وفي المجتمع البشري يبرز أثر العوامل الثقافية والحضارية على نشاطه وفعالياته ولهذه أثرها في تشكيل الانماط المكانية في المدينة.

بتعدد الدراسات الحضرية البيئية تباينت المعايير المعتمدة في تحديد الأنماط الإجتماعية وتنوعت. ومن خلال النقد الموجه لنموذج برجس توصل هومر هويت إلى نمورذج القطاعات الممتدة مع طرق المواصلات الرئيسية من مركز المدينة باتجاه أطرافها. إن نموذجي برجس وهويت معنيان أصلاً بتطور تركيب

إستعمالات الأرض في المدينة وليس بالأنماط الإجتماعية فيها. مع هذا، كلاهما يساعد في فهم تركيب المدينة وإستشفاف الأنماط فيها (Ley 1983). بعد هذا خرج هرس وأولين بنموذج تعدد النويات في المدينة الواحدة ولم يولي البيئيون هذا النموذج إهتماماً (Robson 1975).

نستخلص من هذا أن البيئيون الحضريون لم يتوانوا عن الإستفادة من الجديد في العلوم المختلفة، خاصة خلال المدة الممتدة بين عشرينيات وأربعينيات هذا القرن. فقد أخذوا مفاهيم ومصطلحات واعتمدوا تقنيات نمت وتطورت في العلوم الأخرى وسخروها لدراسة البيئة الحضرية المتحركة مع تحرك وتطور الحياة الإقتصادية والتقنية والحضارية لمجتمع المدينة.

إن خوض موضوع العلاقة والتداخل بين الجغرافيا وعلم والإجتماع وأخذهما الكثير من مفاهيم علوم الحياة وتقنياتها أمر خارج إطار هذا (المؤلف) ما نهدف إليه، كما أشير سابقاً، تلخيص بعض مناهج البحث المعتمدة في تحليل التركيب الإجتماعي للمدينة.

د- مناهج تحليل التركيب الإجتماعي للمدينة،

بتعدد فروع العلم المعنية بدراسة المدينة تعددت مناهج البحث، مع تباين واضح في التركيز على نوع دون آخر من المتغيرات أو المؤشرات. ما يهمنا هنا المناهج الأكثر إعتماداً من قبل الجغرافيين (والمعنيين بالتفسير البيئي للجريمة) عند دراستهم مشاكل المدينة وتعليل توزيعها المكاني.

أ) تحليل المناطق الإجتماعية،

يؤكد العديد من مفكري علم الإجتماع على أن المجتمعات البشرية عندما تكبر ويزداد عدد أفرادها تميل إلى التوزع إلى مجاميع صغيرة للسكن والمهنة، ومرد ذلك المنافسة بين الأفراد والمجاميع وما تتطلبه من حاجة إلى الحماية والدعم من المجموعة التي ينتمي إليها الفرد (Jones & Eyles 1979). يعني هذا أن الفرد يختار وينتقي المجموعة التي ينتمي إليها وبالتالي المنطقة التي يقطنها لهذا السبب ظهر من يقول: قل لي أين تسكن أقول لك من أنت (Ley 1983) أي إن مكان سكن الإنسان مؤشر على موقعه في السلم الإجتماعي بعبارة أدق، وجود سلم

تراتبي إجتماعي يتوافق معه سلم تراتبي للمناطق السكنية (في المدن الكبيرة بصورة خاصة). لهذا السبب قام العديد من الباحثين بدراسة التركيب الإجتماعي- الإقتصادي- للمدن سواء في الدولة المتقدمة أو النامية.

كان الهدف الأساسي لهذه الدراسات تحديد التباين المكاني للتركيب الإجتماعي- الإقتصادي للمدينة. وقد بدأ هذا المنهج وصفيا أول الأمر، إلا أنه وجه واستثمر في فهم واستيعاب المشاكل التي تعاني منها المدينة، واستفيد منه في رسم السياسات والعلاجات الإجتماعية لهذه المشاكل (Johnston 1978) لقد اعتمد شفكي طريقة تصنيف الوحدات الإحصائية ED (التي تجمع على أساسها المعلومات الإحصائية في التعدادات الرسمية) في ضوء ثلاثة مؤشرات لتحديد التباين الإجتماعي- الإقتصادي لسكان المدينة وقد بوب الوحدات الإحصائية المتشابهة في قيمها (قراءاتها) مع بعضها لتشكل مناطق إجتماعية، وبهذه الصيغة برّز شفكي الأنماط الإجتماعية مكانيا في المدينة (Robson 1975)" بانتشار إستخدام الحاسوب أخذ الباحثون باعتماد تقنيات تصنيف أكثر تقدما مثل تحليل العامل الرئيسي PCA أو Factor Analysis والتقنيات الأخرى المشابهة والمؤدية لذات الغرض (تصنيف موضوعي متعدد المتغيرات للمناطق).

لقد اختلف الباحثون في تفسير التباين الإجتماعي المكاني في المدينة. فقد أرجع هذا التباين إلى الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة عدد سكان المدن. كما عد تباين الكثافة سبباً في تباين طرز الحياة الحضرية وما ينجم عنه من تغاير إجتماعي واعتبر البعض الآخر أن العملية ناتجة عن تباين في الخبرة وتنظيم النشاطات المنتجة والتباين في تركيبة السكان. يؤدي تباين الخبرة إلى تراتب المجاميع الإجتماعية طبقا لحالتها الإجتماعية-الإقتصادية التي تحددها طبيعة المهن التي يمتهنوها ويصاحب التباين في تنظيم النشاطات الإجتماعية تباين في طرز الحياة. وينتج عن التباين في التركيب السكاني بروز مجاميع معينة على أسس عرقية أو دينية (Ley 1983)" لقد إعتمد شفكي هذه الفكرة كهيكل يحدد في ضوءها المؤشرات التي يستخدمها لتمييز المجاميع الإجتماعية في المدينة وأسفرت دراسة شفكي عن ثلاثة جوانب مهمة هي:

(أ) التراتب الإجتماعي، ويؤشر الحالة الإجتماعية-الإقتصادية لسكان المدينة

. Social Rank .

(ب) التحضر، ويقيس الحالة العائلية Urbani atoion .

(ج) العزلة، وتؤشر التمركز العرقي أو الديني في مناطق Segregation معينة من المدينة (Robson 1975) .

لقد وجه نقد إلى طريقة تحليل المناطق الإجتماعية فهناك من لا يعتقد بوجود هيكل (أساس) جغرافي لهذه المناطق وشكك البعض الآخر في فاعلية تحويل سيادة عدد أو عرق معين من السكان في المدينة عموما إلى تباين فى مناطقها الصغيرة. ولم يقتنع عدد من الباحثين بأن تحليل المناطق الإجتماعية يؤدي إلى تفسير الأنماط الإجتماعية بل ينحصر التحليل في تحديد المناطق الإجتماعية وفي ضوء هذا النقد جرى تعديل على المؤشرات المعتمدة في التحليل. لقد عد البعض التصنيع والتحضر كأسس لتصنيف المناطق الإجتماعية وتحليلها فالتصنيع يؤشر الحالة الإجتماعية ويقاس بالمهنة والمستوى التعليمي، وتتحدد الحالة العائلية بدرجة الخصوبة ونسبة النساء في قوة العمل. أما التحضر فيقاس بالهجرة التي تحسب على أساس مسقط الرأس والتركيب العمري والجنسي للسكان. وتؤشر الحالة العرقية الحالة الحضارية أو المستوى الحضاري للأقليات القومية والدينية (Jognston 1978). ولم يتوقف النقد، كذلك تطوير هذا المنهج.

خلاصة القول، إن تحليل المناطق الإجتماعية قد اعتمد بصورة واسعة لتحديد أنماط التباين المكاني قصد التصنيف الإجتماعي وليس التوزيع الجغرافي، وترجع أهمية هذه الطريقة للجغرافيين إلى أنها تعتمد بيانات مأخوذة على أساس وحدات مكانية صغيرة ينتج عنها أنماطاً جغرافية. إضافة إلى هذا، أثبتت الدراسات صحة العلاقة بين التراتب الإجتماعي والتحضر (Jones & Eyles 1979).

٢) تحليل العامل البيئي،

يؤمن العديد من الجغرافيين بأن الثورة التي حدثت في دراسة المدينة مرجعها الأساس إعتماد تقنيات متطورة وليس شيئاً آخر (Johnston 1980). ومن هذه التقنيات مجموعة التحليل العاملي Factor analysis Family تعتمد هذه الطريقة

لتأشير جانبين: خصائص المجال الإجتماعي Social Space غير المكاني وأنماط الحيز الجغرافي geographical Space المكانية. وقد عدت هذه التقنية مفيدة من قبل معظم الباحثين لانها تتساعد في تفسير أنماط العلاقات بين المتغيرات حسب هذه الطريقة يتم تكتيل المتغيرات ذات العلاقة مع بعضها لتشكل عوامل Factors أو أبعاداً Dimensions (العمر ١٩٩٠ أ) فمثلاً قد تنتج أربعة عوامل عن تحليل (٣٤) متغيرا ولهذا تسهل عملية تفسير الأنماط المكانية وغير المكانية لهذه العوامل، بينما يكون الأمر صعبا عند تفسير ال(٣٤) متغيرا منفرده وقد تبدو هذه العملية سهلة أول الأمر إلا إنها أكثر تعقيدا، في الواقع. ولا يتوقع أن تصل إلى ذات النتائج عند اعتماد ذات المتغيرات في مدن مختلفة، إذ يعكس التحليل العاملي الأنماط الموجودة في البيانات الخاصة بكل مدينة كما هي فلكل مدينة أنماطها المكانية الخاصة بها (Beshers 1977). تكمن الصعوبة الأخرى في اختيار المتغيرات للتحليل لانها تحدد النتائج، ولهذا تختار المتغيرات بعناية فائقة لتخدم أهداف البحث بصورة مباشرةً وتساعد في الاختيار معرفة الباحث بمنطقة الدراسة وخبرته البحثية في موضوع البحث (Johnston 1980). على الباحث أن يتجنب المتغيرات التي تشكل مع بعضها نسبة (١٠٠٪) وأن يقوم بتغير القيم Standariza-tion قبل تحليلها (العمر ١٩٩٠ أ). يساعد الباحث في الوصول إلى نتائج دقيقة وموضوعية صغر مساحة الوحدات الإحصائية التي تجمع على أساسها المتغيرات. فمع المساحات الكبيرة تبرز نتائج مشوشة يصعب تفسيرها. ويفترض أن ترسم حدود هذه الوحدات لتضم مجتمعات تفسيرها ويفترض أن ترسم حدود هذه الوحدات لتضم مجتمعات بشرية محلية متجانسة نسبيا (Bassett & Short 1980). لفهم أفضل لنتائج تحليل العامل البيئي من الضروري عرض موجز لنموذج أو أكثر عن دراسات حضرية اعتمدت هذه التقنية.

الفصل الثاني

التركيب الإجتماعية لمدينة غربية

أ- المقدمة

لقد درست العديد من المدن الغربية جوانب جغرافية مختلفة. فقد درست مواقع المدن ومواضعها، ودرس تركيبها الداخلي (أستعمالات الأرض) ، كما درس شكلها ووظيفتها وأقاليمها ودرست المشاكل التي تعاني منها. ولفهم هذه جميعا من الضروري العودة إلى السكان الذين يعيشون في المدينة ودراستهم باسهاب سكانيا (ديموغرافيا)، تحليل نشاطاتهم الإقتصادية وغير الإقتصادية، دراسة وتحليل سلوكهم في الإنتقال اليومي للعمل، للتبضع (التسوق)، تنظيمهم للحيز الذي يعيشون فيه ودراسة سكنهم جميع هذه مترابطة متداخلة مع بعضها، الفصل بينها تتطلبه أهداف الدراسة وقدرات الباحث على تغطية الموضوع و/ أو منطقة الدراسة" .

إن دراسة التركيب الإجتماعي الإقتصادي للمدينة وتركيبها السكني يجمع ويلخص العديد من هذه الجوانب ومن معطيات المدينة. من هذا المنطلق جاء الإهتمام بدراسة التركيب الإجتماعي للمدينة إضافة إلى هذا، ومن خلال المنهج التطبيقي في الجغرافيا الناتج عن التوجه لدراسة المشاكل Problem Oriented فقد ارتبطت البحوث الجغرافية من جهة وبسياسة الدولة الإجتماعية (بصورة خاصة والتخطيطية بصورة عامة) من جهة أخرى"

أختيرت مدينة كاردف Cardiff في ويلز- المملكة المتحدة لتكون نموذجاً للدراسة وذلك لأسباب عدة منها:-

١) قام الباحث بدراستها بنفسه كجزء من أطروحة الدكتوراه. يمثل هذا الجزء من البحث تلخيصاً بتصرف لبعض ما جاء في الأطروحة وذي علاقة بموضوع هذا البحث.

٢) توفر العديد من الدراسات عن الجريمة في كاردف وبهذا تسهل عملية الربط والتفسير بين الموضوعين. أو لنقل إستيعاب التوزيع الجغرافي للجريمة في هذه المدينة.

٣) الدراسة التي قام بها الباحث عن كاردف تمزج بين التركيب الإجتماعي والأنماط السكنية، وتؤكد مناهج تحليل الجريمة ودراسة بيئتها على هذا التمازج.

ب- التطور التأريخي لمدينة كاردف

كانت كاردف خلال القرن السادس عشر مدينة صغيرة لا يزيد عدد سكانها على ألفي نسمة، وكانت شوارعها غير مبلطة ولم تكن المدينة مزودة بالماء الصالح للشرب. وقد كان نموها بطيئا جداً. وفي القرن السابع عشر بقيت كاردف أسيرة أسوارها، عدا عدد قليل جدا من المنازل التي تقع على الطريق الخارج من البوابتين الجنوبية والشرقية" وفي ذات الوقت كانت هناك مناطق مفتوحة وحدائق داخل السور" امتازة المدينة خلال هذه الفترة بسمات عصرها، العصور الوسطى"لقد تغير التركيب الداخلي للمدينة بعد صدور قانون عام (١٧٧٤) الذي في ضوءه تم تبليط شوارع المدينة وإنارتها وتوفير الماء الصالح للشرب وتنظيفها" وبانتهاء القرن الثامن عشر بدأت كاردف تعيش حالة النمو الصناعي الذي انتشر في أرجاء بريطانيا. لقد أدى هذا إلى زيادة كثافة استعمالات الأرض داخل المدينة. وفي خارطة للمدينة رسمت أواسط القرن الثامن عشر يلاحظ أن المدينة مرصوفة بمبانٍ متصلة ببعضها.

إنتقلت كاردف إلى عصر الصناعة بتطور شبكات النقل. لقد بدأ بحفر قناة Glamorganshire في نهاية القرن الثامن عشر. ربطت هذه القناة مناطق انتاج الحديد في منطقة Merthyr بالبحر عبر ميناء كاردف" وفي عام (١٨٤٠) أفتتح خط سكك حديد Taff Vale، تلاه خط آخر ربط المدينة سوانزي ومدن أخرى مثل كلوسستر، وبعد هذا توسعت الشبكة وتكاملت. لقد دفعت هذه الشبكة من المواصلات مدينة كاردف إلى الأمام وأدخلتها ميدان الصناعة. وعلى قدم المساواة مع هذا التوسع تطورت تسهيلات الخزن والتصدير في ميناء كاردف وأنشئت أرصفة جديدة. لقد ساهم هذا النمو في تغيير خارطة المدينة وتركيبها الداخلي، فقد نمت المدينة خلال جيل واحد من ميناء ثانوي محلي الأهمية إلى ميناء دولي يستقبل السفن على مدار الساعة. وتعاظمت الهجرة إلى كاردف للعمل في مينائها ولهذه الهجرة تأثيرات كثيرة، منها:

(١) نمو المدينة وتوسعها،

في بداية القرن التاسع عشر كانت كاردف مدينة صغيرة يحيطها السور. وخلال عقد خمسينات القرن الماضي توسعت المدينة شرقاً خارج السور باتجاه الشمال مع نهاية القرن الماضي. وبين عامي ١٨٦٠-١٨٩٠ تشكلت مناطق Roath المدينة و Cathays وقد كانت منطقة روث قرية صغيرة احتوتها المدينة بتوسعها وكان الأمر توسع المدينة باتجاه الجنوب أول الأمر باتساع محدود على امتداد قناة كلاموركان صوب الميناء وتوسعاتها الجديدة. وفي عام ١٨٧٥ توسعت الحدود الإدارية للمدينة لتشمل رسميا. قرى روث وكانتون، وبهذا أصبحت كاردف أكبر مدن ويلز لأول مرة. بعد هذا التأريخ تصاعدت وتأثر نموها لتبتلع القرى المحيطة بها مثل Aqamsdown, Splott, Grangtown, و Maendy وأصبحت هذه القرى ضواحي Suburbs جديدة للمدينة.

وفي عام ١٩٢٢ ضمت المناطق التالية إلى المدينة: Liandaff وأجزاء من Liesvane وLianisgen. وفي عام ١٩٣٧ ضمت Rhumney الى كاردف، وفي عام ١٩٥٠ توسعت المدينة على حساب المناطق التالية: St. Mellons, Penarth وRsdyr، وشملت بالضم عام ١٩٦٧ جميع منطقة Whitchurch. وفي عام ١٩٥٥ أعلنت كاردف كعاصمة رسمية لويلز، ويعني هذا تركيز في الخدمات التجارية والإدارية فيها مما يعوضها تدهور صناعة الحديد والفحم في إقليمها.

(٢) الأنماط السكنية،

بنيت معظم مساكن كاردف بين عامي ١٨٥٠-١٨٧٥، وكانت بمعايير سكنية متدنية، معظمها صغير المساحة وبكثافات سكنية عالية. وقد بنيت هذه المنازل أساساً لإسكان عمال الميناء وعمال الخدمات التجارية المكملة. كان سكن الفقراء في التوسعات باتجاه الشرق وفي الأجزاء القديمة من المدينة. بتوسع المدينة على حساب مناطق Gabalfa,Ely وPenylan فقد سكنتها الطبقة المتوسطة أول الأمر بمنازل جيدة العمران وبكثافات سكنية معتدلة. لقد كان التوسع في بناء منازل واطئه المعيار في مناطق المنخفضات والمستنقعات خلال النصف الثاني من القرن الماضي. تعرض الخارطة رقم(١) توسع المدينة حسب الفترات الزمنية، تكمل

الصورة الخارطة رقم (٢) التي توضح الأنماط السكنية في المدينة.

درس هارولد كـارتر الأنماط السكنيـة في مـدن ويلز وأكـد على أن النطاق الداخلي من تركيب استعمالات الأرض في كاردف يضم المساكن القديمة التي بنيت خلال القرن الماضي وبطراز متشابه. لقد قسم كارتز منازل هذا النطاق إلى فئتين، الأولى بنيت قبل صدور قانون السيطرة على المباني (قبل عام ١٨٨٠)، وتلك التي شيدت بعد صدور القانون.

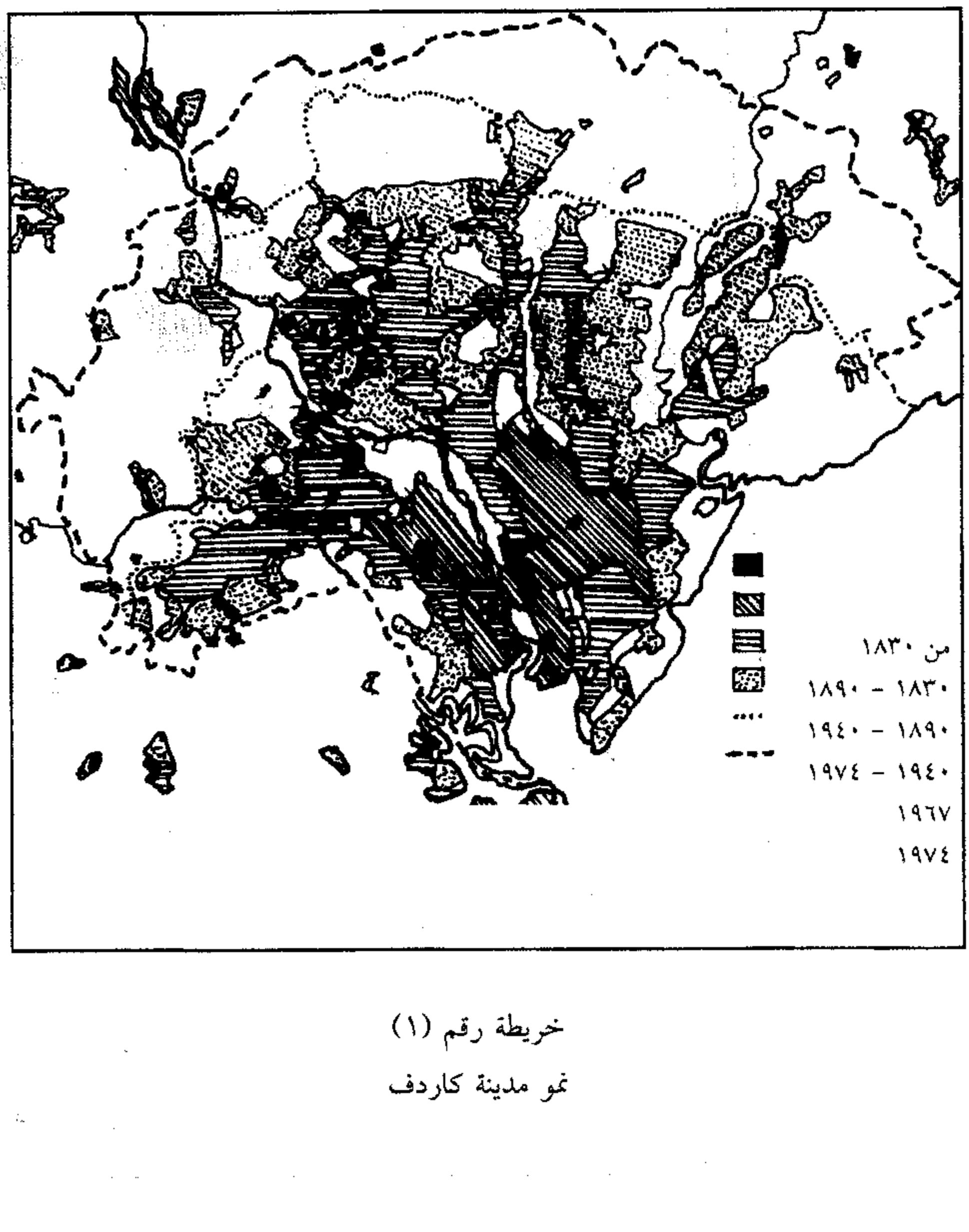

خريطة رقم (١)

نمو مدينة كاردف

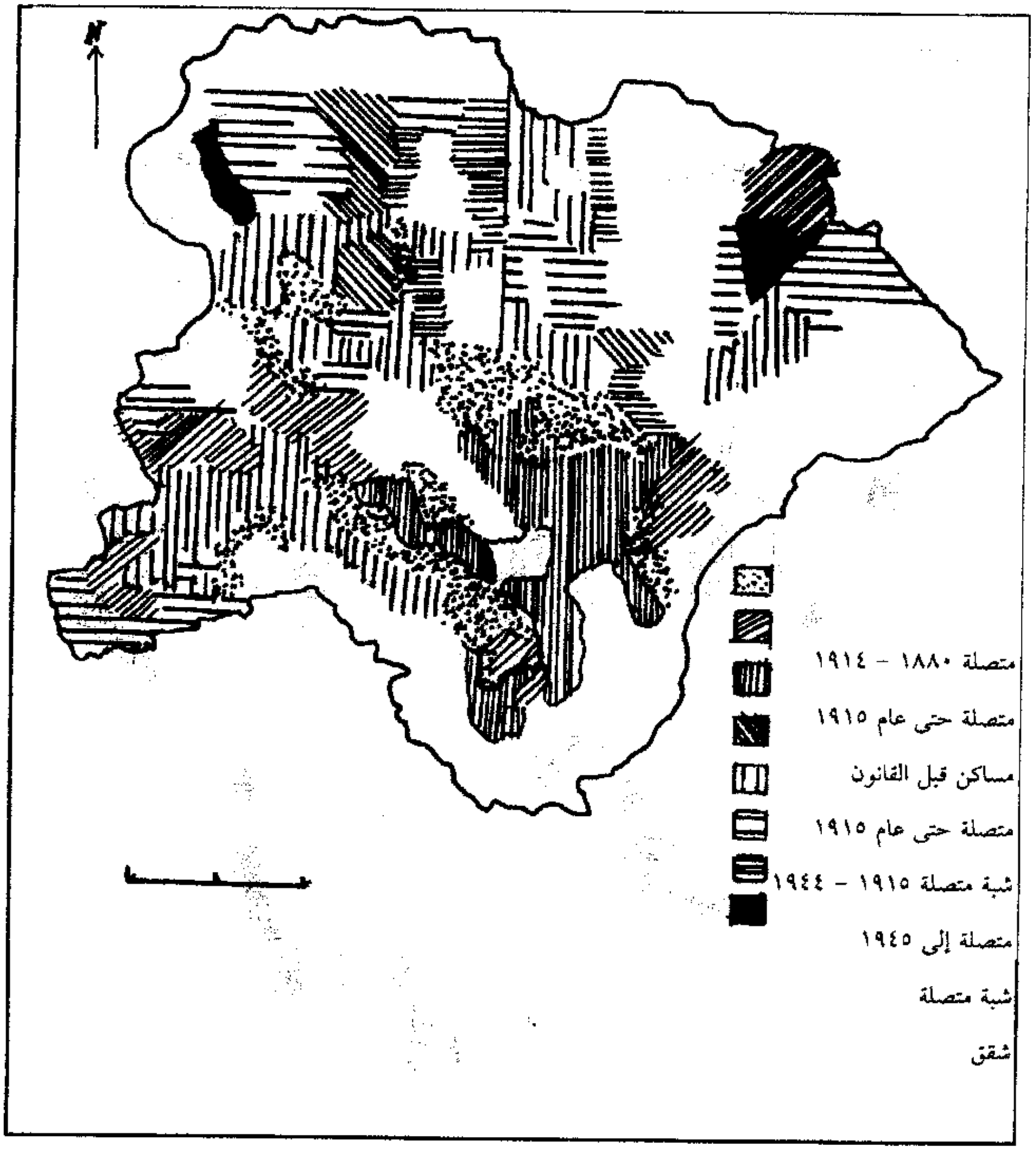

خريطة رقم (٢)

أنواع المساكن في كاردف

وفي مناطق كانتون، ريفرسايد، وجنوب كاثيز كانت نسبة المنازل المبنية قبل عام ١٨٨٠ تتراوح بين (٣٠-٥٠٪)، وأقل من هذه النسبة في أدامزداون، بعبارة أخرى، بنيت منازل النطاق الداخلي بين عامي ١٨٧٥-١٩١٤ ولهذا السبب تعددت مشاكلها العمرانية وتكملها مشاكل ساكنيها الإجتماعية وبالتالي أصبح هذا النطاق مصدر (صداع) للمسؤلين وبصورة مزمنة.

ج- الواقع السكني في كاردف

لأغراض هذا البحث سيتم عرض الواقع السكني في كاردف عام ١٩٧١ لأنه عام تعداد سكاني شامل ولأن معظم الدراسات عن الجريمة فيها قد اعتمدت هذه السنة.

تشير نتائج إحصاء عام ١٩٧١ إلى أن (٢٣,٥٪) من سكان مدينة كاردف يعيشون في منازل متدنية المعايير السكنية مثل فقدان أو الإشتراك في استخدام واحد أو أكثر من التسهيلات الخدمية الصحية الأساسية في المنزل ((غرفة حمام، مرحاض داخل بناية المنزل، حنفية ماء جار، ماء ساخن))، وإن (٦٪) من الساكنين Households يشتركون في استخدام الحمام، و(٨,٤٪) من الساكنين لا يتوفر في منازلهم مراحيض داخل المبنى، و (٥,٢٪) من الساكنين يشتركون في استخدام هذا النوع من المرافق الصحية وإن (١٤,٧٪) من الساكنين يستخدمون مرافق صحية خارج المبنى.

في عام ١٩٧١ قامت السلطات المحلية في كاردف، إضافة إلى التعداد الرسمي العام، بإجراء مسح ميداني للمنازل القديمة في المدينة. كان عدد هذه المنازل (٨٩٢٥٧) منزلاً منها (٢١٢٨) منزلاً خاضع لقرارات إزالة المباني لعدم صلاحيتها لسكنى الإنسان Unfit houses و (٤١٤٧) (منزلاً لا يمكن ترميمها ورفع مستواها المعماري والمعياري وفقط (١٥٨٩٧) منزلاً يمكن ترميمها ورفع مستواها المعياري من خلال توفير الخدمات الصحية الأساسية داخل مبانيها وكانت نسبة المباني التي قد بنيت قبل عام ١٩١٩ وشملها المسح الميداني (٨٣,١٪) من مجموع منازل منطقة الدراسة. نظراً لسعة مساحة منطقة الدراسة، والعدد الكبير للمنازل المشمولة بالمسح الميداني فقد اعتمدت العينة العشوائة وجمعت حسب النسب التالية:-

١ من كل ٤ منازل بنيت قبل عام ١٨٧٥
١ من كل ٦ منازل بنيت بين عامي ١٨٧٦-١٩١٤
١ من كل ١٠ منازل بنيت بعد عام ١٩١٤
جميع المنازل الآتية إلى السقوط Obsolescent وعددها (٣٦٦٢) مبنى.
لقد أسفر المسح الميداني عن النتائج التالية:-
٢١٪ من المنازل فيها مرحاض خارج المبنى.
٣٤٪ من المنازل تفتقد واحد أو أكثر من المعايير السكنية.
٨,٤٪ من المنازل عُدّ غير صالح لسكنى الإنسان.
٣٧٪ من المنازل تتعرض إلى ضوضاء عالية.
٧٧٪ من المنازل متصلة ببعضها Terrace houses.
٦٤٪ من المنازل يسكنها أصحابها Owner occupied.
٨,٤٪ من المنازل يشترك فيها أكثر من ساكن واحد.

ولأهمية النظرة التفصيلية في الواقع السكني وعلاقته بالمشاكل الإجتماعية عموماً وبظاهرة الإجرام بشكل خاص نسلط الضوء على الواقع السكني في المناطق التي سيرد ذكرها لاحقاً عند عرض التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة كاردف.

(١) منطقة كانتون Canton.

في عام ١٩٧١ ضمت منطقة كانتون (١٢٪) من الموجود السكني في كاردف، وحوالي ثلثي مساكن هذه المنطقة قد بنيت قبل عام ١٩١٩، و(٨٪) منها بني قبل عام ١٨٧٩ لهذا السبب فان حوالي (٧٢٪) من منازل كانتون بطراز صفوف متصلة ببعضها و (٦,٤٪) من منازل كانتون عد غير صالح لسكنى الإنسان و (٢٤,٤٪) من المنازل لا تتوفر فيها المعايير السكنية الأساسية و إن ربع منازل هذه المنطقة مؤجر من القطاع الخاص.

وحسب إحصاء عام ١٩٨١، ضمت منطقة كانتون (٦,٣٪) من الموجود السكني في مدينة كاردف، كما إحتوت (٢,١١٪) من المساكن واطئة المعايير السكنية Substandard housing في المدينة، (١,٨٪) من المنازل التي تقع مرافقها

الصحية في الساحة الخلفية و (١١,٣٪) من المنازل غير الصالحة لسكنى الإنسان في كاردف.

(٢) منطقة آدامزداون وروث Adamsdown & Roath

في عام ١٩٧١ ضمت هذه المنطقة (١٠,٥٪) من مجموع منازل كاردف، (٢٣٪) من منازل المنطقة قد بنيت قبل عام ١٨٧٩. وجميعها بني قبل القرن الماضي. تحتوي هذه المنطقة على (٣١,٥٪) من مجموع المنازل الآيلة إلى السقوط ولهذا السبب فان التدني العمراني واضح وسمة من سمات المنطقة. فحوالي (٢٥,٤٪) من المنازل لا يتوفر فيها واحد أو أكثر من المعايير السكنية الأساسية وقد صنف (١٢,١٪) من منازلها بكونه غير صالح لسكنى الإنسان.

وفي عام ١٩٨١ ضمت منطقة آدمزداون لوحدها (١٥,٥٪) من المنازل غير الصالح لسكنى الإنسان في كاردف، (١٦,٩) من المنازل التي لا تحتوي واحداً أو أكثر من المعايير السكنية الأساسية ولازال (١٣,٥٪) من منازلها بمرافق صحية في الساحة الخلفية.

(٣) منطقة إيلي Ely

حسب المسح الميداني لعام ١٩٧١ فان (٣٠٪) من منازل هذه المنطقة من طراز الصفوف المتصلة ببعضها وإن (عُشر) المنازل فيها دون المعيار السكني. ونظرا لعدم وجود منازل آيلة إلى السقوط لذا انخفضت نسبة المنازل غير الصالحة لسكنى الإنسان (٠,٧٪).

وفي عام ١٩٨١ كان في منطقة إيلي (٢٤) منزلاً غير صالح لسكنى الإنسان و(٢٠) منزلاً بمرحاض خارجي و(٢٠) منزلاً دون المعيار السكنى المطلوب.

د- التوزيع الجغرافي لمتغيرات مفردة

قبل تحليل البيانات من الضروري استشفاف أنماط توزيع قيم المتغيرات مكانياً وبشكل أحادي لكل متغير Univariate. وهذا إجراء أساسي يساعد في تفسير الأنماط الناتجة عن التحليل متعدد المتغيرات muitivariate، كما يساهم في رسم خرائط تفصيلية تستخدم في الدراسات المقارنة وعند وضع السياسات الإجتماعية التفصيلية. تجنباً للإطالة سوف لا نعرض الخرائط التفصيلية ونكتفي بأبرز النقاط

فيها ونعتمد خرائط التحليل النهائي لثلاثة عوامل فقط.

تضم الطبقة الإجتماعية العليا المهنين Professional وتتكون الطبقة الثانية من ذوي المهن المتوسطة. Intermegidiate occups، وتقع مساكن هاتين الطبقتين في الحافات الشمالية للمدينة، وتضم منطقة Lianedeyrn (٨٠٪) من المصنفين في هذه الطبقات في كاردف" أما المجاميع الإجتماعبة الإقتصادية (١٠ و ١١) ((العمال اليدويين غير المهرة وشبه المهرة)) فيتركز سكنهم في منطقة -Lianrum ney" ومن كان مسقط رأسه في إحدى دول الكومنويلث أو باكستان فإن سكنه يكون في الأجزاء القديمة أو منطقة Mynachdy" وكانت مشاريع السكن التي أنجزتها الدولة أول الأمر قرب مركز المدينة، ومن ثم توسعت في الأطراف. ويؤجر من القطاع الخاص (١٠,٧٪) من مجموع الساكنين في كاردف" تقع المنازل المؤجرة من القطاع الخاص في النطاق الداخلي حول مركز المدينة وإن (٩٦,٣٪) من منازل منطقة Mynachdy مصنفة ضمن هذا النوع من ملكية المنازل" وقد سجلت المساكن في مركز المدينة وفي منازل الدولة أعلى الكثافات السكنية Overcrowding، تقابلها الكثافات الواطئة في منازل الطبقات الإجتماعية العليا وتلك التي يسكنها أصحابها.

هـ- التحليل الإحصائي

تخزن نتائج التعداد العام الرسمي في بريطانيا في حاسبات إقليمية تقوم الجامعات بشراء حق الإستفادة منها في البحوث والدراسات. تعتمد بيانات الإحصاء الوحدات الإحصائية الصغيرة enumeration districts أساساً لها، وتضم مدينة كاردف ضمن حدودها العمرانية builtup area (٥٩٤) وحدة إحصائية عام ١٩٨١. عن كل وحدة إحصائية في المدينة أختير (٢٠٣) مؤشراً أشتق منها (٤٠) متغيراً لتستخدم في التحليل الأولي، وهي كما يلي:-

(أ) متغيرات التركيب السكاني

١- ٪ للساكنين بدون أطفال بعمر (٠-١٥) سنة.

٢- ٪ للساكنين مع أطفال بعمر (٠-١٥) سنة.

٣- ٪ للساكنين مع أشخاص بعمر (٠-١٥) و (٦٠) سنة أناث و (٦٥)

سنة ذكور.

٤- ٪ للساكنين مع أشخاص بعمر (١٦) سنة فأكثر.

(ب) متغيرات الحالة الإجتماعية الإقتصادية.

٥- ٪ لأشخاص النشطين إقتصادياً.

٦- ٪ لأشخاص في قوة العمل.

٧- ٪ للمتقاعدين.

٨- ٪ للطلبة.

٩- ٪ لإناث نشطات إقتصادياً.

١٠- ٪ لذكور نشطين إقتصادياً.

١١- ٪ للطبقة الإجتماعية العليا (الأولى والثانية) .

١٢- ٪ للطبقة الإجتماعيه الثالثة.

١٣- ٪ للطبقة الإجتماعية الرابعة والخامسة.

١٤- ٪ للمجاميع الإجتماعية الإقتصادية(١٠) و (١١) ((عمال غير مهرة)).

١٥- ٪ الساكنين بدون ملكية سيارة خاصة.

(ج) متغيرات المعايير السكنية الأساسية

١٦-٪ للساكنين بمنازل تتوفر فيها المعايير السكنية الأساسية .

١٧- ٪ لساكنين يشتركون في إستخدام الحمام ومرحاض داخلي.

١٨- ٪ لساكنين يشتركون في إستخدام إما الحمام أو المرحاض الداخلي.

١٩- ٪ لساكنين بدون حمام وبدون مرحاض داخلي.

٢٠- ٪ لساكنين بدون حمام.

٢١- ٪ لساكنين بدون مرحاض داخلي.

٢٢- ٪ لساكنين يشتركون في إستخدام مرحاض داخلي.

(د) متغيرات تقيس الكثافة السكنية

٢٣- ٪ لساكنين يعيشون بكثافة ١,٥ شخص / غرفة فأكثر.

٢٤- نسبة شخص/ غرفة في المباني الدائمية.

٢٥- نسبة شخص/ غرفة في المباني غير الدائمية.

(هـ) مؤشرات الضغط السكني housing stress

٢٦- ٪ لساكنين عندهم أطفال بدون حمام.
٢٧- ٪ لساكنين عندهم أطفال بدون مرحاض داخلي.
٢٨- ٪ لساكنين عندهم أطفال في منازل متكاملة Self-contained.
٢٩- ٪شخص أو أكثر بعمر التقاعد بدون حمام.
٣٠- ٪ لساكنين عندهم شخص أو أكثر بعمر التقاعد بدون مرحاض داخل مبنى المنزل.
٣١- ٪ لساكنين عندهم شخص أو أكثر بعمر التقاعد في منازل متكامله.
٣٢- نسبة شخص/ غرفة في المنازل المتكاملة.
٣٣- ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان.
٣٤- ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان بدون حمام.
٣٥- ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان بدون مرحاض داخلي.
٣٦- ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان يعيشون في منازل متكاملة.

(و) متغيرات ملكية المنزل

٣٧- ٪ لمالكي منازلهم.
٣٨- ٪ لمساكن الدولة.
٣٩- ٪ للمنازل المؤجرة من القطاع الخاص (مؤثثة وغير مؤثثة).

(ز) قياس حركة الساكنين في المنطقة

(ل) ٪ للأشخاص بعنوان مختلف قبل سنة التعداد الإحصائي.

في الجولة الأولي من التحليل إستبعدت سبع متغيرات من التحليل اللاحق وذلك للأسباب التالية:-

١) تشكل بعض المتغيرات مع بعضها نسبة مئوية قدرها (١٠٠٪) ولا يجوز هذا لتأثيره على النتائج. تم تنحية المتغيرين برقم (١) و (٢) لهذا السبب.
٢) أُستغني عن المتغير رقم (١٦) تجنبا" لثنائية bipolar العوامل التي تشتق بالتحليل متعدد المتغيرات.

٣) أُسقطت المتغيرات التالية من التحليل لحصولها على قيم واطئة في العلاقات مع بقية المتغيرات communality، وهي بأرقام: (٢٥)، (٣٢)، (٣٤)، (٣٥).

(ع) تحليل العامل البيئي في كاردف

أستخدم في التحليل العاملي (٣٣) متغيراً لتؤشر الحالة العمرانية والسكانية في مدينة كاردف.

واعتمدت طريقة تحليل العامل Factor Analysis كوسيلة لتلخيص وتحديد الأنماط الموجودة في مجموعة البيانات. وبسبب الثقل الواضح لمؤشرات الواقع السكني فقد جاء العامل الأول نتيجة العلاقة القوية بين المتغيرات التالية: -

١) ٪ للساكنين بدون حمام أو مرحاض.

٢) ٪ للساكنين بدون حمام و مرحاض.

٣)٪ للساكنين بدون حمام.

٤) ٪ للساكنين بدون مرحاض داخلي.

٥) ٪ للساكنين عندهم أطفال بدون حمام.

٦) ٪ للساكنين عندهم أطفال بدون مرحاض داخلي.

٧) ٪ للساكنين عندهم أشخاص بعمر التقاعد بدون حمام.

٨) ٪ للساكنين عندهم أشخاص بعمر التقاعد بدون مرحاض داخلي.

في ضوء تركيبة هذا العامل فقد أطلق عليه إسم Lable السكن المتدني المعيار Substandard" لقد غطى هذا العامل (٣٥٪) من مجموع التباين الذي إحتوته العوامل الخمسة الأولى و (٢١,٥٪) من التباين الإجمالي في مجموعة البيانات. تعرض الخارطة رقم (٣) التوزيع الجغرافي للوحدات الإحصائية في كاردف حسب درجة علاقتها مع هذا العامل Factor scores. كانت مناطق الميناء، آدامزداون، سبلوت، تريمورفا، روث، كاثيز، ميندي، كرينج تاون، ريفرسايد، كاتون وفورست فارم هي الأسوء، بعبارة أخرى، سجلت مناطق سكن العمال أعلى القراءات مع عامل السكن المتدني المعيار. لقد سجلت (٣٩) وحدة إحصائية قراءات عالية جدا. مع هذا العامل، تلتها (٣٣) وحدة إحصائية أخرى

بقراءات موجبة عالية. إجمالا. سجلت (١٦٠) وحدة إحصائية قراءات موجبة مع هذا النوع من السكن.

تشكل العامل الثاني من المتغيرات التالية بعد أن غطى (٩, ١٣٪) من مجموع التباين المحسوب للعوامل الخمس الأولى و (٢٢٪) من مجموع التباين في مجموعة البيانات.

١)٪ لساكنين يشتركون في استخدام الحمام أو المرحاض الداخلي.

٢) ٪ لساكنين يشتركون في استخدام المرحاض الداخلي.

٣) ٪ لساكنين عنده أطفال ليسوا في منازل متكاملة.

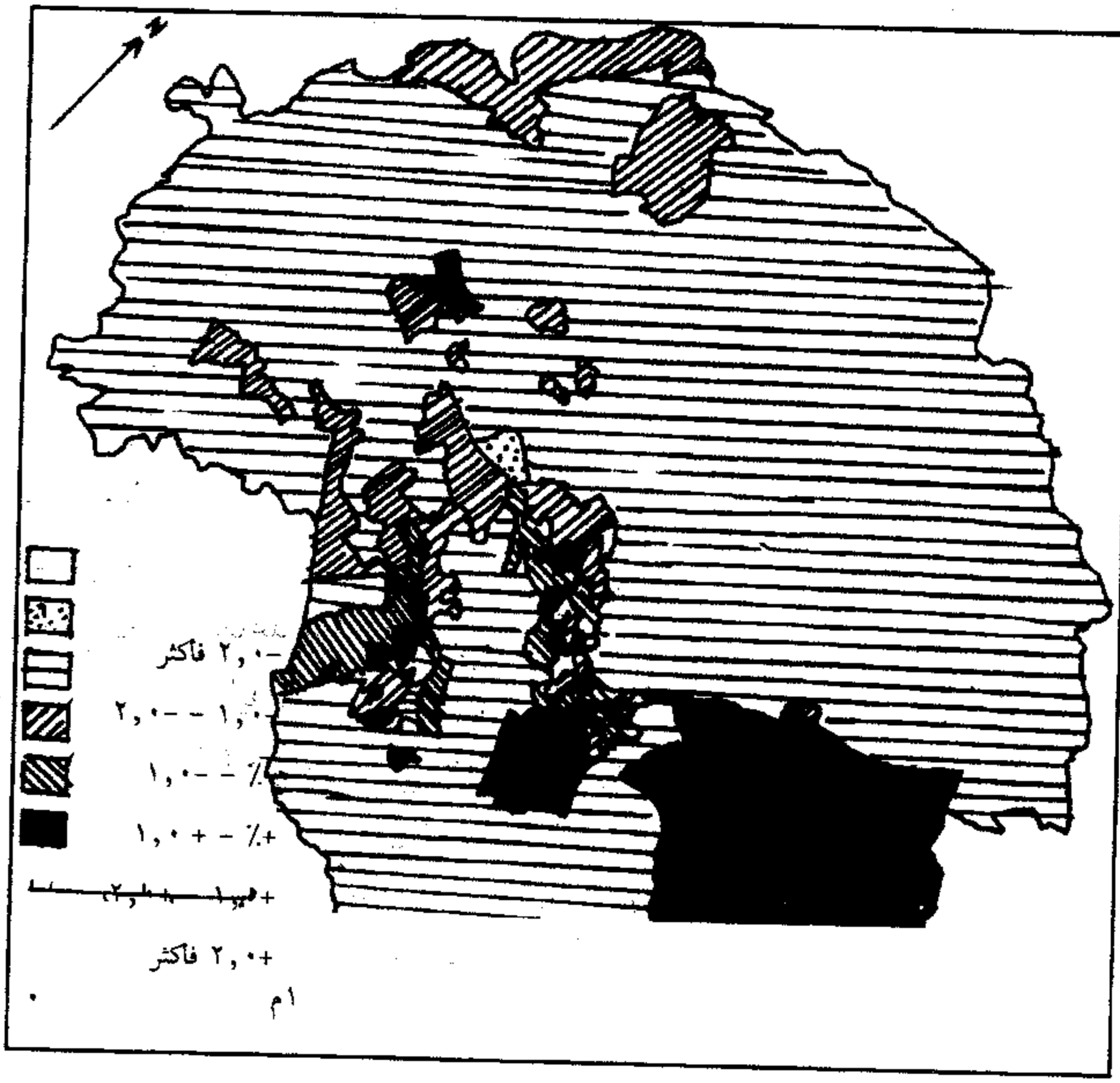

خريطة رقم (٣)

العامل الأول

المساكن المهترئة في كاردف ١٩٨١

٤) ٪ لساكنين مع أشخاص بعمر التقاعد ليسوا في منازل متكاملة.
٥) ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان ليسوا في منازل متكاملة .
٦) ٪ للمنازل المؤجرة من القطاع الخاص.
٧) ٪ لساكنين يعانون من كثافة سكنية ١,٥ شخص/ غرفة فأكثر.
٨) ٪ لساكنين برأس مولود في دول الكومنويلث أو باكستان.

تعرض الخارطة رقم (٤) التوزيع الجغرافي لقراءات هذا العامل الذي يعكس خصائص السكن المؤجر من القطاع الخاص. من هذه الخارطة نلاخظ التركز الكبير لهذه الخصائص في النطاق الداخلي المحيط بالمنطقة التجارية المركزية. (CBD).

أشر العامل الثالث خصائص ساكني منازل الدولة، حيث تكون من المتغيرات التالية: -

١) ٪ للساكنين عندهم أطفال بعمر (٠-١٥) سنة.
٢) ٪ للساكنين االمصنفين في المجموعتين الإجتماعية الإقتصادية (١٠) و (١١).
٣) ٪ للساكنين المصنفين في الطبقتين الإجتماعيتين (٤) و (٥).
٤) ٪ للساكنين بدون ملكية سيارة خاصة.
٥) نسبة شخص / غرفة في المباني الدائمية.
٦) ٪ للإيجار من الدولة.

يؤكد هذا التحليل أن سكنة منازل الدولة هم من الطبقات الإجتماعية الإقتصادية الواطئة، وإنهم يعيشون بكثافات سكنية عالية، إلا إن منازلهم بمستوى معياري مقبول بصورة عامة.

تعرض الخارطة رقم (٥) التوزيع الجغرافي لقراءات هذا العامل.

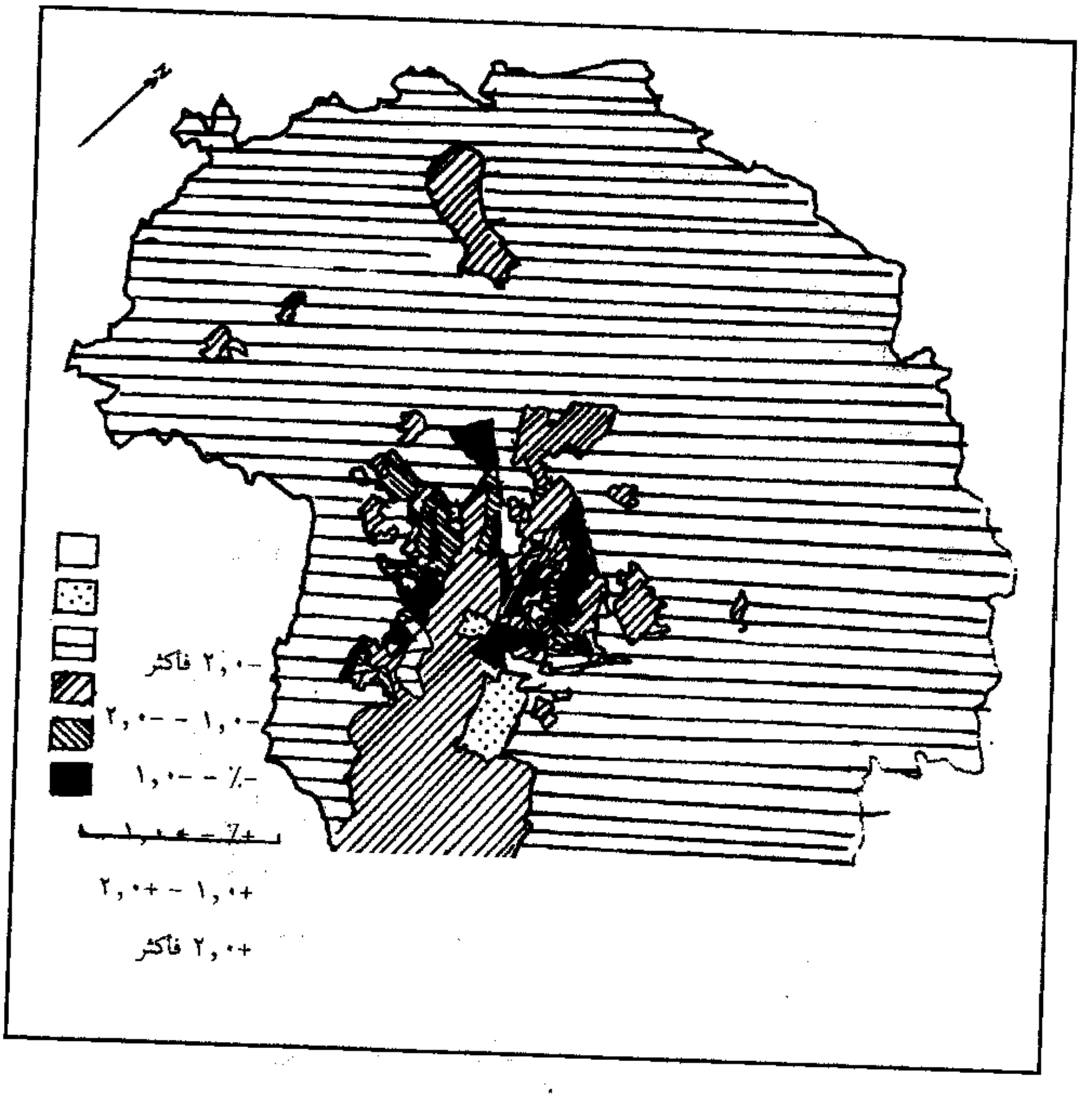

الخارطة رقم (٤)

العامل الثاني

المنازل المؤجرة في كاردف ١٩٨١ .

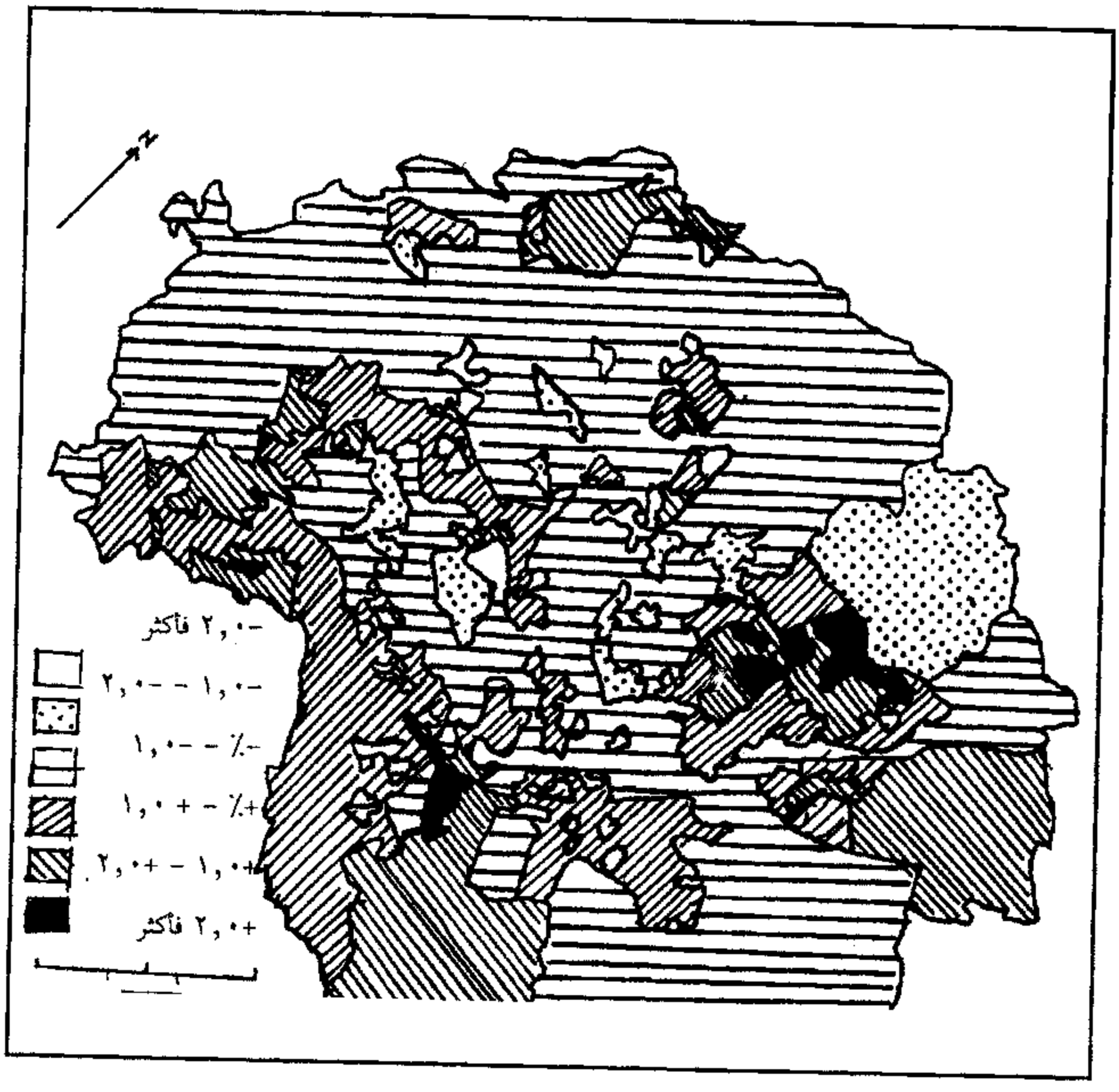

العامل الثالث
مساكن الدولة في كاردف ١٩٨١.

هذا ملخص عن التركيب الإجتماعي السكني في مدينة كاردف. إستثمار هذه المعلومات في تفسير الأنماط المكانية للجريمة في المدينة هو موضوع الجزء اللاحق في هذا المؤلف.

الفصل الثالث

التفسير البيئي للجريمة في المدينة الغربية

١- المقدمة

درس هربرت الجريمة في مدن ويلز وقام بتحليل البيئات التي حدثت فيها وتلك التي إحتوت المجرمين، ولم نجد أفضل من تلخيص بتصرف للفصل الخامس من كتاب هربرت الموسوم (جغرافية الجريمة في المدينة Geography of urban Crime). لعرض نموذج تطبيقي عن المنهج البيئي لدراسة الجريمة.

أهمية هذا الفصل أنه يعرض ثلاثة فرضيات مختلفة عن الجريمة ويختبرها في ذات البيانات ، وهذا لا نجده في البحوث والدراسات الأخرى. في الواقع، قدم هربرت كتاباً منهجياً مهماً لا يستغني عنه كل باحث في مجال الجريمة وتوزيعها المكاني سواء أكان هذا الباحث جغرافيا أم لا.

يتحقق في مدينة كاردف، عاصمة ويلز وكبرى مدنها، تنوع في الانماط الإجتماعية وإنعكاساتها على السكن وأنماطه المكانية، ففي المنطقة السكنية المحيطة بميناء كاردف حيث مجتمع العمال تدنى المستوى العمراني للمنازل الكبيرة من خلال تقسيمها إلى شقق وتأجيرها كغرف Rooming. تقابل هذه، في شمال المدينة، المنازل الفارهة للأغنياء حيث يتلاقى الريف بالحضر. بالجانب الآخر من تركيب المدينة نجد منازل الدولة قرب مركز المدينة وفي بعض أطرافها. هذا التنوع الإجتماعي الإقتصادي ذي التوزيع المكاني الواضح خير مجال للدراسة والتحليل، خاصة إذا علمنا بأن معدلات الجريمة في كاردف تفوق المعدل العام لويلز، وإنها تتكتل في مناطق معينة من المدينة.

لدراسة الجريمة في كاردف إعتمد هربرت الإحصاءات الرسمية المتوفرة في مراكز الشرطة، بيانات التعداد العام والإحصاءات الرسمية التكميلية. إضافة إلى هذه فقد جمع معلومات ميدانية واعتمد الإستبيان لهذا الغرض. وبتنوع مصادر البيانات وتعدد الفرضيات فقد تنوعت تقنيات التحليل أيضا شملت دراسة هربرت مجموعتين من المجرمين: الأحداث بعمر (١٠-١٩) سنة المعروفين لدى دائرة الشرطة المتخذة بحقهم إجراءات رسمية خلال عامي ١٩٦٦ و ١٩٧١. لقد اعتمد العمر (١٩) سنه كحد فاصل بدلاً من السن (١٧) الرسمي للحدث وذلك

لزيادة حجم العينة قيد الدرس. لقد جمع عينة بحجم (٧١٨) حدث لعام ١٩٦٦ وعينة أخرى بحجم (٩١٤) حدث لعام ١٩٧١. وقد استخدم الوحدات الإحصائية الرسمية أساسا لحساب نسب الجنوح لكل سنة قياسا إلى الفئة العمرية. يعرض الجدول رقم (١) خصائص مجموعتي الجانحين. نجد في هذا الجدول أن عدد الذكور الجانحين قد فاق عدد الإناث بنسبة ٤٠٠٪، وإن معظم الجانحين قد جاءوا من عوائل كبيرة العدد. فبين (٣٥-٤٠٪) من الجانحين يعودون إلى عوائل تضم (٧) أشخاص فأكثر، وإن نسبة العوائل التي عدد أفرادها (٦) فأكثر في كاردف هي (٦,٧٪). لقد قام هؤلاء الجانحين بأعمالهم الإجرامية بالإشتراك مع شخص آخر أو اكثر، وحوالي (٦٣٪) منهم ينتمون إلى الطبقة العاملة (عمال يدويين). وإن (١٥٪) منهم تربوا في عوائل مفككة و (٢٢٪) منهم بدون عمل.

تعرض الخارطة رقم (٦) التوزيع المكاني للجانحين عامي ١٩٦٦ و١٩٧١، ومؤشر فيها المناطق المختارة للدراسة الميدانية التفصيلية. جاءت المناطق ذات النسب العالية للجنوح في مركز المدينة وفي بعض مناطق الأطراف، مساكن الدولة بصورة خاصة، وهذه نقطة مهمة تتطلب الإهتمام بها. باعتماد قياسات موضوعية فإن معظم مركز المدينة يمكن تصنيفه ضمن الطبقة الإجتماعية الواطئة وبمساكن متداعية وإن إجزاء منه ذات نسب جنوح عالية. الجدير بالملاحظة أن ساكني الدولة يتشابهون في كثير من الخصائص إلا أن بعضها ترتفع فيها نسب الجنوح دون غيرها. يعكس هذا التباين الشخصي في الإستجابة إلى القوى الإجتماعية المؤثرة وتحمل الضغط النفسي والإجتماعي، وهذه تستوجب دراسة تفصيلية.

بالمقارنة بين توزيع الجانحين الجغرافي في عامي ١٩٦٦ و ١٩٧١ نجد ثباتاً في النمط مع بعض التغيرات التي قد تعكس إنتقال الأشخاص من مركز المدينة إلى أطرافها أو التقدم في العمر للأحداث المنحرفين. وقد لوحظ أن الجانحين بأعمار (١٥- ١٩) سنة يتركزون في المناطق القديمة من Ely و,Rumney أما الجانحين الأصغر عمراً (١٠-١٤) فيتركزون في الأحياء السكنية الحديثة مثلLianedeyrn.توضح الخارطة رقم (٧) أن تركيز الجانبين عام ١٩٦٦ كان في مركز المدينة مع إمتداد.

خارطة رقم (٦)

سكن الجانحين في كاردف عام ١٩٦٦

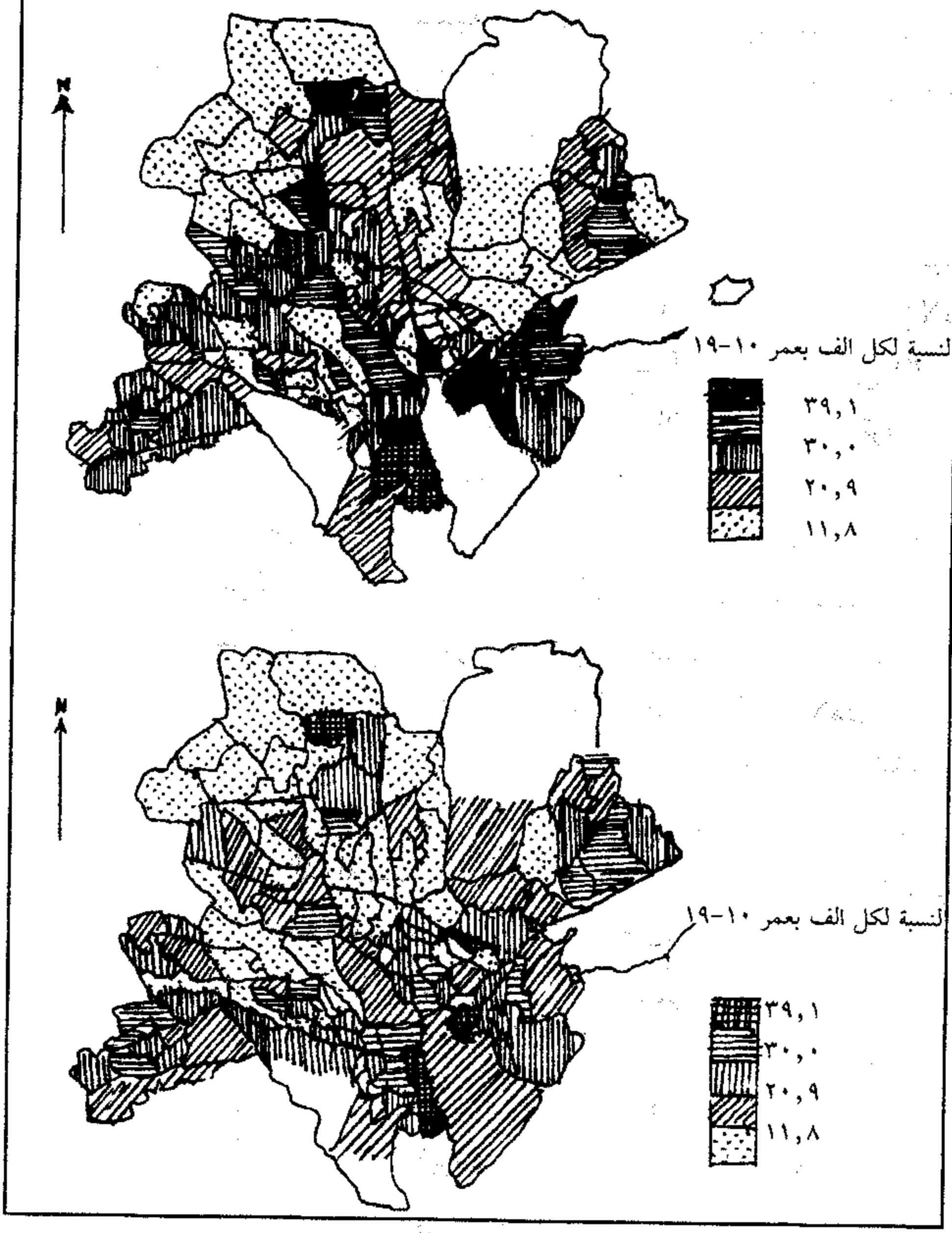

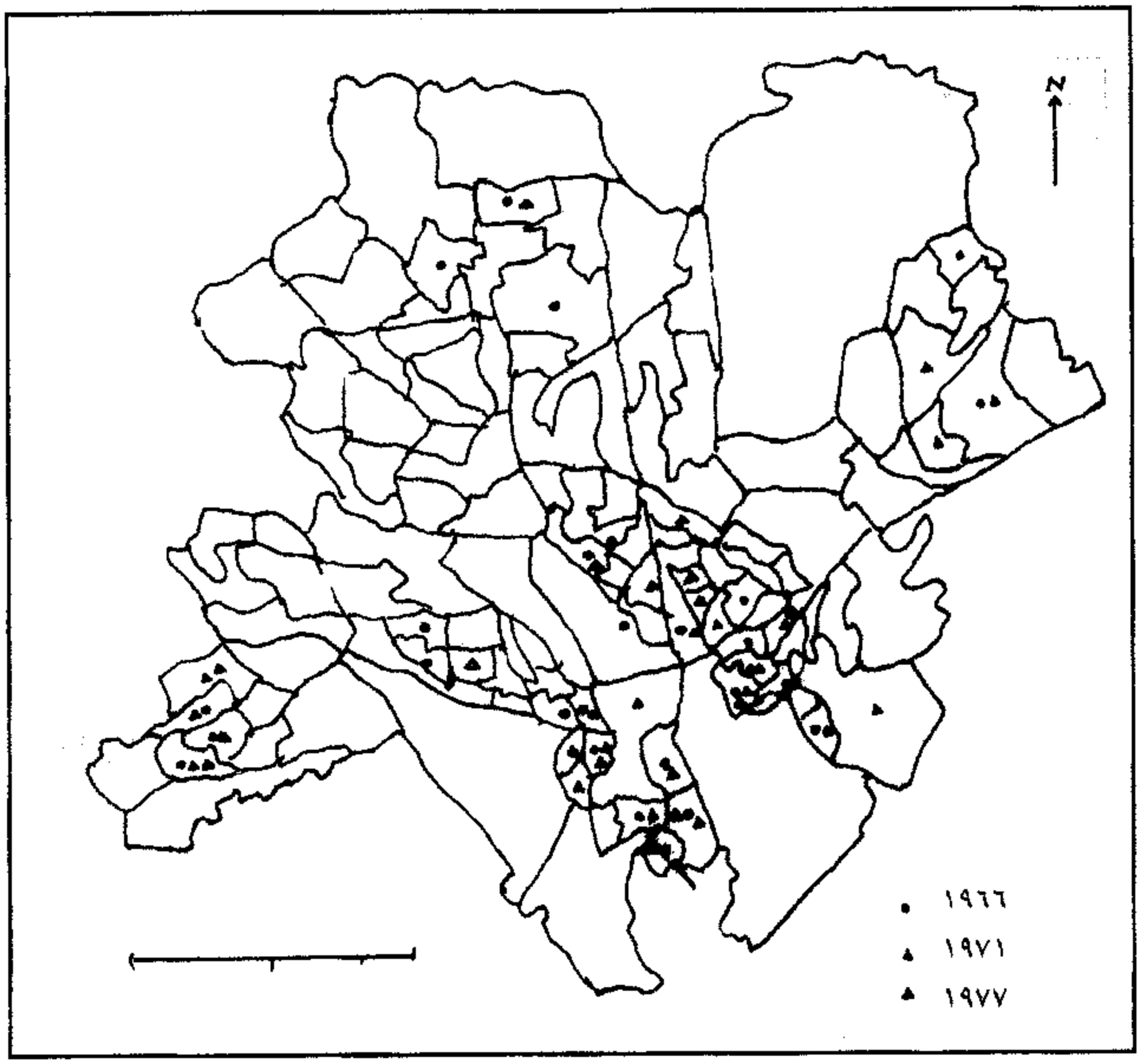

خارطة رقم (٧)

أماكن سكن الجانحين في كاردف ١٩٦٦ - ١٩٧١

جدول رقم (١)

تركيبة مجموعة الجنوح في كاردف ١٩٦٦-١٩٧١

الجنس	١٩٦٦	١٩٧١
ذكور	٨٠	٧٩
إناث	٢٠	٢١
الفئات العمرية		
١٠-١١		٥,٦
١٢-١٣		١٦,٧
١٤-١٥		٢٦,٦
١٦-١٧		٢٤,٢
١٨-١٩		٢٦,٩
حجم العائلة		
١-٤	٢٩,٩	٢٣,٦
٥-٦	٣٣. ٤	٣٦,٥
٧ فأكثر	٣٦,٦	٣٩,٩
عدد المشتركين في الجرم		
٠	٣٥,١	٤٧,٢
١	٢٨,١	٢٤,٨
٢	١٤,٨	١١,٣
٣	٨,٤	٨,٧
٤-٦	١١,١	٤,٥
٧ فأكثر	٢,٥	٣,٥

مهنة رب الأسرة		
مهني / اداري	١,٩	١,٨
مهن غير يدوية	١٠,٧	٨,٠
إشراف	٣,٣	١,٢
يدوي ماهر	٥٧,٠	٥٣,٥
يدوي شبه ماهر	٣,٠	٦,٧
يدوي غير ماهر	٨,٨	٤,٩
يعمل لنفسه	١٠,٤	١٠,٤
عاطل	٤,٩	١٣,٥

ملاحظة: تمثل الأرقام نسباً مئوية

وتوسع باتجاه الأطراف عام ١٩٧١. أما في عام ١٩٧٧ فالتركز واضح في منطقة إيلي بينما سجلت مناطق سكن الدولة الأخرى نسباً أقل من المعدل في الجنوح. يمكن تفسير هذا بانتقال الجانحين إلى مناطق أخرى مع تعديل في مسلكهم، مالم يكون هناك تأثير سلبي.

كانت معظم التحليلات المكانية للجريمة على المستوى التراكمي للبيانات، أما بالنسبة إلى كاردف فقد توفرت على المستوى الفردي. وقد تم إسقاط عناوين الجانحين بدقة على الخارطة رقم (٨) التي توضح الجزء الشرقي من مركز المدينة حيث سكن عينة الدراسة. وعلى الرغم من قلة عدد العينة إلا أنه يمكن تأشير مدى (نظافة) الشوارع من مشاكل الجانحين. ويمكن الإستمرار في إجراءات البحث خطوة أخرى إلى الأمام وذلك بتحديد الصلة بين الجانحين. وقد تبين أن حوالي نصفهم (في هذه المنطقة) يعرف بعضه ويشتركون في الأعمال الإجرامية. إضافة إلى صلة الجوار السكني هناك مجالات أخرى للتلاقي مع بعض مثل المدارس والنوادي ومراكز اللهو الأخرى.

أعيد التحليل المنوه عنه في أعلاه في منطقتين سكنيتين أخريتين وجاءت النتائج متطابقة. فبالنسبة إلى الجانحين من الأحداث اليافعين يمثل السكن في منطقة مثل هذه المناطق عاملاً واحدا تضاف إليه تأثيرات أماكن اللقاء الأخرى مع رفقاء السوء. فقد لوحظ بروز تكتلات لمساكن الجانحين في مناطق المشاكل إلا أن هذه التكتلات لا تؤدي إلى وجود مجموعة جانحة نشطة دائماً. تأثير المكان هنا يتحدد بالأشتراك في القيم والمعاير وفي استخدام التسهيلات والمنافع العامة في المنطقة السكنية.

لم يكتف هربرت باستثمار البيانات والمعلومات التي توفرت لديه عن كاردف لإختبار فرضية واحدة، بل عمد إلى تقديم ثلاث فرضيات واختبارها لتكون دليل عمل للباحثين في هذا الموضوع وليعزز النتائج التي توصل إليها في بحوثه السابقة. سنلخص هذه الفرضيات وأبرز النتائج التي توصل إليها.

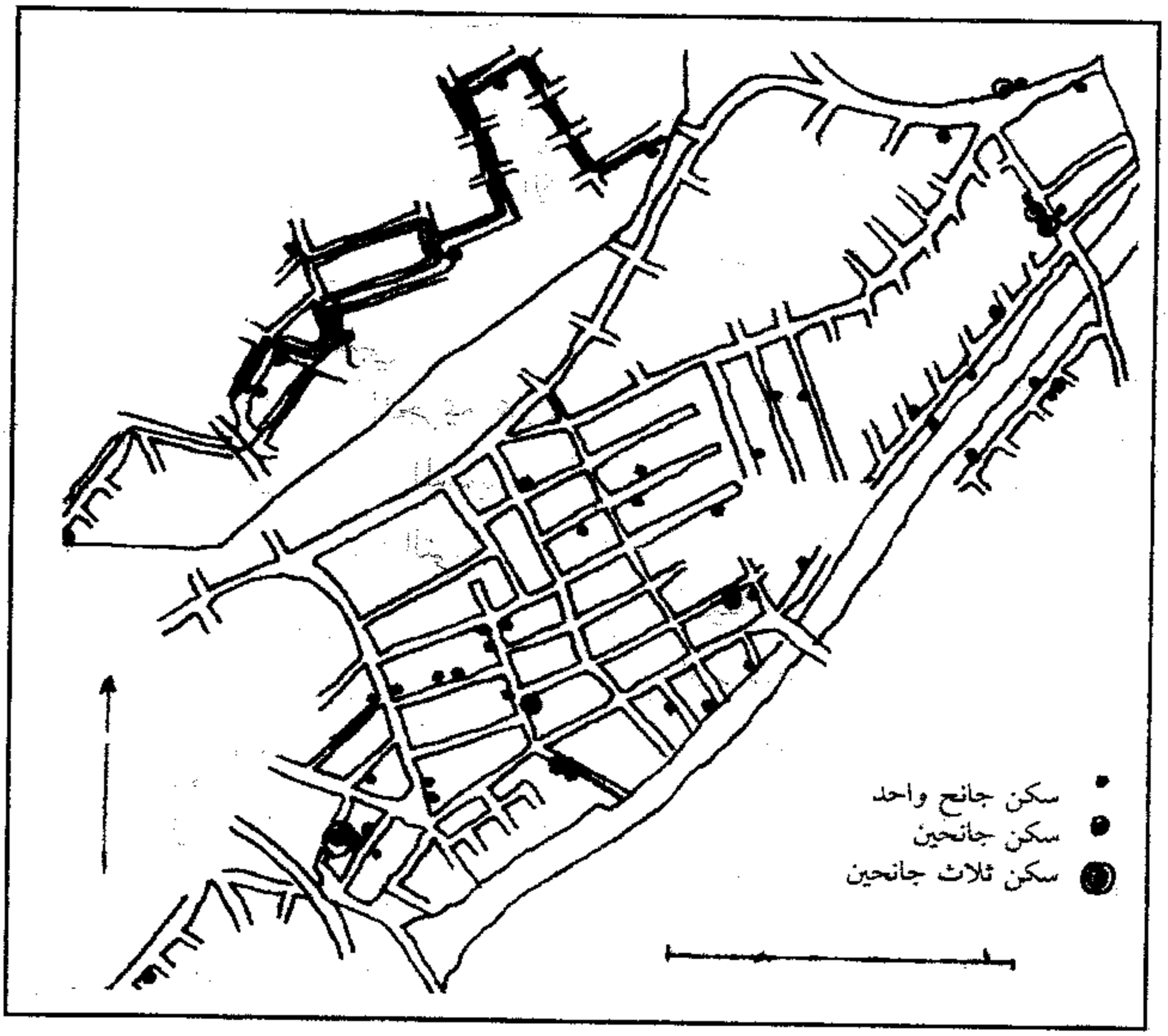

خارطة رقم (٨)

أماكن سكن الجانحين في كاردف ١٩٧١

ب- الفرضيات البيئية،

(١) الفرضية الأولى : العلاقات حسب النظريات

هدفت نظريات رئيسة عدة إلى إرجاع حدوث الجرم عند مجموعة معينة وفي مناطق محددة إلى بعض الظروف الإجتماعية التي هي في جوهرها محلية التأثير. وقد اعتمد شو ومكي (١٩٤٢) نظرية اللاتنظيم الإجتماعي كأساس للتفسير. فالنسب العالية للجنوح والتبدل السكاني والعوائل المحتاجة، إضافة إلى متغيرات أخرى، قد عُدت مؤشرات للبيئة غير المنتظمة. وقد رد Mays (١٩٦٣) على هذه النظرية بوجود جنوح الأحداث في مناطق يسود فيها النظام الإجتماعي. وقد استخدم بالدون و بوتومز (١٩٧٦) قياسات مركبة عن اللاتنظيم الإجتماعي عند دراستها إنحراف الأحداث في مدينة شفيلد في بريطانيا ووجدا تشخيصاً لها في مساكن يملكها ساكنوها. وقد استخدم Lander (١٩٥٤) تقنيات العلاقات الإحصائية والتحليل الخطي لتحديد مدى الإشتراك في التباين بين نسب الإنحراف ومتغيرات إجتماعية مختارة عن مدينة بالتيمور في الولايات المتحدة وقد أكدت وجود هذه الصلة.

لقد استخدم باحثون عدة العلاقات الإحصائية لتعزيز وتوكيد النظريات ذات العلاقة. وقد اعتمدت مؤشرات موضوعية، وقد حُمّل بعض هذه العلاقات معان سببية أكثر مما يجب. بحوث هربرت السابقة تؤكد هذه النتيجة بالنسبة إلى مدينتي كاردف وسوانزي.

(٢) الفرضية الثانية : الإحصاءات الوصفية للبيئة غير الجيدة

الصلة بين مجموعة الفرضيات الثانية والنظريات العامة أقل وضوحا من المجموعة الأولى. فالهدف هنا واسع، وصف مجموعة من المؤشرات التي تشترك فيها الجريمة مع الجنوح. عموماً، يمكن تلخيص هذه الفرضيات بكونها فرضيات لتحديد ((البيئة غير الجيدة Poor envronment)) من خلال إستخدام مجموعة من المؤشرات التي تعكس ظروف المعيشة والوضع الإجتماعي الإقتصادي للجانحين. لقد كان التأكيد سابقا على الوضع العمراني للمنازل، ولكن هذا لم يثمر كثيرا حيث لم يؤدِ تحسين البيئة العمرانية في تقليل

نسب الجنوح في المناطق التي تمت فيها هذه التحسينات . فمشاريع إزالة المساكن المهترئة Slum clearance قد أدت إلى إعادة توزيع الجانحين وليس إنقاص نسب الجنوح العالية. وقد أشار Michelson (١٩٧٠) إلى أنه في الحالات المتطرفة للوضع العمراني فقط تكون هذه البيئة العمرانية بحد ذاتها (منتجة) للجانحين. فأكثر المؤشرات تأثيرا هي عن الحالة الإجتماعية.

يعرض الجدول رقم (٢) مجموعتي المتغيرات المختارة عن كاردف. تمثل المجموعة الأولى جنوح الأحداث والثانية متغيرات إحصائية، وقد إعتمدت هذه للتحليل ولمعرفة الصلة بينها. نقيس مجموعة متغيرات الإنحراف الوضع السكني للمنحرفين المعروفين وتحسب نسب الإنحراف، جنس المنحرفين، الفئة العمرية، نوع الجرم والعقوبة. وقد إختيرت المتغيرات الإحصائية بعد العودة إلى الكتابات ذات العلاقة لتغطية سلسلة الخصائص الإجتماعية والإقتصادية والديموغرافية ذات العلاقة. وقد اعتمد التحليل العاملي للمجموعتين كل بمفردها واعتمدت نتائج هذا التحليل (قراءات العامل Factor scores) لتكون مدخلات لتحليل آخر. في هذا التحليل وجدت صلة بين نسب الجنوح العالية والبيئة غير الجيدة، مع ميل لتعزيز الفرضية العامة. وقد وجه نقد لطريقة التحليل هذه لأنها تحدد العلاقات العامة الواسعة وتبلور مجموعتين منفصلتين من البيانات دون تحديد الصلة بينهما. وهذا النقد كان صحيحاً مع بيانات كاردف أيضاً.

جدول رقم (٢)

تشبع عوامل الإنحراف والمتغيرات الإحصائية

Varinax Factors

		١٩٦٦			١٩٧١		
	الجنوح	١	٢	٣	١	٢	٣
١	جميع المعتدين	٠,٥٥	٠,٥١	٠,٥٩	٠,٧٥	٠,٥٤	
٢	الأكثرية ضراوة	٠,٧٠		٠,٤٩		٠,٨٩	
٣	أقل ضراوة	٠,٣٤	٠,٧٩	٠,٣٢	٠,٨٩		
٤	الذكور	٠,٨٣	٠,٤١		٠,٧٣	٠,٥٨	
٥	الإناث		٠,٤٩	٠,٦٥	٠,٤٣		٠,٧٩
٦	أعمارة ١٠-١٤ سنة		٠,٨٧		٠,٨٥		
٧	أعمار ١٥-١٩ سنة	٠,٧٨		٠,٤٥	٠,٤٦	٠,٧٣	٠,٢٧
٨	ضد الأشخاص					٠,٧٩	
٩	ضد الممتلكات	٠,٧٥	٠,٣٠		٠,٣٥		
١٠	السرقة	٠,٣٥	٠,٥٧	٠,٦٠	٠,٨٢	٠,٣٨	
١١	تحذير		٠,٧٧		٠,٨٧		
١٢	غرامة	٠,٤٤		٠,٨٠	٠,٣٢	٠,٨٦	
١٣	كفالة	٠,٤٦					
١٤	رعاية					٠,٦٠	٠,٤٨
١٥	ذكور ١٥-١٩ سنة	٠,٩٠			٠,٥٣	٠,٦٦	
١٦	الجميع ١٠-١٧ سنة	.٥٧	٠,٦٧		٠,٨٢	٠,٣٤	
	٪ للتباين المحاسب	٢٨,٨	٢٢,٩	١٥,٦	٣٥,٣	٢٨,٥	٧,٦

المتغيرات الإحصائية

١	نسبة الجنس	٠,٢٧						٠,٣١
٢	١٠ -١٩ سنة	٠,٢٦	٠,٣٢	٠,٧٥	٠,٣٧			٠,٧٦
٣	مولود في الخارج				٠,٧٩			
٤	الإشتراك في السكن		٠,٧٠	٠,٤٥	٠,٨٧			
٥	بدون مرافق صحية	٠,٣٩	٠,٨٢		٠,٥٧	٠,٦٤		
٦	سكن ملك	٠,٧٣		٠,٤١		٠,٣٦	٠,٣٦	
٧	إيجار من الدولة	٠,٦٧	٠,٥٥		٠,٥٣	٠,٣٣	٠,٣٥	
٨	إيجار قطاع خاص		٠,٨١		٠,٧٦		٠,٤٤	
٩	الإنتقال الضمن							
١٠	الإنتقال إلى	٠,٨٢						
١١	الطبقة ١ و٢	٠,٨١	٠,٢٨			٠,٨٧		
١٢	الطبقة ٤ و٥	٠,٦٧	٠,٣٢			٠,٦٥	٠,٣٦	
١٣	ذكور عاطلين	٠,٣٤	٠,٣٢	٠,٣٣		٠,٤٩		
١٤	٥ أشخاص فأكثر	٠,٣٣		٠,٨٢			٠,٨٤	
١٥	١,٥ شخص/ غرفة	٠,٣١						
١٦	بدون حمام		٠,٨٨		٠,٤٧	٠,٦٧	٠,٣٠	
	٪ للتباين المحاسب	٢١,٨	٢١,٥	١٢,٨	٢٠,٠	١٦,٩	١٣,٨	

في ضوء هذا النقد أعاد هربرت التحليل مستخدماً تحليل كانونيكال Ca-nonical Analysis لتطوير هذا المنهج ولتحديد أكثر دقة للعلاقات بين مجاميع المتغيرات. وقد إقترح كتز وستيفز (١٩٧٣) استخدام قراءات العامل لمجموعتي المتغيرات لتشكل مدخولاً لتحليل كانونكال، وهذا ما فعله هربرت. يلخص الجدول رقم (٣) العوامل التي اشتقت. فبالنسبة إلى متغيرات الجنوح لعام ١٩٦٦ فقد تشكلت عنها ثلاثة عوامل أطلق عليها تسميات: إعتداءات الذكور البالغين الأكثر ضراوة، اعتدادات الشباب الأقل شراسة وتسرب الإناث من المدارس. وبالنسبة إلى متغيرات عام ١٩٧١ فقد نتج عنها ذات العوامل. لقد نتج عن تحليل المتغيرات الإحصائية ثلاثة عوامل رئيسية هي: الحالة الإجتماعية-الإقتصادية، المساكن المتداعية والواطئة المعيار والحالة العائلية. وقد تشابهت نتائج تحليل بيانات عامي ١٩٦٦ و ١٩٧١.

أدخلت قراءات العوامل المذكورة في أعلاه تحليل كانونيكال وبرهن هذا التحليل على الصلة بين البيئة الإجتماعية المتردية وإنحراف الأحداث، فقد إشتركت قياسات عوامل الطبقة الإجتماعية الواطئة والأقليات ((مسقط رأس رب الأسرة خارج بريطانيا)) والبطالة مع معظم عوامل الإنحراف. وقد تكررت هذه النتيجة مع بيانات عام ١٩٧١، ولم تظهر أية علاقة عدا هذه في الإحصائين. لقد أنتج التحليل متغيراً واحداً غير غامض ولم يؤشر أية صلة أكثر من الصلة العامة التي حددها التحليل العاملي مع البيئة غير الجيدة.

على الرغم من إيجابيات تحليل كانونيكال إلى أنه يحتوي بعض المشاكل في التفسير لعدم وضوح النتائج. ويمتاز تحليل العلاقة الخطية الانحدار regees-sion بإيجابيات أفضل مع مرونة في التطبيق. لقد استخدم هربرت تحليل العلاقة الخطية (الانحدار) متعدد المراحل stepwise regression مع بيانات كاردف، وكان مدخول التحليل قراءات العوامل كمتغيرات مستقلة مقابل نسب الجنوح كمتغير معتمد. بهذه الصيغة تجنب هربرت مشاكل تعدد الصلات التي تبرر عادة مع هذا النوع من نماذج التحليل الخطي. يعرض الجدول رقم (٤) العوامل المشتركة في التحليل مع كل مرحلة من إجراءات التحليل الخطي وما نتج عنها مرتبة تنازلياً حسب أهميتها. لقد حدد تحليل متغيرات عام ١٩٦٦ الطبقة الإجتماعية كعامل

جدول رقم (٣)
المتغيرات المستخدمة في دراسة كاردف

متغيرات الجنوح	متغيرات إحصائية
١ جمع الجانحين.	نسبة الجنس
٢ إعتداءات الأكثر ضراوة	أعمار بين ٠-١٩ سنة
٣ إعتداءات أقل ضراوة	الولادة خارج البلاد
٤ المعتدين من الذكور	الإشتراك في السكن
٥ المعتدين من الإناث	بدون إستخدام كامل للمرافق
٦ المعتدين بعمر ١٠-١٤ سنة	ملكية السكن الصحية
٧ المعتدين بعمر ١٥-١٩ سنة	إيجار منازل من الدولة
٨ الإعتداءات ضد الأشخاص	إيجار من القطاع الخاص
٩ الإعتداءات ضد الممتلكات	الإنتقال ضمن المنطقة (٦١-١٩٦٦)
١٠ اعتداءات السرقة	الإنتقال إلى المنطقة (٦١-١٩٦٦)
١١ معتدين تم تحذيرهم أو إطلاق سراحهم بشروط	الطبقة الإجتماعية ١و٢
١٢ معتدين تم تغريمهم	الطبقة الإجتماعية ٤ و ٥
١٣ معتدين تحت المراقبة	ذكور عاطلين عن العمل
١٤ معتدين تحت الرعاية	عائلة ب ٥ أشخاص فأكثر
١٥ ذكور معتدين بعمر ١٥-١٩ سنة	عائلة بنسبة ١,٥ شخص / غرفة
١٦ معتدين بعمر ١٠-١٧ سنة	ساكنين بدوم حمام
١٧	مستوى تعليمي متقدم
١٨	عائلة أحادية الوالد

ملاحظة: حسبت جميع الجنوح كنسب لكل ألف نسمة معرضة للخطر، جميع المتغيرات الإحصائية (عدا رقم ١) حسبت كنسب مئوية. نسبة الجنس حسبت كإناث لكل ١٠٠ ذكر. حسبت جميع المتغيرات على أساس الوحدات الإحصائية. المتغيرين ١٧ و١٨ الإحصائين لم تتوفر عنها.

رئيسي يرتبط عكسياً مع الجنوح، وفي الخطوة التالية كانت الصلة موجبة مع الأقليات. وفي الخطوة الثالثة جاءت الصلة طردية مع زيادة نسبة الذكور. وكانت الصلة في الخطوة الرابعة موجبة أيضا مع درجة تركز المنازل المتداعية الواطئة المعيار السكني.

باعادة تحليل بيانات عام ١٩٧١ تأكدت ذات النتائج. يوضح الجدول رقم (٤) الصلة العكسية مع السلم الإجتماعي والعلاقة الطردية مع تركيز الأقليات والمساكن المتداعية واطئة المعيار. إن نتائج هذا التحليل واضحة وتعرض اشتراكاً كبيراً بين سكن الجانحين مع عوامل البيئة الإجتماعية والعمرانية المتدنية.

حثت هذه النتائج هربرت إلى اعتماد التحليل الخطي الإنحدار لتحليل العلاقة بين نسب الجنوح مع متغيرات مفردة. لم تظهر معاملات علاقة قوية (٠,٨ فأكثر) إلا مع متغيرين فقط. تكرر تحليل متغيرات عامي ١٩٦٦ و ١٩٧١ وكان لمتغير نسب البطالة عند الذكور أقوى العلاقات مع نسب الجنوح، وقد غطى هذا المتغير أكثر من (٣٠٪) بقليل من مجموع التباين وجاء متغير الحالة الإجتماعية الإقتصادية المتدنية بالمرتبة الثانية حسب بيانات عام ١٩٦٦. وفي عام ١٩٧١ كان في المرتبة الثانية متغير العائلة أحادية الوالد. بصورة عامة، ارتبط الجنوح طردياً مع نسب البطالة ومع النسب العالية للذكور ومع تركز الطبقة الإجتماعية المتدنية والعوائل المفككة والإشتراك في السكن. وكانت الصلة العكسية بين نسب الجنوح وتركز الطبقة الإجتماعية العليا ومع ظروف السكن الجيدة. لقد وفر تحليل العلاقة الخطية منهجاً تحليلياً جيدا، وهذا ما أكدته دراسة كاردف.

الجدول رقم (٤)
نتائج تحليل العلاقة الخطية متعددة الخطوات

عام ١٩٦٦

خطوة	العامل	أعلى تشبع	خطأ معياري	تربيع المعامل	معامل التراجع	خطأ معياري
١	٧	+ إنتقال الى طبقة ١ و٢ مالك لسكنه	١٣,٧	٠,١٢	-٥,١٠	٠,٢٥
		- طبقة ٤ و٥ إيجار من الدوله				
٢	٣	+ ولادة خارج البلد ذكور عاطلين	١٢,٨	٠,٢٤	-٥,١٠	١,١٧
					٤,٩٤	١,١٧
٣	٥	- نسبة الجنس	١١,٩	٠,٣٤	-٥,١٠	١,٠٩
					٤,٩٤	١,٠٩
					٤,٦٥	١,٠٩
٤	٢	- بدون حمام بدون مرحاض إيجار خاص إشتراك في سكن	١١,٧	٠,٣٧	-٥,١٠	١,٠٧
					٤,٩٤	١,٠٧
					٤,٦٥	١,٠٧
					-٢,٤١	١,٠٧

عام ١٩٧١

١	٣	+ إزدحام سكني ذكور عاطلين	١,٧	٠,١٥	٠,٧١	٠,١٦
٢	٥	+ مالك سكنه طبقة ١ و ٢				
٢	٥	+ ذكور عاطلين ولادة خارج البلد -نسبة الجنس	١,٦	٠,٢٧	٠,٧١ ٠,٦٤	٠,١٥ ٠,١٥
٢	٣	+ بدون مرافق صحية بدون حمام اشتراك في سكن - طبقة ١ و ٢	١,٥	٠,٣٦	٠,٧١ ٠,٦٤ ٠,٥٤	٠,١٤ ٠,١٤ ٠,١٤

(٣) الفرضية الثالثة : المؤشرات الإجتماعية المكانية ونظرية السوق.

وردت المجموعة الثالثة من الفرضيات في الدراسات البيئية ولها تضمينات واسعة تساعد الباحث في تحديد الصلات خاصة في التركيبات الأصلية للمشاكل الإجتماعية المحلية. وجاءت هذه الفرضيات أول الأمر في دراسة بالدون وبوتمز (١٩٧٦) عن الجريمة في مدينة شفيلد مستفيدين من مفهوم فئة السكن housing class التي وردت في كتابات ريكس ومور (١٩٦٧) حيث إفترضا أن نسب الجريمة تكون قليلة في المناطق التي تسود فيها ملكية المنازل من قبل ساكنيها Owner-occupied housing. عند اختيار الصلة بين فئة السكن والطبقة الإجتماعية وجد بالدون وريكس أنه بالنسبة إلي المجرمين من الذكور البالغين فإن الصلة ثابتة حتى إذا تمت السيطرة (إحصائياً) على الحالة الإجتماعية الإقتصادية، وإستنتجا أنه من الضروري الإنتباه إلى نوع ملكية المنزل والطبقة الإجتماعية عند مناقشة أنماط نسب جرائم الذكور البالغين.

إختبر هربرت هذه الفرضية مستخدماً البيانات المتوفرة عن الجريمة في مدينة كاردف لعامي ١٩٦٦ و ١٩٧١ واتبع ذات الإجراءات المستخدمة في دراسة الجريمة في مدينة شفيلد وصنف الوحدات الإحصائية الصغيرة إلى فئات حسب سيادة (٥١٪ فأكثر) نوع ملكية المنزل وخرج بالفئات التالية: منازل يسكنها أصحابها، منازل تابعة إلى الدولة، منازل مؤجرة من القطاع الخاص ومناطق تختلط فيها الملكية دون سيادة لأية فئة. يعرض الجدول رقم (٥) معدل نسب الجانحين لكل فئة سكنية في كاردف. من هذا الجدول يتبين أن معدل نسبة الجانحين في المناطق التي تسود فيها ملكية المنازل من قبل ساكنيها هي أقل بكثير من المعدل العام للمدينة. وكانت أعلى النسب في مناطق تكثر فيها المنازل المؤجرة من القطاع الخاص. ويعرض القسم (ب) من الجدول أعلاه نتائج التحليل الإحصائي بعد استخدام طريقة معامل العلاقة الجزئية Partial correlation coeffi-cient لتحليل الصلة بين خمس متغيرات، تصف ثلاثة منها فئات السكن وتؤشر الباقية الطبقة الإجتماعية السائدة في الوحدة الإحصائية.

برهنت دراسة هربرت صحة هذه الفرضية وبمستوى ثقة إحصائية قدره (٩٥٪) وكانت الصلة بين نسب الجنوح وفئة ملكية المنزل من قبل ساكنيه ثابتة حتى بعد السيطرة الإحصائية على تأثيرات الطبقة الإجتماعية. وكان هذا صحيحاً مع نسب الجنوح للفئات الثلاث على الرغم من أن فئات الإيجار لم تحصل على صلات متميزة مع نسب الجنوح بعد السيطرة الإحصائية على الطبقة الإجتماعية. بعبارة أخرى، لنوع ملكية المنزل تأثير على نسب الجنوح وبغض النظر عن الطبقة الإجتماعية، يمكن تبرير هذا فامتلاك الشخص لسكنه يزيد من إهتمامه به من حيث صيانته وصيانة القانون والتنظيم الإجتماعي في المحلة.

بعيدا عن التحليل المكاني والبيئي يمكن دراسة الجنوح بعمق أكثر في منظمة مفردة. وقد أوضحت نتائج دراسة كاردف على أن نموذج غير الجيدة غير كاف لتفسير التوزيع الجغرافي للجنوح في المدينة. وكما أشير سابقاً ليس جميع مناطق مركز المدينة وليس جميع مناطق مساكن الدولة هي بيئات غير جيدة ترتفع فيها نسب الجنوح. يكمن التفسير في التباين التفصيلي في هذه البيئات ((تركيبة الطبقة الإجتماعية والبيئة الذاتية للجانحين)). وقد إفترض هربرت عند دراسته الجنوح

جدول رقم (٥)

نسب المعتدين حسب نوع السكن

	سكن الدولة	ايجار خاص	ملكية الساكن	مختلط	الكلي
أ) معدل النسب عدد الوحدات الإحصائية	٢٨	١٤	٦٤	١٣	١١٩
ذكور	٤٠	٥٩	٢٤	٣٩	٣٣
إناث	١١	١٣	٦	١٢	٩
ذكور	٦٣	٩٠	٣٥	٦٦	٥١
ب)معامل إرتباط جزئي		١,٤	٢,٥	٣,٥	
كل الجانحين	١٠-١٩	-٠,٢٠*	٠,٠٦	٠,١١	
معتدين ذكور	١٠-١٩	-٠,٢٠*	٠,٠٠	-٠,٠٤	
أناث معتديات	١٠-١٩	٠,١٢	٠,١٥	-٠,٠٢	
معتدين ذكور	١٥-١٩	-٠,٢٠*	٠,٠٨	٠,٠٨	

* مستوى ثقة ٩٥٪

نسبة الجانحين لكل ألف نسمة في الفئة العمرية

في مدينة كاردف أن البيئة الذاتية للجانحين هي السبب المباشر، وقدم هيكلاً فرضياً لدراسة تركيب البيئة المحلية. أنظر الشكل رقم (١). لقد إفترض هربرت ما يلي:

١) يؤثر التباين التفصيلي في البيئة الذاتية على نسب الجنوح المسجلة للمجموعة المحلية وللمنطقة.

٢) يرتبط تأثير بعض المناطق السكنية بوجود (ثقافات ثانوية/ فرعية Sub-culture). ((قيم وتقاليد وأعراف محلية صرفة)) في هذه المناطق دون غيرها.

شكل (١)

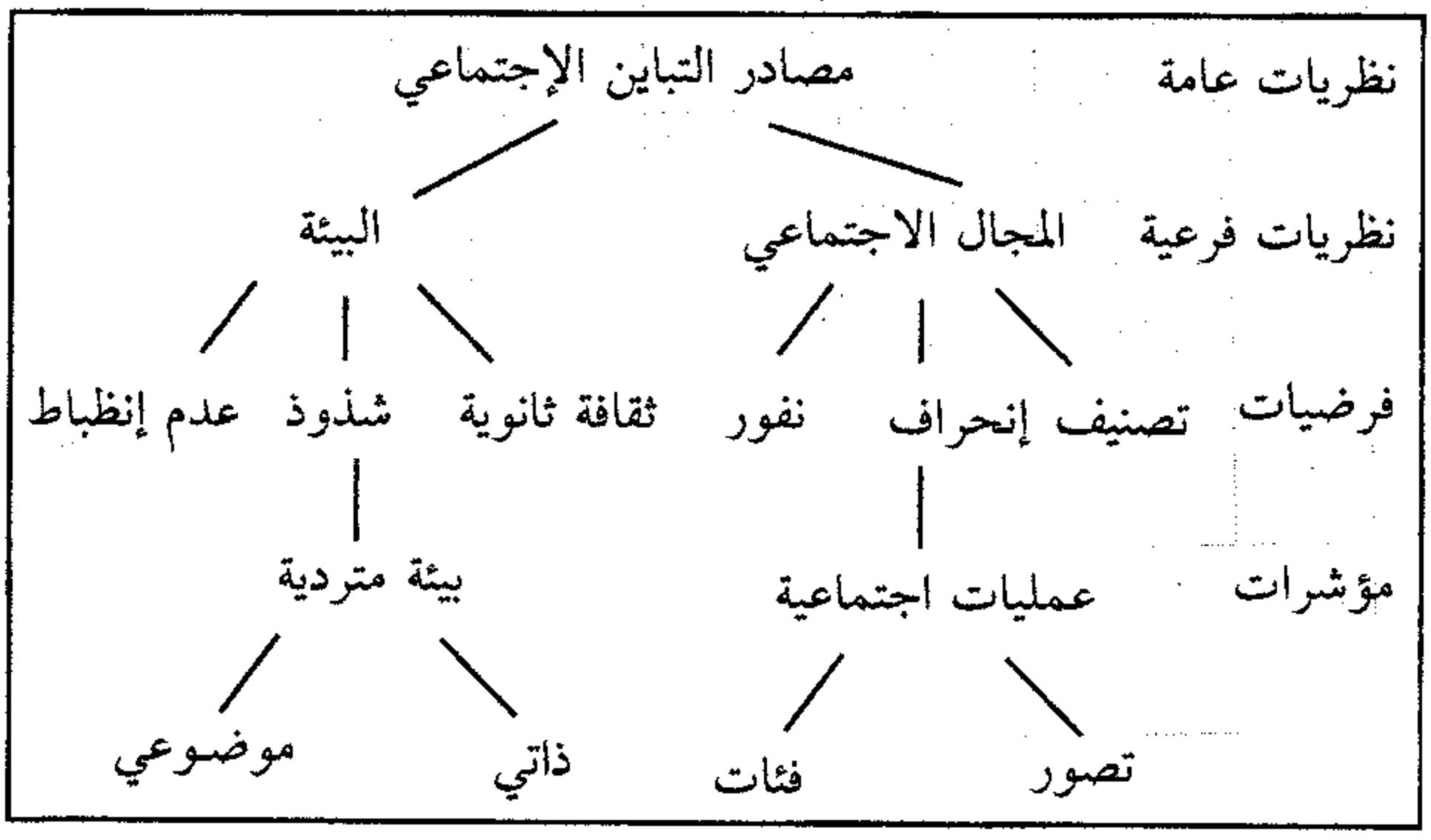

في ضوء هاتين الفرضيتين وضع هربرت (ستراتيج) البحث وحدد هيكل العينة (المناطق التي ستدرس تفصيلياً). واستخدم طريقة Prineipal Component تحليل العنصر الرئيسي ((أحد أفراد عائلة التحليل العاملي)). لتحليل العناصر التالية: الحالة الإجتماعية الإقتصادية، ملكية المنازل، الحالة السكنية و الحالة العائلية. وإستخدام قراءات هذه العناصر Component Scores كمدخل input في التحليل مستخدما طريقة تحليل التكتلات/ العنقودي Cluster Acalysis التي انتجت تصنيفا للوحدات الإقتصادية على أساس تقاربها للوحدات الإحصائية على أساس تقاربها إجتماعيا (مناطق إجتماعية Social Areas). في ضوء هذه

النتائج إختيرت ثلاث مناطق إجتماعية بنسب عالية للجنوح وثلاث أخري بنسب واطئة للتحليل المقارن.

لقد سجلت منطقتي آدامزداون وكانتون (في مركز المدينة) نسباً عالة للجنوح. كلاهما تمتاز بمنازل متصلة ببعضها، وكانت نسبة الجنوح في آدامزداون أعلى من كانتون. وسجلت مناطق Lianrumney Eldy و Mynach نسباً عالية أيضا وهي مناطق سكن تابع إلى الدولة (المنطقة الأخيرة أقل من البقية). ولم تسجل منطقة Rhiwbina حالة للجنوح وهي منطقة سكن راقية في ضواحي المدينة. لقد اعتمدت عينة عشوائية من المناطق الإجتماعية المختارة، وكانت حصة رويبينا (٥٠) عائلة ومن المناطق الأخرى (٩٠) عائلة لكل واحدة. وقد تم توجيه جامعي المعلومات لتجاوز العوائل بدون أطفال وعدم التمييز بين العوائل على أساس وجود جانحين فيها من عدمه.

يعرض الجدول رقم (٦) بعض خصائص المناطق المختارة للمسح الميداني، ويعرض القسم (ب) منه التركيب الحقيقي لمجتمع العينة. سجلت منطقتي كانتون وماياخذي نسباً عالية للطبقة الإجتماعية أكثر من المتوقع مع تمثيل واضح للعوائل الكبيرة، ولعل هذا الفرق راجع إلى الفاصلة الزمنية بين فترة الإحصاء (١٩٦٦) وسنة المسح الميداني (١٩٧٣).

يعرض الجدول رقم (٧) نتائج الأسئلة التي صممت لإستشفاف الفرق في الإدراك المكاني بين مناطق الجنوح عن غيرها. وقد برهنت نتائج هذا التحليل صحة هذه الفرضية حيث عد سكان منطقة كانتون محلتهم نظيفة بدون جنوح أو إنحراف.

اكدت نظريات عدة عن إنحراف الأحداث على أهمية مواقف الآباء تجاه تعليم أبنائهم وما يحققوه من مستوى دراسي. الإفتراض هنا أن مستوى التلميذ في الدراسة يعد مؤشراً جيداً على مستوى البيئة المنزلية وعن فرص التعلم المفتوحة أمامه. يعرض الجدول رقم (٧ب) المستويات الحقيقية للتلاميذ في منطقتي كانتون وآدامزداون من الذين تركوا مقاعد الدراسة، هذا برهان واضح، ومقارنتة مع نتائج التلاميذ في المناطق الخالية أو القليلة الجنوح تؤكد هذه النتيجة.

يعرض هذا الجدول مساهمة ذوي التلاميذ في النشاطات المدرسية وقد تميزت منطقة كانتون عن المناطق الأخرى في هذا المجال. يعني هذا أن أطفال كانتون في وضع تعليمي أفضل من حيث مواقف آبائهم إتجاه تعليمهم، ويساهم هذا الإهتمام في تكوين بيئة ذاتية عائلية جيدة للتلاميذ.

هناك أسباب عديدة للإفتراض بأن العلاقات بين الآباء والأبناء (التلاميذ بصورة خاصة) ذات أهمية مركزية في فهم السلوك المنحرف. لقد سُئِل الآباء عن ردود أفعالهم عند معرفتهم بسوء تصرف أبنائهم من الذكور الذين هم بعمر (١٤) سنة. وكما يوضح الجدول رقم (٧ب) فإن إجابات الآباء من منطقة كانتون كانت تميل إلى التوبيخ الكلامي والتعنيف بينما اتجه الآباء في منطقة آدامزداون إلى العقوبات البدنية. وقد اعتمد هذا الفرق كمؤشر لتفسير إنحراف الصبيان في آدمزداون.

إن مفهوم (السلوك الشائن) نسبي في تفسيره ويتأثر كثيرا بالقيم المحلية (الثقافة الفرعية) أي إن لخصائص المجتمع المحلي (المجموعة) أهمية وأثر في تحديد القيم والمعايير السلوكية. اعتمدت هذه كأساس في صياغة الفرضيات واختبارها. يعرض الجدول رقم (٧ د) إجابات الآباء عن سلوكيات أبنائهم من الذكور (١٤ سنة)، وقد حددت هذه السلوكيات بكونها غير قانونية ورتبت تصاعديا حسب درجة حدتها. وكانت مواقف الآباء في آدمزداون تجاه السلوكيات الأربعة الأولى رافضة للسلوك الشائن مع تقبل للجنوح، وقد اختلفت مواقف مجموعتي الآباء في المنطقتين تجاه الجنوح الحاد. وقد فسر هذا الإختلاف بوجود قيم ثانوية محلية. .وقد وجدت قيماً أكثر تقبلاً للسلوك المنحرف في منطقة آدامزداون إختلفت عن قيم بقية المجتمع. وبالنسبة إلى الشباب فإن القيم المحلية هي الأسهل في التقبل وفي التطبع عليها.

جدول رقم (٦)
مناطق العينة في كاردف

(أ) خصائص العينة

	آدمزداون	كانتون	إيلي	خلا نرمني	ميناخدي	روبينا
منطقة إحصائية	٢٦٠٥١٦	٢٦٠ ٣١٤	٢٦٠٤٠٢	٢٦٠١٢٠	٢٦٠٣٠٣	٢٦٣١١٣
إجمالاً	متصلة	متصلة	بناء دولة	بناء دولة	بناء دولة	خاص
نسبة الخصوبة	٦١,٠	٥٠,٠	٤٢,١	٦٦,٢	٣٣,٣	٣٧,٠
الاشتراك في السكن	٢٣,٣	٢٢,٢	٠,٠	٣,٢	٠,١	٠,١
مالك	٤٠,٦	٦٥,٤	٩,٤	١,٢	٢,٤	٩٢,٢
سكنه إيجار من						
الدولة	٠,٠	٢,٥	٨٨,٥	٩٧,٦	٩٥,٣	٠,١
طبقة	٩,٢	٨,٢	٤,٩	٣,٦	٥,٦	٤٥,٥
طبقة	٣٤,٢	٢٥,٩	٢٥,٢	٣٨,٩	٢٤,٣	١,٥

(ب) التركيب العمري للعينة

	*٢٠-٢٤	٢٥-٣٤	٣٥-٤٤	٤٥-٥٤	٥٥-٦٤	٦٥+	غير مبين
غير جانحه							
ميناخدي	٢	١٩	١١	٢٢	٢٦	١٣	٧
كانتو	٤	٢٩	٢١	١٦	١٤	١٠	٦
رويينا	٠	٢٢	٣٨	١٦	١٤	٤	٦
جانحة							
آدامزداون	١	٩	١٨	٢٣	٢١	١٨	١٠
إيلي	٢	٢٤	٢٢	١٨	١١	١٢	١١
خلانرمني	٧	١٨	٢٨	٢٩	٨	١	٩

* تمثل أعمار صاحب الدخل الرئيسي في العائلة

عدد الساكنين	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧ فأكثر
ميناخدى	٣	٣٦	١٦	١٦	١٨	٩	٢
كانتون	٢	١٧	٣٦	٢٨	١٢	٣	٢
رويينا	٠	١٦	٢٢	٣٨	١٦	٤	٤
آدامزداون	٤	٣٤	٢٠	١٩	٨	٨	٧
إيلي	١	١٦	٢١	١٧	١٥	١٣	٧
خلانرمني	١	٤	١٧	٢١	٢٩	١٦	١٢

الطبقة	اداري	مشرف	ماهر	شبة ماهر	غير ماهر
مبيناخذي	٠	٩	٣٩	٣٥	١٧
كانتون	١	٧	٥٣	١٩	٢٠
رويبنا	٣٤	٤٠	٢٢	٢	٢
آدامزداون	١	١٤	٣٠	٣٧	١٨
إيلي	١	٣	١٩	٤٦	٣١
خلاترمني	١	٩	٣٨	٢٨	٢٤

جميع الأرقام هي نسب مئوية مشتقة عن مسح عام ١٩٦٦

$$\text{نسبة الخصوبة} = \frac{\text{أطفال بعمر ٠-٤ سنة}}{\text{إناث بعمر ١٥-٤٤ سنة}} \times ١٠٠$$

جدول رقم (٧)
تركيبة المناطق الجانحة وغير الجانحة

		كانتون	آد امزداون
أ)	إدراك المنطقة		
	مناطق عيش الجانحين		
	أفضل بكثير	٧	٣
	أفضل	٤٢	٢٠
	المعدل	٤٧	٦٤
	أسوء	٢	١٠
	أكثر سوء	٠	٢
	لا يعرف	٢	١
	مناطق حدوث الإعتداء		
	أفضل بكثير	٧	٨
	أفضل	٣٩	١٧
	المعدل	٤٨	٦١
	أسوء	٦	١١
	أكثر سوء	٠	٢
	لا يعرف	٠	١
ب)	مساهمة الآباء في تعليم أبنائهم		
	مشاركة في اللقاءات المسائية		
	نعم	٣٩	٢٤

	كلا	٦١	٧٦
	الاتصال مع المدرسة		
	دائماً	١٦	٥
	أحياناً	٤٣	٢٣
	قليلاً	١٩	٥٤
	أبداً	٢٢	١٨
ج)	العقوبة المستخدمة	١٧	
	بدنية	٦٤	٣٨
	توبيخ	٤٨	٤٨
	حرمان	٠	١٢
	إدارية		٢
د)	أفعال يجب الإخبار عندما	٥٤	
	شرب الكحول مبكراً	٥٦	٣١
	أخذ نقود الآخرين	٥١	٢١
	أخذ أشياء من المدرسة	٣٨	٢٦
	عدم دفع أجرة الباص	٧٤	٢٣
	إتلاف ممتلكات عامة	٩٧	٦٧
	أخذ مخدرات	٨٤	٨٢
	سرقة من السيارات	٩٢	٨٦
	سرقة من الحوانيت	٩٧	٩١
	إعتداء على غرباء		٩٣

جميع الارقام تمثل نسب مئوية

أكدت هذه النتائج صحة الفرضيات الأصلية، فهناك تباين في البيئات الذاتية بين المنطقتين. وقد تم تحليل البيانات على المستوى الإجمالي وليس الفردي، وعلى الرغم من هذا فقد تم تشخيص القيم والبيئة الذاتية في كاردف.

ج- مناطق المشاكل في كاردف.

أشار بالدون إلى إستمرار تركز المشاكل في مناطق معينة في مدينة شفيلد، تلك التي شيدت خلال عقد ثلاثينيات هذا القرن أو قبلها. وإن هذه المناطق قد عدت مناطق مشاكل من قبل السكان المحليين، وكالات تأجير المنازل، موظفي الخدمات الإجتماعية ومراكز الشرطة. وقد فسر بالدون تكون هذه المناطق مستنداً على:-

أ) نظريات ركزت على التغيير الكبير في نسب الجنوح في المناطق.

٢) عدم وجود تسهيلات إجتماعية تسلوية للشباب في هذه المناطق.

٣) دور الإداريين في توزيع السكن في مختلف أرجاء المدينة.

وقد ركزت البحوث الحديثة عل التفسير الثالث إذ تقوم دوائر الإسكان باختيار الساكنين لكل منطقة سكنية.

ضمت منطقة Ely عام ١٩٧١ (٤٢٠٠) وحدة سكنية وتقطنها (١٤) ألف نسمة، وقد عدت منطقة مشاكل لسكنى عدد من الجانحين فيها، وسمعتها هذه تعود إلى رمز غير قصير. لقد حددت أرض هذه المنطقة للإسكان عام ١٩٢٠ وتم تشييد (٣٤١٢) داراً عام ١٩٢٩. المشكلة المزمنة هنا هي فقدان الخدمات والتسهيلات العامة فيها، وبسبب تطور المعايير السكنية مع كل حقبة زمنية فقد بقيت منازل هذه المنطقة مختلفة وغير مرغوب فيها مقارنة مع منازل المناطق الأخرى. لقد بنيت المنازل الأولى في إيلي بمرافق صحية في الساحة الخلفية، وجاء سكانها من المناطق الأكثر كثافةفي السكان في مركز المدينة، من مناطق كرينج تاون، سبلوت وكانتون. وفي بداية سكن هذه المنطقة أشرت مجموعة صغيرة كعصابة تمارس الشغب وقطع الأشجار. وتنامت المشاكل مع زيادة عمران إيلي، وبعضها ناتج عن عدم كفاية في تصميم التسهيلات الخدمية الضرورية وتوفيرها. باختصار سمعة منطقة إيلي سيئة وترتفع فيها نسب الجنوح.

جمع هربرت عينته من ست مناطق مختلفة في مدينة كاردف، واستفسر عن مناطق ثلاث في المدينة لا ترغب العينة السكن فيها حتماً. وقد كانت منطقة إيلي إحدى هذه المناطق حيث كانت الإشارة اليها بنسبة (٤٦٪) من مجموع الإجابات. وباستثناء إجابات العينة من سكنة إيلي نفسها، واعتماد إجابات سكان المناطق ذات الدخل الوطيء فقد تراوحت نسب من لا يريد السكن في إيلي بين (٥١-٧٤٪) مبررين ذلك بأنها بعيدة عن المركز والعيش فيها غير سهل وإنها (شيكاغو صغيرة).

هدفت دراسة هربرت معرفة ((أجواء الآراء)) في إيلي كوسيلة لتفسير السلوك المنحرف فيها. وقد اعتمدت منطقة سكنية أخرى تابعة إلى الدولة للمقارنة الإحصائية وقد اختيرت منطقة Mynachdy ذات النسب الواطئة في الإنحراف. وكما كانت المقارنة بين منطقتي آدمزداون وكانتون جرت المقارنة بين منطقتي إيلي وميناخدي. يلخص الجدول رقم (٧) المعلومات المستحصلة عن الاستبيان المتعلقة بالبيئة الذاتية. يعرض الجزء(١) من هذا الجدول الإيجابات المتعلقة بادراك السكان للمكان. ويوضح هذا الجدول الفرق بين المنطقتين. وفي الجزء (ب) من الجدول نستطلع آراء أولياء أمور التلاميذ ومواقفهم تجاه التعليم، وتمثل هذه مؤشرات تقيمية لأثر المنازل غير جيدة لأطفالها، فلآباء أقل مساهمة في النشاطات المدرسية،وطموحهم حيال تعليم أبنائهم واطي. يفسر هذا ترك (٨٠٪) من أبناء هذه المنطقة مقاعد الدراسية في أوقات مبكرة. أما الجزء (ج) من الجدول فيعرض مقارنة بين ردود أفعال الآباء في المنطقتين تجاه السلوك الخاطيء لأبنائهم. فالآباء في منطقة إيلي أقل إستخداماً للتعنيف عند تسرب الأبناء من المدرسة. وفي الجزء (د) من الجدول عرضت خلاصة إجابات الآباء عن سلوك الأبناء الشائن، وتبين أن الآباء في منطقة إيلي أكثر مرونة مع هذا النوع من السلوك. في جميع المقاييس الواردة في هذا الجدول فقد شكلت منطقة إيلي بيئة غير جيدة لأبنائها مقارنة مع منطقة ميناخي التي هي غير خالية تماماً من الإنحراف.

هذه حال مدينة غربية درست مراراً ومن جوانب عديدة. ماذا نعرف عن مدننا؟ ماذا عن تركيبها الإجتماعي؟ ماذا عن الجريمة فيها؟ كيف نفسر التوزيع الجغرافي للجريمة في المدينة العراقية والمدينة الأردنية؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه في الجزء القادم من هذا المؤلف.

الفصل الرابع

التركيب الإجتماعي في مدينة عراقية وأخرى أردنية

أ- المقدمة

درست العديد من المدن العراقية ومن مختلف الجوانب الجغرافية مع تركيز واضح على التركيب الوظيفي لها. وقد كتب بحث معمق واحد (حسب علمي) عن الجغرافيا الإجتماعية لمنطقة الكاظمية، وبحث ثانٍ عن التركيب الإجتماعي لمدينة الزبير، وهي ليست بالمدينة الكبيرة أو التي يقاس عليها.

أدى هذا النقص في الدراسات الجغرافية إلى صعوبة عرض تركيب إجتماعي لمدينة عراقية بالصيغة التي قدمت به المدينة الغربية.

كما اختيرت مدينة كاردف لمعرفة الباحث بها شخصياً وبالدراسات ذات العلاقة عنها فقد أختيرت مدينة الزبير. قام باحثان من جامعة البصرة بدراستين مكملتين لبعضهما عن مدينة الزبير. درس السيد سلمان مغامس عبود التركيب الوظيفي لمدينة الزبير، وبحث السيد رعد ياسين محمد الحسين في تركيبها الإجتماعي. تكمل الدراستان بعضهما من ناحية المنهج والفترة الزمنية، إضافة إلى تكاملهما الموضوعي المنسجم مع موضوع هذا البحث.

لقد اعتمدت أطروحة سلمان في الكتابة عن التطور التاريخي للمدينة، واستخدمت النتائج التي توصل اليها رعد في رسم الخارطة الإجتماعية للزبير. ومن الجدير بالذكر أن جميع البحوث المعنية بالوظيفة أو التركيب السكني تعرض جوانب ومؤشرات عن التركيب الإجتماعي سواء أكان هذا من صلب هدف البحث أم لا.

ب- التطور التأريخي لمدينة الزبير

يميل كثير من الباحثين إلى اعتبار نشوء مدينة الزبير راجع إلى وجود ضريح الزبير بن العوام في موقع المدينة الذي هو أصلا موقع البصرة القديمة (الآبلة) حيث بناها عتبة بن غزوان في زمن الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه). فقد تهدمت مدينة البصرة القديمة وأعيد بنائها في موقعها الحالي في فترة لاحقة.

وبسبب سقوط بغداد بيد المغول وانتهاء الدولة العباسية عام ١٢٥٨م فقد أصبحت البصرة عرضة للفوضى والإضطرابات كما كان حال أرض السواد آنذاك، فقد هاجر بعض من سكانها إلى مواقع آبار الدريهمية وآسسوا قرية (ذراع) التي تمثل مرحلة إنتقالية بين البصرة القديمة ونشأة مدينة الزبير. في ذات الوقت، فقد اتجه البعض الآخر من البصريين صوب ضريح الزبير بن العوام (المدفون في وادي السباع، معركة الجمل، عام ٦٥٧م). كما توجد في هذه المنطقة مقبرة الحسن البصري أيضا ولهذا السبب فقد اتجه السكان الأولون إلى المهن الخدمية المتعلقة بالمقبرة وبنوا مساكنهم من القصب والسعفا حول ضريح الزبير. لقد بقيت الزبير ردحاً من الزمن قرية خدمية بدون تطوير يذكر.

إنصب جل إهتمام العثمانيون على بناء الأضرحة، ففي عام ١٥٧١م أصدر السلطان العثماني سليم الثاني أمراً يقضي ببناء قبة على ضريح الزبير بن العوام مما شجع كثيرا على السكن قرب الضريح لتقديم الخدمات للزوار. وقد عُد هذا التأريخ بداية نشأة مدينة الزبير من قبل الكثير من الباحثين.

وفي أوائل القرن (١٦) الميلادي قدمت إلى المنطقة هجرات من شبه الجزيرة العربية لأسباب عدة (سياسة، نزاعات قبلية وغيرها). وفي عام ١٧٩٧م بنى العثمانيون سوراً حول مدينة الزبير قصد حمايتها من الهجمات الخارجية، كما خصصت رواتباً لسكان المدينة كل حسب عدد أفراد أسرته لضمان إستقرارهم فيها والدفاع عنها. وقد أدى هذا إلى صد العديد من الهجمات الخارجية وإلى دفع الباب العالي إلى إعفاء سكانها من الخدمة العسكرية ومن الرسوم المالية ومنح المنطقة إستقلالاً ذاتياً تحت حكم شيوخها. أضاف هذا الإجراء وظيفة أخرى (مؤقتة) للمدينة تضاف إلى وظيفتها الدينية والتجارية.

ومع التدخل البريطاني في المنطقة وإقامة المعسكرات في الشعيبة (شمال المدينة) وإنشاء سكة الحديد، ظهرت الحاجة إلى أيدي عاملة للنشاطات الجديدة مما حفز الهجرة للسكن في الزبير، خاصة من مناطق جنوب العراق. وبسبب الإختلاف الواضح بين المهاجرين الجدد عن المهاجرين القدامى (من نجد والحجاز) لذا تكونت مناطق سكنية جديدة للقادمين. وفي الواقع إن الهجرة من شبه الجزيرة العربية لم تنقطع فقد وصلت موجة عام ١٩١٤ من منطقتة الإحساء.

وازدادت الهجرة من جنوب العراق إلى الزبيرمع تنامي الصناعة النفطية فيها.

لقد كانت الوظيفة الدينية أساساً لنشوء مدينة الزبير، ومع هذه الوظيفة تمت وظيفتي الخدمات والتجارة. بتطور هاتين الوظيفتين تراجعت الوظيفة الدينية لتكون ثانوية فيها اتجه (الزبيريون) للعمل كأدلاء ورؤساء قوافل نقل بين البصره ومدينة الزبير. ويتفق الرحالة على أن مدينة الزبير كانت أول منطقة تجارية يتم فيها تجميع التجارة القادمة من البصرة منذ مطلع القرن الثامن عشر عبر طريق البصرة-حلب سواء أكانت التجارة قادمة من الهند عن طريق الخليج العربي أو من أوروبا عن طريق البحر المتوسط.

وقد قُدرت تجارة مدينة الزبير في مطلع القرن الحالي بألف بعير داخل اليها يومياً ومثلها خارج منها. وكان فيها (٤٠٠) محل تجاري، تجارتها الرئيسية الحبوب والتمور إضافة إلى المنتجات الحيوانية والأقمشة و(تهريب الأسلحة).

ج) تطور استعمالات الأض في الزبير

تمثل استعمالات الأرض المرآة التي تعكس صورة الحياة الإقتصادية والتركيب الإجتماعي للمدينة. إنها الوجه الثاني لعملة (التركيب الداخلي للمدينة). ولإستجلاء صورة متحركة (حية) للمدينة نسلط الضوء على تطور إستعمالات الأرض فيها وكما أوردها سلمان مغامس.

(١) المدينة المسورة قبل عام ١٨٨٢م

قبل عام ١٨٨٢م كان سور المدينة يحتويها، وكانت المدينة مكونة من السوق وثلاث محلات سكنية هي الكوت والشمال والدروازه. تميزت المدينة في هذه الفترة بارتفاع الكثافة السكانية وازدحام المساكن وضيق الشوارع، وبعض هذه الأزقة غير سالك النهاية، وبعضها مسقف.

كان تبادل التجارة يتم خارج السور، وداخله كان السوق منظم على أساس نوع السلعة (تخصص مكاني). تعرض الخارطة رقم (٩) التطور التأريخي لإستعمالات الأرض في مدينة الزبير. لقد بنى مدينة الزبير عام ١٧٩٧م ولعب دوراً في تحديد مساحة ونمو المدينة. كان في المدينة المسورة (١٢) جامعاً ومسجداً، بني إثنان منها قبل بناء السور. يؤكد هذا العدد من الجوامع على

استمرار الوظيفة الدينية للمدينة خلال هذه الحقبة الزمنية.

لا يخلو منزل من وجود (السرداب)، وكانت الأعماق التي بني بها تتراوح بين (٤-٦) متر وبمساحة تتراوح بين (١٥-٢٥) متراً مربعاً. كذلك كان الحال مع وجود البئر الذي يحفر قبل بناء المنزل ليستفاد من الأتربة والرمال في رفع مستوى المنزل عن مستوى الطرق تجنبا للسيول في موسم الشتاء.

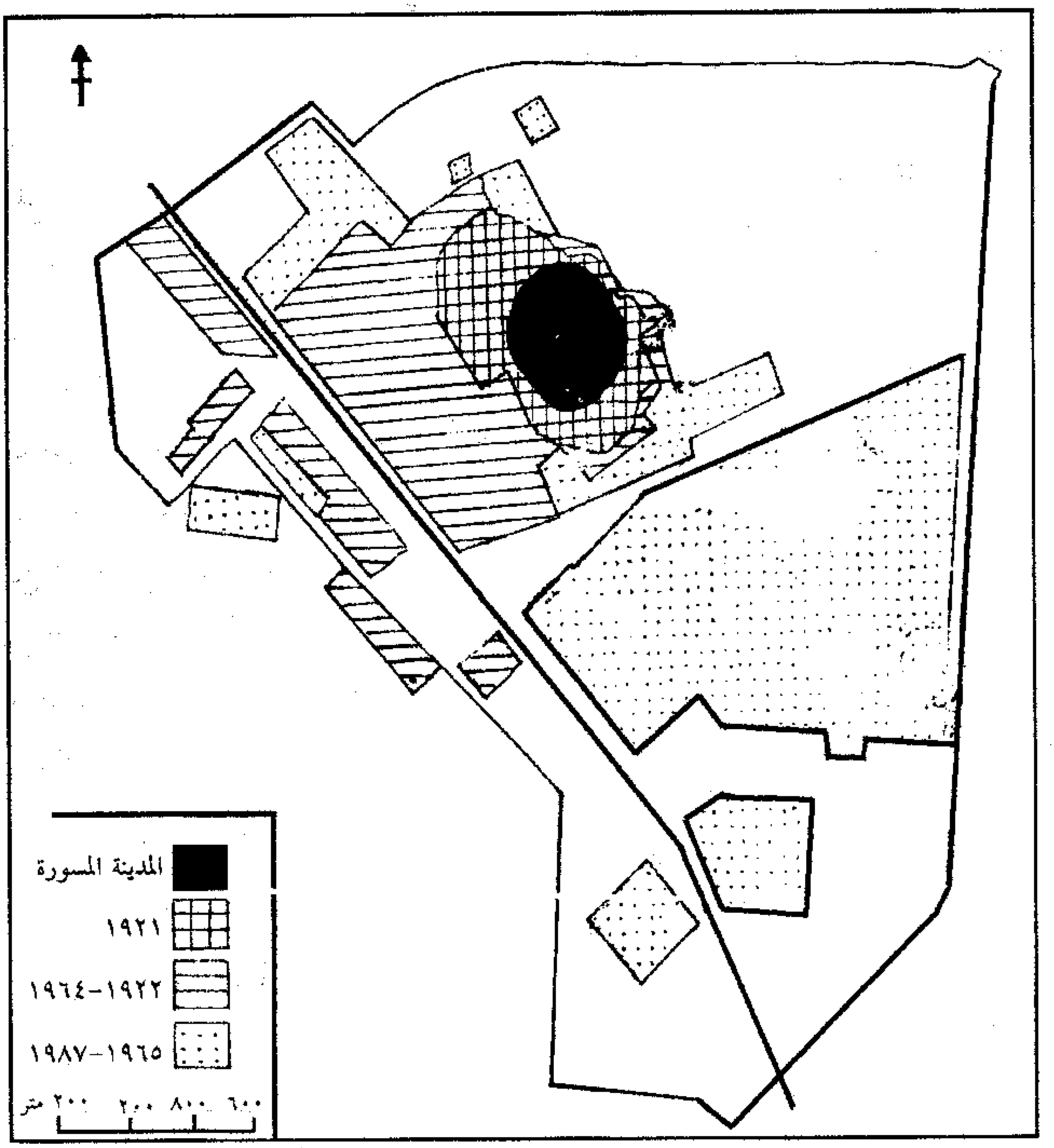

رقم خارطة (٩)
تطور استعمالات الأرض في الزبير
المصدر: عبود، سلمان مغامس ١٩٨٩

(٢) بين عامي ١٨٨٢-١٩٢١

في عام ١٨٨٢ اختط مصلى لإقامة صلاة العيد خارج سور المدينة، تبعه بناء (جواخير) لإيواء الحيوانات التي كانت تشغل جزءاً من المنازل داخل السور. وفي عام ١٨٩٢ شيدت محلة الرشيدية شمال المدينة وبني جامعها في نفس العام، ثم تلاه جامع آخر عام ١٨٩٣م في ديم خزام غرب المدينة المسورة، وحفر بالقرب منه بئران لعذوبة المياه مما شجع على إقامة مزرعة صغيرة عام ١٨٩٦م وأصبحت المنطقة مكاناً لبيع الحيوانات فيما بعد. وفي عام ١٨٩٩ بدأ التوسع جنوب المدينة المسوره بتشييد منطقة الزهيريه.

بلغ عدد منازل مدينة الزبير عام ١٩١٠ حوالي (١٥٠٠) مسكناً، يمثل حوالي ربع عدد المساكن في ولاية البصرة حينها. وفي عام ١٩١٥ مد البريطانيون سكة الحديد غرب المدينة خلف مقبرة الحسن البصري، وقد شكلت هذه حداً لم تتجاوزه المدينة في هذه المدة. لقد كان التوسع موازياً للسكة في شمال المدينة حيث شيدت محلة العرب لتأوي المهاجرين القادميين من جنوب العراق. وقد كانت حدود محلة العرب عند تشييدها تمتد بين محلة الرشيدية شرقاً ومقبرة الحسن البصري جنوباً وسكة الحديد غرباً، وبقي الشمال مفتوحاً لتوسعها. لم تحفر السراديب والآبار في منازل حي العرب والرشيدية ذلك لقرب آبار ديم خزام منها، ولعدم تعود المهاجرين على السراديب في مناطق قدومهم.

وكان توسع المدينة جنوبا بطيئاً لقلة عدد الوافدين من مناطق الإحساء خلال هذه الفترة، وكانت المنازل المبنية هنا مشابهة في الطراز مع تلك في داخل السور مع توسيع للشوارع وتنظيمها.

(٣) بين عامي ١٩٢٢-١٩٦٤

تأثرت مدينة الزبير بالركود الإقتصادي الذي ساد البلاد خلال عقدي العشرينات وأربعينات هذا القرن، فقد تم غلق الكثير من متاجرها (خاصة التي تتاجر بالحبوب والتمور)، فقد تدهور سوق الإبراهيم وأغلقت محلاته بالكامل عام ١٩٢٢م بعد فترة إزدهار. في ذات الوقت ازدهرت تجارة المواد الإنشائية والمكائن والمواد الإحتياطية التي توفرت في الشعيبة. لم تشيد مناطق سكنية

جديدة خلال هذه المدة، بل كان هناك توسع في المناطق الموجودة أصلاً.

وفي عام ١٩٣٦ جهزت مدينة الزبير بالمياه الصالحة للشرب من الشعبية وأنشىء خزان أرضي كبير في سوق الحزم لخزن المياه. وفي عام ١٩٤٨ مدت شبكة أنابيب الماء في المدينة لتزويد المنازل بالماء الصالح للشرب. وفي عام ١٩٥٣ شيدت محلة المربد لإسكان منتسبي شركة نفط البصرة. إمتاز هذا الحي السكني بالأبنية الحديثة ذات الطراز الموحد وتوفر المعايير السكنية الجيدة، وتوفر الخدمات الترفيهية. كما قامت الشركة بربط حقول النفط بمدينة الزبير بطريق معبد يمتد شمال المدينة مما ساهم في توسع محلة العرب في هذه المدة.

جنوب محلة المربد ظهر تجمع سكني أطلق عليه إسم محلة الظويهرات (الفرمة). كانت مبان هذا الحي السكني عبارة عن صرائف لعدم السماح رسمياً بالبناء غرب سكة الحديد (عدا المبان النفطية ومساكن عمالها). بمرور الزمن أعيد بناء الصرائف بمادة الطين والطابوق.

(٤) بعد عام ١٩٦٥

تضاعف عدد نفوس مدينة الزبير بنسبة (٢,٦) مرة بين سنتي ١٩٦٥-١٩٨٧. أدت هذه الزيادة إلى ظهور أحياء سكنية جديدة مثل حي المعلمين، الحي العسكري، الدريهمية، حي الشهداء، حي ٧ نيسان وحي المربد الجديد بالإضافة إلى توسع المحلات القديمة مثل محلة العرب والرشيدية والجمهور. رافق هذه الزيادة تطور وتوسع في النشاط التجاري والصناعي في المدينة.

د- المسح الميداني

ضمت مدينة الزبير عام ١٩٨٩م (١٤) محلة سكنية، قام رعد ياسين لأغراض البحث والمسح الميداني بتقسيمها إلى (٢٥) منطقة احصائية، وكما توضحه الخارطة رقم (١٠). وزع رعد (٦٢٠) إستمارة استبيان على منازل الزبير بطريقة عشوائية، توزعت معلومات إستمارة الإستبيان على المحاور التالية. المحور العمراني، وضم معلومات عن مادة بناء المنزل، عدد الطوابق فيه، عدد الغرف فيه، توفر المرافق الخدمية الصحية في المنزل. إحتوى المحور الثاني معلومات عن

السكان من حيث نسبة النوع، وجودة أطفال في العائلة، وجودة مسنين فيها، وجود أبناء في سن الدراسة، تعدد سكن العوائل في المنزل الواحد وعدد الأفراد الساكنين في المنزل. ضم المحور
الإقتصادي معلومات عن مهنة رب الأسرة. ملكية عقار، منزل، سيارة نقل خاصة، سيارة نقل عام، سيارة إنتاجية، عدد العاملين في المنزل ومعدل الدخل الشهري للعائلة. تخصص المحور الأخير بتقييم سكان الزبير الذاتي للبيئة السكنية في مناطق سكنهم وقناعتهم بالسكن، بالمدينة ولمعرفة وجود أقارب في الزبير، في البصرة، في جنوب العراق وفي منطقة الخليج العربي.

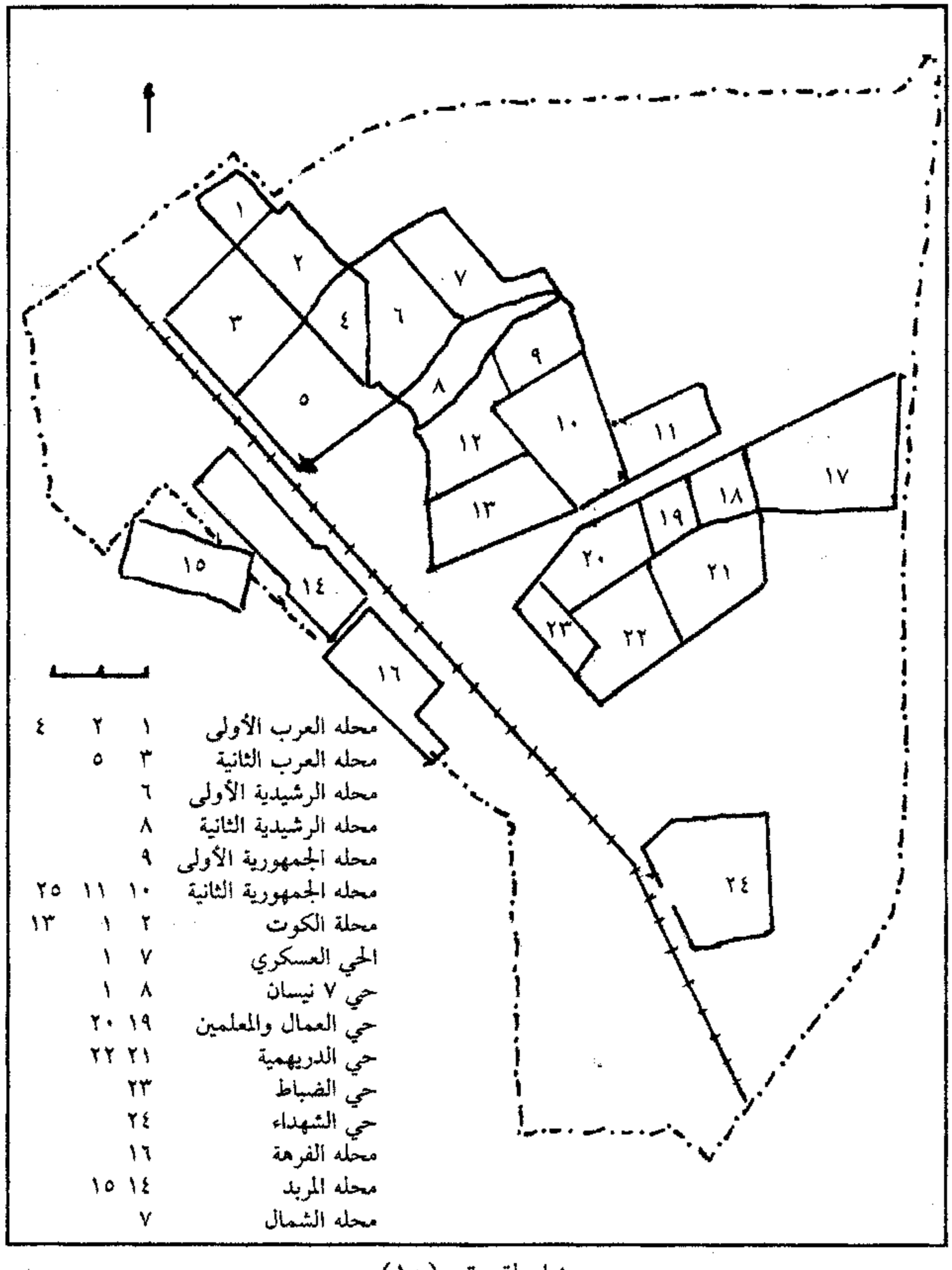

خارطة رقم (١٠)
المناطق السكنية في مدينة الزبير ١٩٨٩

استخدم رعد طريقة تعبير القيم Standarized score لتصنيف المناطق ورسم التوزيع الجغرافي للمتغيرات قيد الدرس. إضافة إلى هذه، فقد قام بتحليل إحصائي لمتغيرات كل محور لوحدها أولاً ومن ثم أعاد التحليل لمتغيرات مختارة من جميع المحاور مع بعضها. بعبارة أدق، أخذ التحليل صيغة (جولات تحليلية) حسب تعبير رعد.

هـ- التحليل الأولي

كما أشير سابقاً فقد جاء التحليل بمراحل ((جولات)) وفي المرحلة الأولى تم تحليل المتغيرات المشتقة لكل محور لوحدها بعد رسم خرائط لمتغيرات مفردة مختارة. الهدف من هذا الإجراء جلاء صورة كل بعد (أو محور) لوحدها ومن ثم إختيار المتغيرات ذات العلاقة الأقوى للتحليل اللاحق.

بعد إسقاط نتائج المسح الميداني وجدولتها أشتقت المتغيرات التالية عن البعد العمراني:

-١ ٪ لوجود ساحة داخلية في منازل الوحدة الإحصائية. +٠,٩٤

-٢ ٪ لوجود حديقة في منازل الوحدة الإحصائية. -٠,٩٤

-٣ ٪ للمنازل التي يسكنها أصحابها في الوحدة الإحصائية.

-٤ ٪ للمنازل التي يتوفر فيها مرأب (كراج). -٠,٧٢

-٥ ٪ للمنازل المبنية بمادة (البلوك).

-٦ ٪ منازل بغرفتين فقط. +٠,٥٩

-٧ ٪ للمنازل المبنية بمادة الطين. +٠,٦٠

-٨ ٪ لمنازل مكونة من طابق واحد.

-٩ ٪ للمنازل المبنية بمادة الآجر (الطابوق).

-١٠ ٪ لمنازل بست غرف فأكثر في الوحدة الإحصائية.

ملاحظة: رتبت هذه المتغيرات تنازلياً حسب معدل قوة علاقة كل منها مع المتغيرات.

إعتمد رعد طريقة تحليل العنصر الأساسي PCA لإشتقاق العنصر ذي التركيب الأقوى. في هذا التلخيص سنعتمد العنصر الأول دائماً لأنه الأقوى

ولأنه الأكثر تغطية للتباين في مجموعة البيانات من بقية العناصر. تكون العنصر الأول في البعد العمراني من المتغيرات المؤشر إزائها (في القائمة أعلاه) معامل ارتباطها بالعنصر الأول تجنباً للتكرار. تؤشر هذه الخصائص المنازل التقليدية البناء.

فقراءات العنصر Component scores الموجبة تحدد المناطق التي يتركز فيها السكن التقليدي المعروف ببناءه بالطين والجدران السميكة والشبابيك القليلة المرصوفة في أعلى الجدران (الطراز الصحراوى). تضم هذه المنازل عادة ساحة داخلية (باحة) وتكون خالية من وجود حيز لوقوف السيارات (مرآب-كراج) ولا تتوفر فيها حديقة. هذا الطراز المعماري لازال موجوداً في الزبير وبما يشكل قوة في التحليل الإحصائي. ما حدده هذا العنصر هو الطراز السائد بين عوام الناس وليس المنازل إلا (القلاع) الكبيرة الفارهة. يتركز هذا النوع من المنازل قرب مركز المدينة والمناطق السكنية القديمة. بالمقابل، فقد ساد الطراز الحديث (القراءات السالبة) ذي الحدائق والمرائب في أطراف المدينة.

السكان هم محور الدراسات الجغرافية والإجتماعية، وما بنيت المنازل ليسكنها الإنسان. من هنا جاء الإهتمام بالمساكين households و البحث في خصائصهم تفصيلياً بثلاثة أبعاد. كان البعد السكاني (الديمغرافي) الأول في هذا البحث واشتقت له تسع متغيرات هي:

١) ٪ لوجود بنات في الدراسة الإبتدائية في الوحدة الإحصائية +٠,٧٤
٢) ٪ لوجود أطفال دون سن (١٠) سنوات من مجموع السكان
٣) ٪ لوجود أشخاص بعمر (٥٠) سنة فأكثر
٤) ٪ لوجود بنين في الدراسة الإبتدائية +٠,٦٣
٥) ٪ لوجود بنات في الدراسة المتوسطة -٠,٧٠
٦) ٪ للعوائل التي تسكن لوحدها في المنزل -٠,٥٢
٧) ٪ لثلاث عوائل فأكثر تسكن مع بعضها في المنزل +٠,٦٠
٨) ٪ نسبة الذكور إلى الإناث (نسبة النوع) +٠,٦٨
٩) ٪ لوجود بنين في الدراسة المتوسطة من مجموع سكان الوحدة الإحصائية. -٠,٥١

((رتبت هذه المتغيرات تنازلياً بذات الصيغة السابقة)).

أنتج التحليل الإحصائي عنصراً رئيسياً يضم في تركيبته سبع من هذه المتغيرات، اربع منها بعلاقات موجبة وثلاث بعلاقات سالبة، مستبعداً متغيري الفئتين لعمريتين (دون ١٠ سنوات و ٥٠ سنة فأكثر).

تشير تركيبة العنصر الأول في البعد السكاني إلى أن العوائل المشتركة بالسكن تضمن عددا غير قليل من هم في سن الدراسة الإبتدائية (بنين وبنات)، أما العوائل التي تسكن بمفردها فعندها أبناء في سن الدراسة المتوسطة من الجنسين. في هذه الحالة تكون قراءات العنصر الموجبة محددة المناطق التي تكثر فيها العوائل الممتدة والمشتركة في السكن، وتزداد نسبة العوائل المفردة في المناطق ذات التسجيل السالب لهذا العنصر. يوضح التوزيع الجغرافي لقراءات هذا العنصر أن أطراف المدينة تسرد فيها تعددية العوائل في المنزل مع نسبة عالية من الأبناء في سن الدراسة الإبتدائية. في الزبير يصعب الفصل بين العوائل الممتدة (سكن الإبن وعائلته مع ذويه) عن تعدد العوائل في المنزل نتيجة الإيجار. ولعل للأبناء عند بلغوغهم مرحلة متقدمة في الدراسة أثر كبير في سكن العائلة لوحدها وإشنفصالها عن الأسرة (الأم).

يمثل البعد الإقتصادي التعليل Reasoning العلمي لكثير من الظواهر الإجتماعية. لهذا السبب خصص له بعد ضم عشرة متغيرات هي:

١) ٪ للموظفين في الوحدة الإحصائية. +٨٦,٠

٢) ٪ للكسبة (أصحاب حوانيت دون الحاجة إلى الإنتماء إلى غرفة التجارة) في الوحدة الإحصائية.

٣) معدل الدخل الشهري للعائلة الواحدة.

٤)٪ للموظفات من مجموع ربات البيوت +٧٣,٠

٥) ٪ معدل عدد العاملين في المنزل الواحد +٦٣,٠

٦) ٪ للعوائل التي تمتلك سيارة.

٧) ٪ للعوائل التي تمتلك عقاراً.

٨) ٪ للعوائل التي تمتلك سيارة نقل خاص.

٩) ٪ للمتقاعدين في الوحدة الإحصائية.

١٠) ٪ للعسكريين في الوحدة الإحصائية

تكون العنصر الأول من ثلاث متغيرات ليشير إلى (طبقة) الموظفين وتوزيعهم الجغرافي في مدينة الزبير. يميل الموظفون إلى سكنى ضواحي المدينة حيث الطراز الحديث للمنازل، ويعيشون بكثافات سكنية واطئة مبتعدين عن السكن التقليدي ومركز المدينة المزدحم بحركة السيارات. وقد لعبت الدولة دوراً واضحاً في هذا التوزيع الجغرافي من خلال توزيع قطع الأراضي على موظفي الدولة مجاناً أو بأسعار رمزية.

بعد معرفة بعض المعلومات عن البيئة العمرانية والواقع السكاني والإقتصادي في منطقة الدراسة، من الضروري إستشفاف رأي السكان بمناطق سكناهم ومدينتهم ومدى إرتباطهم بالزبير. أطلق رعد إسم البعد الإجتماعي على المحور الذي يضم معلومات عن:

١) ٪ لعوائل لها أقارب في البصرة -٠,٨٠

٢) ٪ لعوائل لها سكن سابق غير هذا في الزبير +٠,٧٨

٣) ٪ لعوائل لها أقارب في الزبير +٠,٧٢

٤) ٪ لعوائل سكنها الحالي هو الوحيد في الزبير+٠,٦٢

٥) ٪للعوائل التي عدت سكنها مناسباً +٠,٦٣

٦) ٪ للعوائل التي عدت الزبير مناسبة لها +٠,٦٥

٧) ٪ للعوائل التي تفضل البقاء في الزبير

٨) ٪ لعوائل لها أقارب في المحافظات الجنوبية من العراق

٩) ٪ لعوائل لها أقارب في منطقة الخليج العربي. +٠,٨٢

بتحليل هذه المتغيرات إحصائياً استنتج رعد توفر القناعة بالزبير كمدينة والسكن فيها، سواء في المناطق الشعبية أم في الأحياء السكنية الحديثة. وكان لوجود الأقارب فيها وفي منطقتة الخليج العربي علاقة بذلك. أما وجود الأقارب في البصرة والإنتقال إلي الزبير لظروف البصرة ((بسبب القصف العشوائي أثناء الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)) فإنه عامل يشد بالعودة إلى البصرة رغم قصر المسافة الفاصلة بين المدينتين (١٨كلم).

و- التحليل الإجمالي

(١) الجولة الأولى

نتيجة التحليل الأولى للأبعاد العمرانية، السكانية، الإقتصادية والإجتماعية فقد أختير (٣٤) متغيراً للتحليل الاجمالي إستناداً على قوة علاقة المتغيرات الأخرى، ولما كان المتغيرات أكثر من عدد الوحدات الاحصائية (٣٤, ٢٥) وهذا غير مقبول إحصائياً، لذا هدفت الجولة الأولى إلى تحديد العلاقة بين هذه المتغيرات لاستبعاد المتغيرات ضعيفة العلاقة. بعبارة أخرى، في التحليل الأولى أشرت العلاقات بين متغيرات البعد الواحد فقط، وفي الجولة الأولى من التحليل الإجمالي تؤشر العلاقات بين المتغيرات المختارة من الأبعاد كي يتم تقليص عددها. وقد تم إستبعاد عشرة متغيرات من التحليل.

(٢) الجولة الثانية

اعتمد التحليل الإجمالي (٢٤)، متغيراً إرتبطت أربع منها بعلاقات قوية لتشكل عنصرا رئيسياً، وهي:

١- ٪ لعوائل فيها أشخاص بعمر ٥٠ سنة فآكثر +٩١, ٠

٢- ٪ لعوائل فيها متقاعدين +٧٠, ٠

٣- ٪ لعوائل فيها أطفال دون ١٠ سنوات -٩١, ٠

٤- ٪ لعوائل يرأسها موظفون -٦١, ٠

توحى هذه التركيبة من المتغيرات بوجود توزيع جغرافي للعوائل حسب موقعها في دورة الحياة Family life cycle. ففي المناطق ذات التسجيل الإيجابي مع هذا العنصر ترتفع نسب وجود العوائل التي فيها أشخاص مسنون ومتقاعدون، وفي المناطق ذات التسجيل السالب يزداد وجود عوائل الموظفين الذين لديهم أطفال دون سن (١٠) سنوات. توضح الخارطة رقم (١١) أن المناطق القديمة من المدينة وبعض الأحياء السكنية الحديثة ترتفع فيها نسب المتقاعدين والمسنين، وتتركز العوائل الشابة في ضواحي المدينة.

(٣) الجولة الثالثة

تتطلب البرامج الإحصائية الجاهزة Paclages تحديد عدد العناصر المطلوبة مسبقاً. في الجولة السابقة كان العدد المقترح سبع عناصر، أنقص إلى خمس في هذه الجولة فاختلف تركيب العناصر تبعاً لذلك إلا أن النتائج الأساسية بقيت دون.

تغيير كبير. فقد تكون العنصر الأول من المتغيرات التالية:

١- ٪ لوجود ساحة داخلية في المنزل +٠,٧٤

٢- ٪ لعوائل فيها أشخاص بعمر ٥٠ سنة فأكثر +٠,٨٣

٣- ٪ لعوامل فيها متقاعدين +٠,٥٠

٤- ٪ لعوائل يرأسها كاسب +٠,٥٥

٥- ٪ لمنازل تتوفر فيها حديقة -٠,٧٤

٦- ٪ لعوائل فها أطفال دون سن ١٠ سنوات -٠,٨٣

٧- ٪ لعوائل يرأسها موظف -٠,٦٨

توضح تركيبة هذا العنصر أن العوائل المتقدمة في دورة الحياة يرأسها في الغالب الكسبة ويسكنون منازل تقليدية. تؤكد هذه النتيجة وجود صلة بين نوع المنزل وموقع ساكنيه في دورة حياة العائلة. ولما كان التوزيع الجغرافي لقراءات هذا العنصر مشابهاً للتوزيع السابق لذا تكفي الإشارة إليه دون تكرار الإسقاطات (الخرائط). قارن الخارطة رقم (١١) مع الخارطة رقم (١٢).

على الرغم من أن مدينة الزبير ليست من المدن الكبيرة ذات التركيب الإقتصادي الإجتماعي المعقد إلا أن التحليل الرحصائي قد أثبت وجود نوع من التباين في البيئة السكنية بدرجة كبيرة مع تباين الفئات الإجتماعية الإقتصادية في الزبير ويتوزع مكانياً فيها. ولو كان هدف رعد تحديد المناطق الإجتماعية Social Areasلكان الأمر سهلاً بالنسبة إليه في ضوء نتائج هذه الجولات التحليلية. لقد وفق رعد، بحدود، في رسم دورة حياة العائلة وتحديدها مكانياً في الزبير، كذلك في تقييم البيئة السكنية ذاتياً، وكما موضح في الخارطة رقم (١٣).

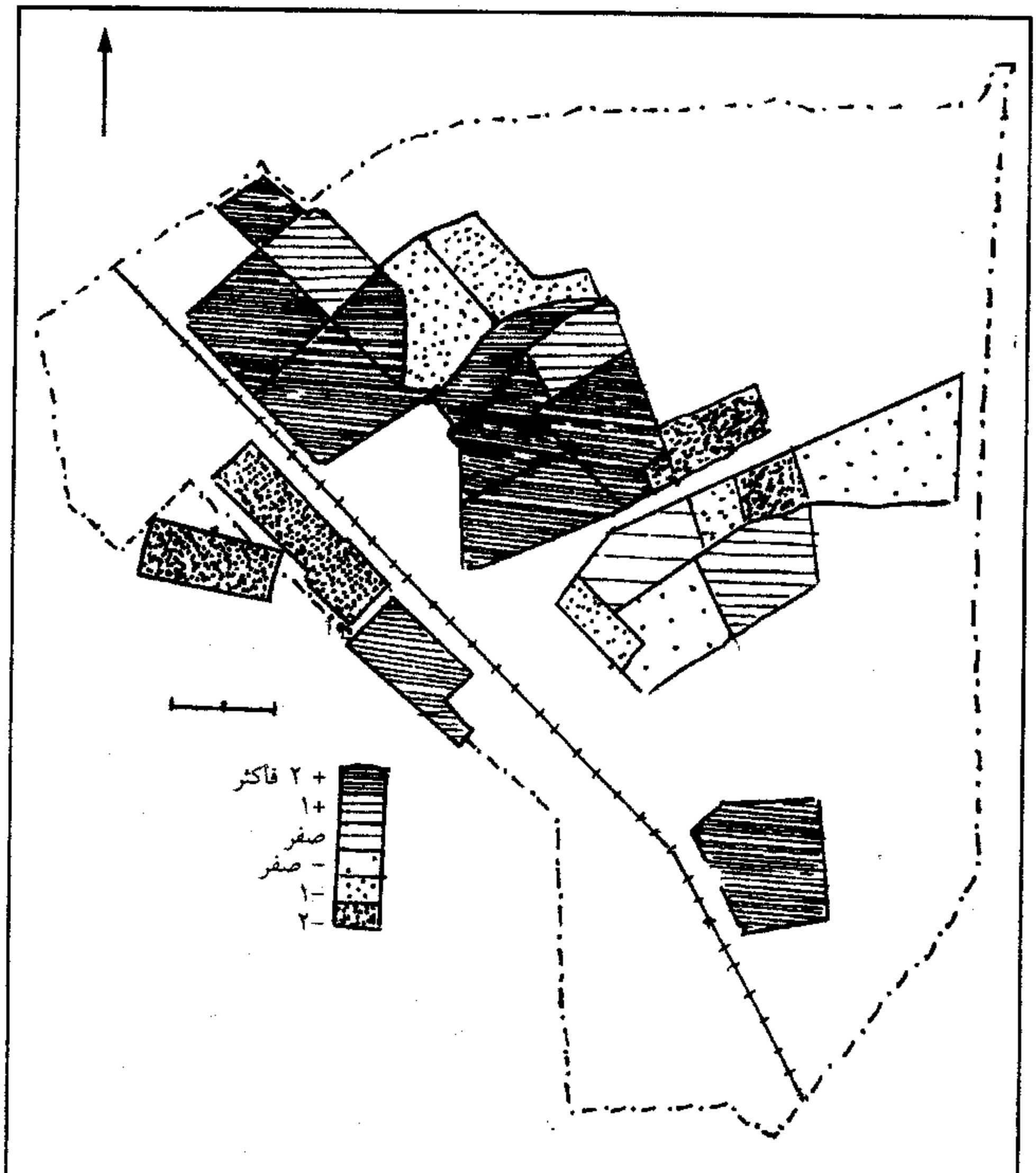

خارطة رقم (١١)
سكن المتقاعدين في مدينة الزبير ١٩٨٩

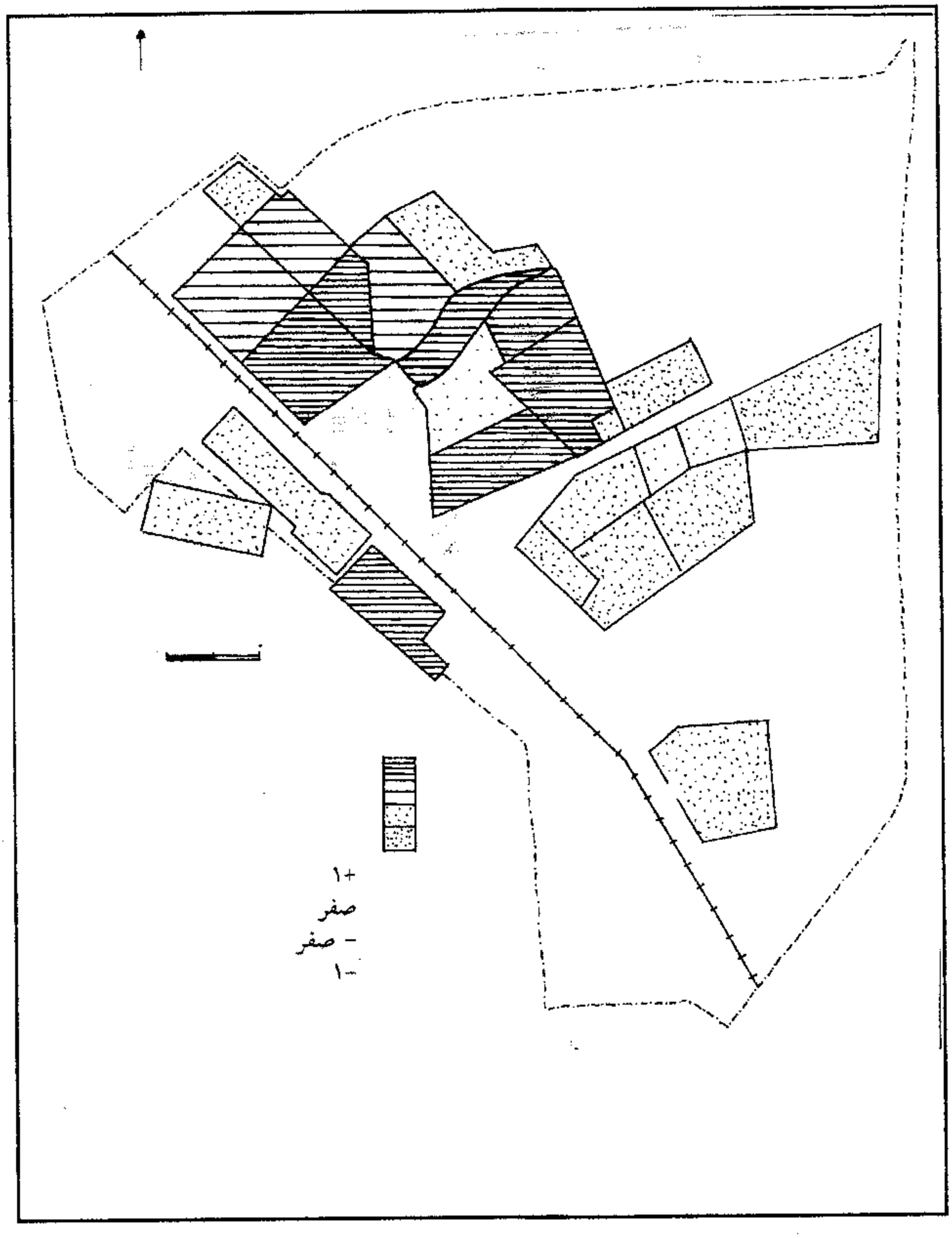

خارطة رقم (١٢)
البعد العمراني - توزيع خط البناء التقليدي في مدينة الزبير ١٩٨٩ .

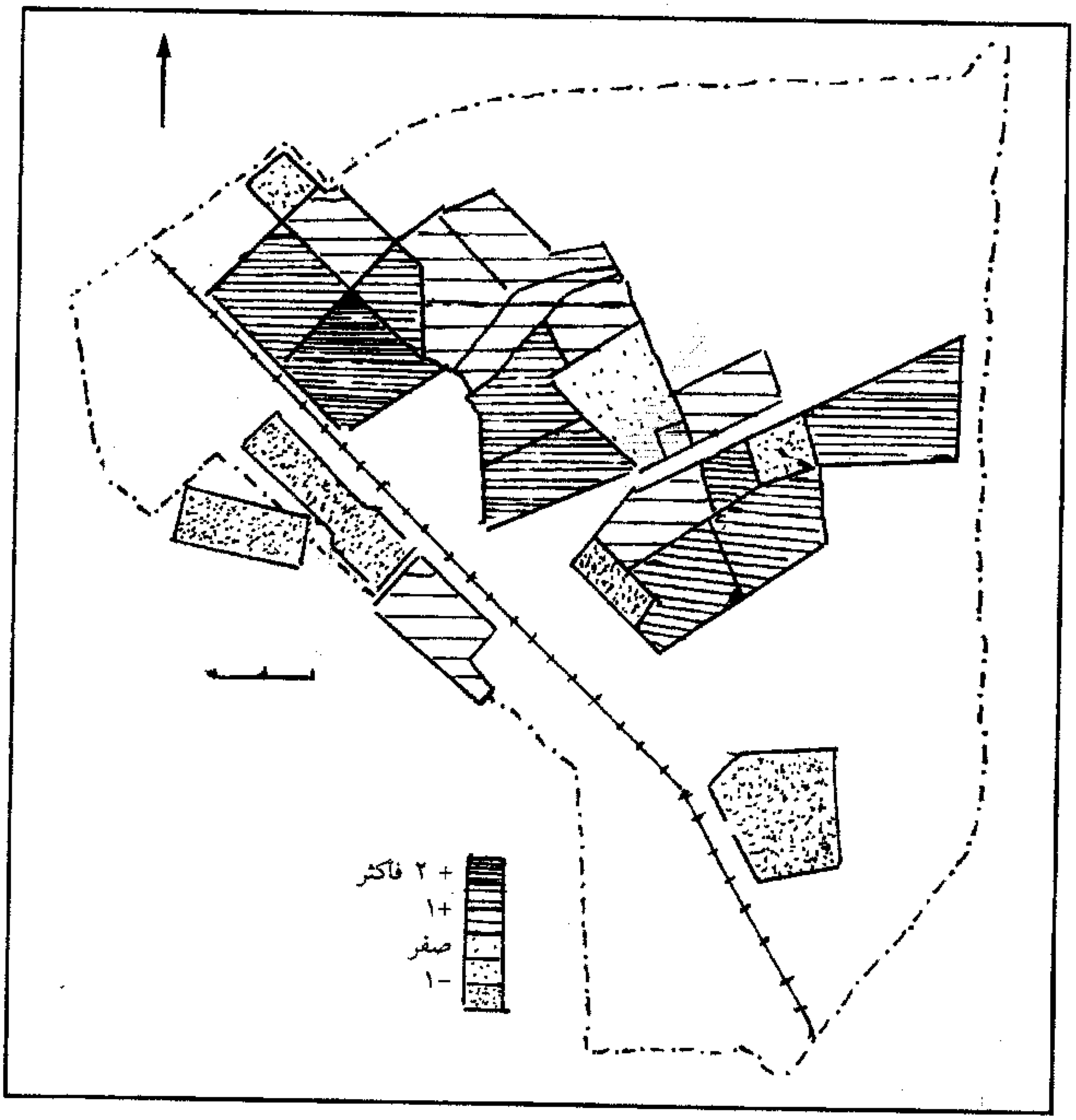

خارطة رقم (١٣)

التقييم الذاتي للبيئة السكنية في الزبير ١٩٨٩

مدينة اربد في شمال غرب الأردن

مقدمة تاريخية :-

(١) اربد في التاريخ القديم :

تقع مدينة اربد في شمال الأردن، ويعود تاريخها إلى نحو ٥٠٠٠ ق.م (العصر البرونزي الأول)، ومن اعظم معالمها التاريخية تل ترابي من صنع الانسان، تبلغ مساحته نحو ٢٠٠ دونم (الدونم يساوي ١٠٠٠ متر مربع)، ويمكن اعتبار العصر البرونزي المتوسط (٢٠٠٠ - ١٦٠٠ ق.م) بداية النشاطات البشرية في مدينة اربد، حيث توسعت المدينة في العصر البرونزي المتأخر وتشير دراسات معهد الآثار بجامعة اليرموك إلى تدمير مدينة اربد أكثر من مرة بسبب الزلازل والحرائق، وبسبب اندلاع الحروب الأهلية. (روبرت جوردن، ١٩٨٥). وقد كانت المدينة محاطة بسور، تم تدميره بسبب الزلازل. (لانكسترهاردنج، ١٩٧١، ص٥٧) وتقادم الزمن.

وفي عام ٧٤٥ ق.م دخلت اربد ضمن حكم «تجلت بلا سر الثالث (جيمس برستد، ص ٣٧٠)، وفي عام ٥٩٠ ق.م تحت الحكم المصري، والحكم البابلي «نبوخذ نصر» عام ٥٨٦ ق.م. وفي عام ٥٣٩ ق.م دخلت تحت الحكم الفارسي. (نجيب ميخائيل، ١٩٥٩، ص٣٤٩) حتى عام ٣٣٣ ق.م، (فيليب حتي، ١٩٥٨، ص٢٥٣). لتدخل فيما بعد الحكم الاغريقي. (غوانمه، ١٩٨٦، ص١٤). وقد اطلق الاغريق على مدينة اربد اسم أربيلا Arpilla (روبرت جوردن ١٩٨٥)، وبقيت المدينة تحت الحكم الاغريقي إلى أن وقعت تحت الحكم الروماني عام ٦٤ ق.م. وانضمت المدينة إلى ما يعرف بحلف مدن الديكابولس لتواجه هجمات البدو من شرقي الأردن. وتشير المعلومات التاريخيةDecapolis إلى أن هذه المدن هي مدن ثقافية وقواعد عسكرية (أنيس فريحة، ١٩٥٦). يدين سكانها بالمسيحة.

وقد تشكل حلف الديكابولس من عشرة مدن هي: دمشق، رافانا، بيسان، جدرا، أفيق، ديون، فحل، جرش، كاناثا، عمان، (فريحة ١٩٥٦)،انظم

إليهـا أربعـة مـدن هي بيـت رأس، اربـد، بصـرى، ادرعـي (Simth, 1896, pp595-599) وقد استطاع هذا الاتحاد تأمين الحماية للطرق التجارية لمتجة شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً. (غوانمة، ص١٥).

التسمية

تشير المصادرالتاريخية إلى أن الأغريق اطلقوا على المدينة اسمها الحالي اربد وهي تصحيف للكلمة الاغريقية Arpilla (لا نكسترهاردنج، ص ٥٧). ولكن الدلائل التاريخية تشير إلى أن مدينة اربد موجودة ما قبل الاغريق، وتعود لعام ٥٠٠٠ ق.م. فمدينة اربد اسم سامي من جذر (ربد) ربودا اي أقام وحبس. وتعنى الربدة المكان الأسود المنقط بالحمرة لكون اربد مدينة كانت ذات أشجار كثيفة ذات تربة حمراء. (غوانمة، ص١٦).

تقع اربد عند أقدام جبال عجلون، على نهاية سهل حوران، تبعد عن نهر اليرموك نحو ٤٠ كيلومتراً، وتدل الحجارة السوداء التي بنيت فيها المدينة القديمة على أنها كانت في يوماً ما نشاطاً للزلازل والبراكين.

(٢) اربد في العصر الإسلامي

١ – اربد في كتب الجغرافيين العرب

ورد تاريخياً أن مدينة اربد قرية بالأردن قرب طبريا. (ياقوت الحموي، ١٩٧٩، ص١٣٦) (والبغدادي ١٨٦٤، ص٤٨).

٢ – اربد في المصادر العربية والاسلامية

اطلق المسلمون اسم الاقحوانة على اربد وسهولها لكثرة زهرة الاقحوانة. وقد ساعد اهالي اربد صلاح الدين الأيوبي في عام ١١٨٢ بفتح طبريا وطرد الفرنجة منها، واعتبرت معركة حطين مفتاح الفتوح الاسلامية لأنها الطريق لفتح القدس. (ابن الأثير، ص ٥٣٧ وابن واصل، ص ١٨٨).

وقد لعبت مدينة اربد دوراً بارزاً في العصر الأيوبي في حركة الاتصالات والمواصلات بين دمشق وعكا، أما في العهد المملوكي فكانت مدينة اربد تتبع ولاية دمشق، وحلقة وصل ما بين بلاد الشام ومصر. فكانت اربد مركزاً للبريد والخانات.

٣- الحركة العلمية في مدينة اربد

كانت الحركة العلمية في مدينة اربد ترتبط بالحركة العلمية في دمشق. ففي العصر المملوكي انتشرت الكتاتيب في مدينة اربد، وظهر فيها وما حولها عدد من العلماء نذكر منهم: حسن الاربدي، وقاسم الاربدي الشافعي، وأحمد الأربدي، ويحي الأربدي وعلي الحبكي الشافعي وموسى الحبراصي الشافعي وعبد الرحمن الملكاوي وأحمد الملكاوي الشافعي وابراهيم الملكاوي الشافعي، ويوسف الملكاوي وعبد الرحمن الايدوني وعلى بن يحي الايدوني وعبد الغني العجلوني وغيرهم (غوانمة، ص٢٧).

٤- طبوغراغية المدينة في العصر الإسلامي

كانت مدينة اربد تقع فوق تل، وهو تل ترابي من صنع الانسان، تبلغ مساحته نحو ٢٠٠ دونم، وقد بنيت المدينة القديمة من الحجر الأسود البازلتي.
وقد كانت ابنية المدينة داخل السور. انتشرت الأبنية خارج السور في العصر الإسلامي، ثم توسعت المدينة في العهد العثماني.

ويمكن القول أن مدينة اربد كانت في عهد الرومان والبزنطيين ما هولة بالسكان. (لانكتر، ص٥٧). ويقدر عدد سكانها في العصر الإسلامي نحو ١٠-١٢ ألف نسمة، كما تذكر المصادر العثمانية أن عدد سكان منطقة عجلون في شمال غرب الأردن والجليل الأعلى في شمال فلسطين ونصف ناحية الغور الشمالي بلغوا أواخر القرن السادس عشر نحو ٢٠٦ ألف نسمة، بينما بلغ سكان عجلون وحوران ودرعا نحو ٥.١ ألف نسمة. وفي عام ١٨٩٤ بلغ عدد بيوت مدينة اربد نحو ٢٥٠ بيتاً يقطنها نحو ١٣٠٠ نسمة، ارتفع عام ١٩٤٨ عدد سكان اربد بسبب هجرة العرب من فلسطين إلى الأردن بعد احتلال فلسطين من قبل اليهود عام ١٩٤٨. وقد بلغ عدد سكان المدينة عام ١٩٧٩ نحو ١١٥ ألف نسمة، ارتفع في عام ١٩٩٨ إلى نحو ٥٠٠ ألف نسمة بعد قدوم الآف إليها من شبة الجزيرة العربية عام ١٩٩١.

الآثار الاسلامية الباقية في منطقة اربد

من الآثار الاسلامية الباقية في مدينة اربد مسجدها الكبير في وسط المدينة. والمسجد مملوكي الأصل مثله مثل مسجد عجلون ومسجد حبراص ومسجد ريمون. ويتكون المسجد من بيت للصلاة ومئذنة، وثلاث مجنبات غربية وجنوبية وشرقية. (غوانمة، ص٣٥). وقد قامت الجهات المختصة في عام ١٩٩٦ بإجراء توسيع وترميم للمسجد، وقد انتهت اعمال الترميم في شهر تشرين الأول من عام ١٩٩٨، حيث تم افتتاحه رسمياً للمصلين باحتفال رسمي يوم الاربعاء الموافق ٢١/ ١٠/ ١٩٩٨.

(٣) : ظاهرة الانحراف :-

وقد كشفت الدراسات التي اجريت حول ظاهرة انحراف الأحداث في مدينة اربد من قبل الباحث علي القسيم عام ١٩٨٩، ليلخص إلى عدة نتائج وهي: أن عدد الأحداث الجانحين يتفاوت من عام لآخر، فمثلاً تدنت نسبة الانحراف في مدينة اربد عام ١٩٨٤ بسبب الطفرة الاقتصادية والاستقرار الاقتصادي، بينما ارتفعت في مرحلة الركود الاقتصادي. كما أكدت الدراسة أن نسبة الجنوح بين الذكور عالية جداً، وهذا يعود لثقافة المجتمع الأردني والتي تمنح الفتى حرية أكبر من الفتاة وإلى اشتراكه بالحياة العامة بصورة أكبر. كما كشفت الدراسة عن أن جنوح الأحداث تزداد بازدياد سنة، ويمكن تفسير هذه النتيجة في المرحلة العمرية من ١٦-١٨ سنة، يكون الحدث في مرحلة المراهقة والمغامرة، واتجاهه إلى جماعة السوء يقودة إلى ارتكاب السلوك الجانح. (القسيم، ١٩٨٩، ص٥٠-٥٦).

ولمنطقة السكن أثر على ارتكاب الجريمة، فهي ترتفع في المدينة عنها في الريف، وذلك بسبب توفر وسائل اللهو وانتشار البيئة المناسبة للانحراف، وزيادة عدد السكان والازدحام وضعف صلة القرابة. كما أن نسبة الأحداث الجانحين ترتفع في المستوى التعليمي الأساسي أكثر منه في الجامعي. كما توصلت الدراسة إلى أن طلاب المدارس يشكلون أعلى نسبة من الأحداث الجانحين، يليهم الحرفيون، ثم عمال الخدمات ثم العاطلين عن العمل، وذلك لأن طلاب المدارس

يشكلون نحو ربع سكان مدينة اربد، ولأن هناك تسرب من المدارس، لرغبة الحدث في توفير مبلغاً من المال، وبأي طريقة لسد حاجاته. وأيضاً لكثرة الاجازات المدرسية التي تتيح الفرصة للطلاب لممارسة نشاطاتهم خارج أسوار المدرسة والمنزل، فعدد الأيام التي يداومها الطالب في المدرسة بالأردن تبلغ نحو ١٨١ يوماً فقط من أصل ٣٦٥ يوماً.

وقد كشفت الدراسة أيضاً عن تناسب مستوى دخل الأسرة تناسباً عكسياً مع نسبة الأحداث الجانحين، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ظل الفروق الاقتصادية بين سكان المدينة، ومحاولة المحاكاة لأبناء الأسر ذات الدخل المرتفع من قبل أبناء الدخل المتدني. فمثلاً ترتفع النسبة في احياء وسط إربد وشمالها، وتقل في احياء شرق وجنوب المدينة.

كما كشفت الدراسة عن أن هناك تقارباً بين نسبة الأحداث الجانحين الذين يسكنون في منزل صغير أو متوسط الحجم، إلا أن نوعية المخالفة تختلف بين من هم يقطنون مساحات مختلفة من البيوت والتي تتراوح بين ١٠٠-٦٠٠ متر مربع. إلا أن عدم الراحة النفسية المتسببة عن المشاجرات العائلية الناجمة عن ضيق المنزل لها أثرها الواضح في زيادة نسبة الجنوح.

وتزداد نسبة الجنوح عند الأحداث في الأسر ذات الحجم الكبير، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء قلة الوقت المخصص من قبل الوالدين لرعاية أفراد الأسرة. (القسيم، ١٩٨٩، ص٥٨-٦٣).

مما تقدم، نخلص إلى أن الانحراف والاجرام في المدينة تعد من الموضوعات التي يمكن أن تتناولها الجغرافيا بالدراسة والتحليل بهدف الوقوف على أثر العوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية على سلوكات الانسان غير المرغوب فيها.

الفصل الخامس

مؤشرات إجتماعية جغرافية

أ- المقدمة

لم تتوفر بعد دراسة جغرافية ميدانية عن الجريمة في المدينة العراقية كما هو حال الدراسة التي قدمت عن كاردف. ولازال بعض جغرافيينا متردد في ولوج هذا الميدان التطبيقي في الجغرافيا. في هذا الفصل سنعرض بعض أسباب الجريمة

التي أوردها علماء الإجتماع ونوضح أهمية دراستها جغرافياً. إنها مؤشرات إجتماعية درس الجغرافيون توزيعها المكاني دون التركيز على صلتها بالجريمة. المطلوب الآن النظر اليها بعين ناقدة وبمنظور تطبيقي يخدم المجتمع والجغرافيا على حد سواء.

٢- المؤشرات

(١) الكثافة السكنية، تعتبر الكثافة السكنية مؤشراً إجتماعياً مهماً في دراسة المدينة إضافة إلى كونها أحد أسس السيطرة التخطيطية على المناطق السكنية. وتقسم الكثافة السكنية إلى:

أ) الكثافة الاسكانية العامة، وتحسب للمدينة برمتها أو للحي السكني أو للوحدة الإحصائية وبغض النظر عن كيفية إستخدام الأرض، وتستثنى منها الأراضي الزراعية والخالية تماماً، وتشمل الإستعمالات الصناعية والتجارية والفسحات ومختلف الاستعمالات الحضرية. يعتمد هذا النوع من الكثافة للمقارنة وتصنيف المناطق أو المدن.

ب) الكثافة الإسكانية الإجمالية، وتعتمد هذه الكثافة لمعرفة كثافة المناطق السكنية بصورة خاصة، وتحسب بقسمة عدد سكان المنطقة السكنيةعلى مساحتها بما فيها المنازل والحدائق والطرق والحوانيت والمدارس الإبتدائية والفسحات، ويستثنى منها المناطق الصناعية والمدارس الثانوية وحدائق المدينة الكبيرة ومركز المدينة أيضاً.

ج) الكثافة الإسكانية الصافية، يعتمد هذا النوع من الكثافات للنطاقات لاعتماده في التخطيط والسيطرة على التنمية. يقسم عدد سكان النطاق أو عدد الوحدات السكنية فيه على مساحته، التي تشمل مساحة المنازل

والحدائق والفسحات ونصف الطرق المحيطة به بحيث لا تزيد عن ستة أمتار مع إستثناء الدكاكين المحلية والمدارس والأراضي المفتوحة وأية تنمية غير سكنية.

تقاس هذه الكثافة إما بعدد المنازل أو عدد الأشخاص أو عدد الغرف المسكونة للهكتار الواحد.

إضافة إلى هذه، هناك معدلات أخرى تقاس بها الكثافة مثل: عدد الأشخاص في المنزل الواحد، عدد الأسر في المنزل الواحد، عدد الأشخاص للغرفة الواحدة. (العمر وزملاءه، ١٩٩٠).

لإرتفاع الكثافة السكنية (بكل أنواعها) أثر سلبي على العائلة داخل المنزل وفي الحي السكني. إنها تؤدي إلى فقدان للفردية والخصوصية، إنها تنمي الروح العدائية و الإنعزالية في ذات الوقت. إنها مصدر المشاكل في المنزل و سبب معظم الشجار والعراك الذي يحدث في الحي السكني وفي المدرسة. إنها تقلل فرص التعلم والتوجيه والتربية. إنها أفضل الوسائل لإنتشار الأمراض والأوبئة والإشاعات والآفات الإجتماعية. لهذه الأسباب، وغيرها، اعتمدت الدول المتقدمة الكثافة السكنية كمؤشر ومعيار جوهري في التخطيط والسيطرة ورسم السياسات الإجتماعية.

أشار هربرت إلى دراسة عن إتلاف المباني في لندن مؤكداً وجود علاقة إحصائية بين عدد المباني المتضررة والكثافة العالية متمثلة بوجود عدد كبير من الأطفال (Herbert,1982,51) .

(٢) حجم العائلة، يرتبط بالكثافة السكنية معدل حجم العائلة. يعتمد هذا المعيار للمقارنة بين الريف والحضر، وبين مناطق سكن الأغنياء ومناطق سكن الفقراء. يعتمد هذا المؤشر ولتفسير تدني المستوى الإقتصادي الإجتماعي للعائلة ولتفسير تدني المستوى التعليمي للأبناء، ولتفسير جنوح الأبناء وضعف توجيه الآباء لهم.

يذكر إحسان الحسن ((إن كبر حجم العائلة وضعف مواردها الإقتصادية وهبوط مستوياتهم الثقافية والتربوية والعلمية لا يعطي المجال على منح أولادهم أولادهم التربية الإجتماعية والأخلاقية الفاضلة ويجعلهم عاجزين

عن مقابلة إحتياجاتهم اليومية وغير مستعدين على دفعهم نحو إكتساب الثقافة والتربية والتعليم)) (الحسن، ١٩٨٣، ١٨٢) وفي بحث آخر يشترك فيه الحسن مع بشير نجد النص التالي: ((فقد يؤدي كبر حجم الأسرة إلى إحداث كثير من المشاكل العائلية والإقتصادية، وحتى غياب أو ضعف القدرة على الضبط الإجتماعي لدى الآباء والأمهات بالنسبة إلى أبنائهم، أو قد يؤدي ذلك إلى خلق الحالات التي تتصف بالضائقة المالية التى تدفع رب الأسرة إلى الإنحراف والجنوح)) (الحسن وبشير، ١٩٨٣، ١٠).

(٣) نسبة النوع (الجنس)، وتحسب بقسمة عدد الذكور على عدد الإناث في المنطقة. إن اختلال التوازن في هذه النسبة زيادة أم نقصان يؤدي إلى مشاكل اجتماعية، ولكل حالة مشاكلها الخاصة بها. وكما أشير في دراسة كاردف فإن نسب الجنوح كانت متزامنة مع زيادة عدد الذكور على عدد الإناث في عمر معين في مناطق الجنوح.

(٤) الحالة الإقتصادية للعائلة، تقاس هذه الحالة بمعدل الدخل الشهري للأسرة، عدد العاملين فيها، مهنة رب الأسرة، نسبة الإعالة، عدد العاطلين عن العمل. إنها المفسر المباشر لدى العديد من الباحثين ، للجنوح ولإنتشار الجريمة. يوضح أحمد القطان المقصود بالظرف الإقتصادي بقوله إنه ((المستوى المعاشي للعائلة ومدى قدرته على تلبية كافة متطلبات الأسرة الضرورية والأساسية اللازمة لمعيشتها، ولذلك فإنها تعتبر من أكثر العوامل قوة فى التأثير على الحدث.)) (القطان ١٩٨٣, ٢٨٣). وتؤكد زكية عبد الفتاح محمد على ((أن خروج الحدث مبكراً للعمل وإحتكاكه بالآخرين بسن مبكرة، مما يؤدي إلى حرمانه من فرص التعلم، كما يدفعه ويعرضه للتأثيرات الجانحة من البالغين، نظراً لعدم نضوجه وضآلة خبرته بالحياة، وعليه فالفقر ذاته لا يرتبط بالجنوح وإنما يرتبط الجنوح بالفقر إذا صاحب الفقر عوامل أخرى ومطامح لا تجد أمامها الفرص لتحقيقها بالوسائل المشروعة. فالفقر كما قال العالم (سيرل بيرت) عنه ، إذا كانت أغلبية المجرمين من الفقراء فإن أغلبية الفقراء من المجرمين.)) (محمد، ١٩٨٣، ٢٤٩).

(٥) دورة الفقر The Cycle of Poverty، أكد العديد من الباحثين على حدوث الفقر التي تبدأ بانخفاض المستوى التعليمي الذي لا يوفر خبرة مهنية وبالتالي يدفع إلى الإمتهان بمهن لا تتطلب الخبرة بأجر زهيد. توصل هذه الحالة إلى تذبذب في العمل وحدوث بطالة وفقر. بسبب حالة الفقر هذه فإن سكن (الفقير) سيكون حتماً متدني المعيارالسكني والمستوى العمراني. يؤدي العيش فى مثل هذه المساكن إلى انتشار الأمراض البدنية والنفسية والإجتماعية، وهذه جميعاً تصب في ضعف القيم الخلقية وتدني الطموح الدراسي والميل إلى الجنوح. مثل هذه الحالة لا توفر فرصاً واسعة للتعليم والإرتقاء بالسلم المهني وتعود الدورة إلى نقطة البداية: مهن لا تتطلب المهارة بأجر زهيد. (Herbert, 1982,86). وقد عبر عن هذه كولنك ورث بما يلي: ((أن تكون فقيراً فإنه أكثر من الحصول على دخل واطىء. إنه يعني الخضوع لسلسة من دورات الحرمان: أن تكون فقيراً يعني أن تعيش بحي غير جيد، ويعني أن تذهب إلى مدارس في المستوى الثاني، ويعني هذا نقص في المستوى التعليمي، ويعني هذا الحصول على مهن بأجر واطىء أو أن لا تجد عملاً أصلاً، ولهذا تكون فقيراً. أو،أن تكون فقيراً فيعني أن تأكل طعاماً غير جيد والعيش في منزل غير صحي ويعني هذا أن تكون عليل الصحة، وتعني هذه فقدان الكثير من العمل والدراسة، أو تكون معوقاً أو بدون قوة كافية لإنجاز أعمال يدوية ثقيلة والتي قد تكون هي الوحيدة المتوفرة، ولهذا تبقى عاطلاً عن العمل. أن تكون فقيراً يعني أيضاً أن تحس أن الناس الآخرين في العالم هم أكثر نجاحاً منك قادرون على القيام بأشياء ناداراً ما يحلم الفقير بها، ويعني هذا أن ينظر الفقير إلى نفسه كإنسان فاشل، وتعني هذه ضعف ثقته بنفسه وتراجعه بسهولة أو ربما، أن لا يحث نفسه و يدفعها للعمل ولهذا يبقى فقيراً. جميع هذه الدورات تنتهي بنهاية واحدة هي أن تكون كذلك فقيراً.)) (Cullicgworth,1972,27) يؤكد النصين المذكورين في أعلاه على الصلة بين التعليم والعمل والمستوى الإقتصادي الإجتماعي. إن القيم التي قد تنمو عند (الفقراء) قد تشكل ما يعرف بثقافة الفقر Culture Of Pover-ty، وهي نوع من الثقافات الثانوية التي توجد في مناطق سكنية معينة. في

(الفرد الذي تنمو عنده روح الكراهية والعداوة ضد المجتمع يشعر بأن ظروفه الإقتصادية والإجتماعية والثقافية السيئة هي وليدة نظامه الإجتماعي المتخلف الذي يرتكز على معايير التعسف الإجتماعي والقهر الطبقي التي تخلقها وتعززها الفئات المستغلة والظالمة. ولهذا يحمل الفرد نوازع العداء والإنتقام والكراهية ضدها، وغالبا ما يعبر عن هذه النوازع في صيغ عدة كقيامه بسرقة ممتلكات وأموال هذه الفئات والوقوف ضد مصالحها وأمانيها كلما إستطاع اليه سبيلاً». (الحسن وبشير، ١٩٨٣، ٤٦) وتشير ناهدة عبد الكريم إلى قول (مارشال كلينارد) ب(أن المجتمعات الكبيرة تتألف من حضارات فرعية وجماعات إجتماعية ومختلفة ولكل منها في الغالب مجموعة من المعايير والقيم ليس بالنسبة للتصرفات وحسب بل ولأهداف الحياة أيضاً. والحضارات الفرعية، مثل الحضارات (العامة) تلزم الأفراد بما ينبغي وما لا ينبغي عمله». (عبد الكريم، ١٩٨٣, ١٠٨).

(٦) المناطق المتخلفة، ترتبط دورة الفقر بمناطق أطلق عليها إسم المناطق المتخلفة والتي تكون مناطق جنوح في ذات الوقت. يشير عبد اللطيف العاني إلى أن الباحثين قد ((وجدوا إنتشار أنواع مختلفة من الجرائم كالسرقة والنشل وإنتشار عصابات الأحداث بنسب عالية في الأحياء المختلفة كتعويض سيىء لملاعب الأطفال وحدائقهم ورياضتهم التي تفتقر اليها الأحياء المتخلفة ولذا كثيراً ما يطلق عليها إصطلاح (المناطق الجانحة)، لقد أكد علماء الإجتماع على أن هناك علاقة بين الجذور الحضارية التي يرجع اليها الأفراد وبين جرائمهم». (العاني، ١٩٨٣, ٢٦٥) .

يصف الحسن وبشير الظروف السكنية للسراق بأنها تتميز «بالسلبية والإرتباك. فالسراق يعيشون في مناطق سكنية متخلفة وموبوئة ومكتظة بالسكان. والمساكن التي يعيشون فيها صغيرة وقديمة ولا تتوفر فيها أبسط شروط الصحة والراحة. وفي بعض الأحيان تعيش عدة عوائل في بيت واحد، فكل عائلة تعيش في غرفة واحدة. وفي حالات كثيرة يسكن سبعة أشخاص أو ثمانية في الغرفة الواحدة. ومعظم السراق يدفعون بدلات إيجار عالية للمساكن القديمة والغرف الضيقة التي يعيشون فيها. ومن الجدير بالذكر

أن مثل هذه الظروف السكنية السيئة والبائسة تقود الأفراد إلى ارتكاب الجرائم والمخالفات بحق الأشخاص والمجتمع)). (الحسن وبشير، ١٩٨٣، ٢٩).

(٧) المستوى التعليمي لرب الأسرة، لرب الأسرة الدور الرئيسي في تنشئة وتوجيه عائلته .«ومما يجعل عوائل الجانحين قاصرة في منع أبنائها التنشئة الإجتماعية الإيجابية والتربية الخلقية الفاعلة إنخفاض المستويات الثقافية والتربوية للوالدين، فمعظم آباء وأمهات الجانحين أميين أو دارسين دراسات في مراكز الأمية والإلزامية» (الحسن، ١٩٨٣, ٨-١٨٩).

وقد وجد سعدي لفته موسى أن ((آباء وأمهات الأحداث الجانحين يستخدمون الكلام البذيء، والتهديد بالضرب، والضرب الفعلي بوسائل وأدوات مختلفة أكثر من أولياء أمور غير الجانحين وإن هذا الأسلوب يعطي الطفل صورة قاسية عن البيئة التي يعيش فيها الحدث فيتصورها بيئة مليئة بالكبار الأشداد القساة الذين لا يبتغون شيئاً سوى إنزال الأذى وإيقاع الضرر به». (موسى، ١٩٨٣, ٢١٣). إن مثل هذا الأسلوب (التربوي) لا يعتمده إلا الفئة التى انخفضت مستوياتها التعليمية والتي تجهل أسس التربية القويمة. ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن ((الإجرام يرجع في الحقيقة إلى أسباب أخرى غير الجهل تعد هي السبب في الجهل كذلك الفقر والعيوب النفسانية الموروثة والضعف العقلي والخلقي))، (الحسن وبشير، ١٩٨٣, ١٦).

(٨) تداخل استعمالات الأرض، «ولقد وجد علماء الإجتماع علاقة بين سكان المناطق المتخلفة وانحراف الأحداث حيث كلما غزت المحلات التجارية هذه المناطق كلما أدى إلى نقص المساحات المخصصة للسكن فيزداد عدد المؤجرين للبيت الواحد وتوصم إنها مناطق غير مرغوبة للسكن لذلك يحاول سكانها الفرار إلى مناطق أخرى في أقرب فرصة ولذلك فهي منطقة إنتقال.» (العاني، ١٩٨٣, ٢٦٥).

ويشير العاني في نفس المصادر والصفحة إلى «وحيثما تقتصر إقامة الناس في المحلة تميل القيم الخلقية والمقاييس الإجتماعية إلى الإنحلال فتنعدم وسائل السيطرة الإجتماعية وينعزل الناس إجتماعياً ونسبياً عن بقية السكان

وذلك لعدم رغبتهم في تأسيس روابط حميمة فيما بينهم». لا ينحصر تداخل استعملات الأرض بالإستعمال التجاري والسكنى بل وفي أطراف المدينة تتداخل الإستعمالات الحضرية والريفية. في أطراف المدينة تقل الكثافة وتتداخل المسؤوليات الإدارية. في هذه المناطق تفتقر مراكز الشرطة إلى القوة الحقيقية «والصيغ السريعة والفعالة التي توقف المجرم عند حده وتفرض عليه الجزاء العادل الذي يستحقه. كما إنها في معظم الحالات تمتنع عن تسجيل شكاوى المواطنين ضد السرقات التي تعرضوا اليها بحجة إن مساكن المواطنين لا تقع ضمن مناطقها المحددة». (الحسن وبشير، ١٩٨٣, ٣٥).

يجرنا هذا التداخل إلى مناقشة مقتضبة لما يعرف بدورة حيلة المحلة Neighbourhood life-cycle. تبدأ هذه الدورة مع أول منزل يبنى في الحي السكني وتنتهي مع إعادة التطوير الشاملة أو شبه الشاملة.

في المرحلة الأولى تكون المنازل حديثة البناء وبمستوى معياري يتناسب مع الظرف، تسكنها عادة عوائل في بداية دورة حياة العائلة، ويكون هناك نوع من التجانس الإجتماعي السكاني بين ساكني الحي. لم تتوثق الصلات الإجتماعية بعد في هذه المرحلة ولم تتكامل الخدمات العامة فيها. تشكل هذه المرحلة فترة عصيبة لساكني الحي حيث العزلة وفقدان الأمان. في المرحلة الثانية تمتلىء المنطقة بالعمران ويتناقص الفراغ بين المباني وترتفع أسعار الأرض مع إرتفاع كثافة الإستخدام. في ذات الوقت تكون العوائل قد تقدمت مرحلة أيضا في دورة حياتها وكبر الأبناء وشاخ بعض الآباء مع تحسين نسبي في مستوياتها الإقتصادية. في هذه المرحلة تتناقص الهجرة إلى هذه المنطقة وتبدأ بعض العوائل بالسكن مع بعضها (خاصة العوائل الممتدة) وتتبلور العلاقات الإجتماعية ويكون للتكافل الإجتماعي وقع ودور بارز في حماية أمن المجتمع وسيادة النظام في الحي السكني. في المرحلة الثالثة من دورة حياة المحلة تبدأ مظاهر التدني العمراني من خلال عمليات التحوير العمراني للمنازل وإرتفاع الكثافة الإسكانية في الحي وإرتفاع نسبة المسنين والمتقاعدين فيه. تؤشر هذه الحالة بداية التدهور في المستوى الإجتماعي للمنطقة وبداية الهجرة منها إلى المناطق الأحدث حيث تتوفر المعايير السكنية

الحديثة فيها والتي تتوافق مع (الطموح) الإجتماعي الإقتصادي لبعض ساكني هذا الحي. وفي يالمرحلة الرابعة تبدو مظاهر القدم الزمني على المبانيلمباني تتدنى البيئة العمرانية للحي بأكملها تقريباً. تتسارع في هذه المرحلة عملية إنتقال الساكنين الأصليين من المنطقة، وترتفع نسبة المنازل المؤجرة، وتكون فترات الإيجار قصيرة في الغالب (حركة سريعة للناس في الإنتقال داخل الحي وبين الأحياء السكنية)، وتتفاقم تبدلات إستعمالات الأرض من سكنية إلى الإستعمالات الأخرى. في هذه المرحلة يفقد المجتمع وحدته ويظهر عدم الإنضباط واضحاً وتبدأ المشاكل الإجتماعية المختلفة وقد تكون حادة.

تنتهي دورة الحياة إما بإعادة الحياة إلى الحي السكنى من خلال برنامج تطويرحكومي شامل أو تدخل القطاع الخاص بإعادة شباب المنطقة بأعادة تنميتها جزئياً (Bourne 1978,155).

إن مفهوم دورة الحياة مفهوم بيئي أخذه الجغرافيون عن علوم الحياة وطبقوه على بعض (الظواهر) الجغرافية التي درسوها. كذلك فعل علماء الإجتماع.

تذكر ناهده عبد الكريم أن النظرية (الإيكولوجية) تشير ((إلى أن السلوك الإنساني والنظم يمكن دراستها بنجاح في ضوء ما بينها من علاقات مكانية في نطاق منطقة مادية (فيزيقية) معينة بحيث تقوم هذه المنطقة ذاتها بتحديد أصول هذه العلاقات وطابعها إلى حد بعيد، فالبناء الإجتماعي في منطقة معينة نتاج لعدد من المتغيرات مثل استخدام الأرض وكثافة السكان والبناء العمودي بالإضافة إلى بعض العوامل كالتجمعات الدينية و العنصرية والقوميات الإجتماعية.)) (عبد الكريم، ١٩٨٣، ١١٥). ويشير Smith إلى مصدرين للخوف عند الناس لتوقع الجريمة. يتمثل الأول بوجود مبان متروكة وتداعي البيئة العمرانية في المحلة، ويتلخص الثاني بتدني البيئة الإجتماعية حيث يكون التماسك الإجتماعي متدنياً وتكون القناعة بالمحلة منخفظة مما يشجع العزلة الإجتماعية وعدم الثقة والمزيد من الخوف والقلق. (Smith1984,429). بعبارة أخرى. هناك ترابط بين مستوى البيئة العمرانية والبيئة الإجتماعية. هذا الترابط حددته العديد من الدراسات الإجتماعية والجغرافية. ولكلا البيئتين علاقة اشتراك مع المشاكل الإجتماعية بصورة عامة والجريمة على وجه التحديد. فمعرفة التركيب الإجتماعي

المدينة يساعد كثيراً في فهم وتفسير أنماط الجريمة فيها (مكانية وغير مكانية). إضافة إلى هذا. لوضع سياسة إجتماعية علاجية للمشاكل التى تواجه المجتمع من الضروري إستجلاء تركيبته الإقتصادية والإجتماعية وتنظيمها المكاني. مثل الفهم يعد من بديهيات العمل الإداري العلمي.

الفصل السادس

وماذا يجب ؟

أ- المقدمة

بعد هذا العرض الموجز للحركة الإجتماعية لمدن، غربية وعراقية وأردنية. وتلخيص للتفسير البيئي للجريمة في مدينة صناعية، من الضروري مناقشة، ماذا يجب أن نعرف عن مجتمعنا، وكيف يجب أن نستثمر معرفتنا الجغرافية وخبرتنا في التحليل المكاني لنخدم بلدنا ونحمي أمنه وسيادته. السبيل إلى ذلك بالبحوث العلمية التطبيقية الهادفة. وقد يتردد البعض في نقطة البداية (من أين يبدأ؟) وتردد أيضاً أمام زخم التقنيات المتوافرة (أيها الأنسب؟). كتب هذا المؤلف لتخفيف العبء في هذا الجانب، ولكي تكون الفائدة كاملة (والكمال لله وحده) نقدم هذا المؤلف ليقلل من تردد من يروم البحث في الجغرافيا الإجتماعية بمنهج تطبيقي وأهداف موضعية تخدم المجتمع.

ب- ماذا يجب أن تعرف عن مجتمعنا؟

لا نعتقد أن هناك إنسان موضوعي يدعي بمعرفة كل شيء عن مجتمعنا. نعم قد يعرف (البعض) الشيء (الكثير) عن المجتمع وحركته، ولكن من يعرف (الكثير) في فترة زمنية فإنه لا يعرف (الكثير) على مدار السنين وذلك لأن المجتمع في حركة متسارعة الخطى يلهث من يجري ورائها لوحده. وكما هو معروف، إن السكون ليس من طبيعة المجتمع، بل الحركة والحيوية والنشاط هي سمات المجتمع، خاصة المجتمعات االناهضة مثل مجتمعنا.

لو جمعنا، جدلاً، النتاجات المتعلقة بالمجتمع العربي مع بعضها، فهل ستعرض هذه النتاجات (منجتمعة) صورة كاملة الملامح للمجتمع؟ وهل هي صورة نابضة بالحياة (حيوية تعرض حركة المجتمع وتقدمه)؟ لنتصور هذه الصورة، كم جانب غير واضح المعالم فيها؟ كم جانب أغفلته الدراسات لسبب أو بدونه؟ ألا نحتاج، الآن أكثر من أي وقت مضى، إعادة اكتشاف مجتمعنا؟ ألا يتطلب الواجب (العلمي) أن نوثق التغيرات التي حصلت والظواهر الطارئة على المجتمع؟

أليس من الواجب (الوطني) أن ندرس بعمق جميع الظواهر السلبية التي طرأت وتطرأ على المجتمع، كل ضمن إختصاصه الأكاديمي وتخصصه العلمي الدقيق؟ قدمنا الواجب العلمي كي نبرز تقصيرنا كباحثين في هذا الجانب.

تبني الحضارة ويستند التقدم على تراكم المعرفة وتكاملها، ولا يتم هذا التكامل إلا بالتعاون. وتراكم المعرفة في جانب دون اخر لا يساعد كثيراً في إتساق حركة المجتمع وتناغمها ولا في تقدم المجتمع وتطوره بصورة ناضجة. فالحضارة والمعرفة أشبه بالجسم الواحد، ما يحدث في جزء منه ينعكس على الجسم. ونمو جزء دون الأجزاء الأخرى يؤدي إلى تشوه في الجسم وتعثر حركته وتقدمه. ولكي نبني بلدنا بعلمنا، ولكي نتطور ونتقدم جميعاً، من الوطنية أن نتعاون لدراسة مجتمعنا من مختلف الجوانب، وأن نكون عيناً إضافية تساعد في تشخيص (العلل) التي طرأت على المجتمع. إن هذا واجب علمي وطني في وقت واحد.

إذا تخصصت كل جامعة بدراسة إقليمها الجغرافي ووضعت خطة لدراسة مجتمع الإقليم من مختلف الجوانب ومن وجهات نظر مختلف التخصصات العلمية فإنها حتماً ستقدم للبلد خدمة وطنية علمية لا تقدر بثمن، وتكون قد مارست دورها الحقيقي في البناء ((بناء المجتمع وبناء كادر علمي يقرن النظرية بالتطبيق ويطورها تبعاً لذلك)). في هذه الحالة تكون قد ساهمت الجامعة في الدفاع عن الوطن من الداخل وذلك من خلال تشخيص السلبيات وإقتراح العلاجات الناجعة وتحصين الشباب ضد الإنحراف. بعملها هذا تساعد في توفير ((وطن)) آمن وعيش رغيد لمتسببيها (على الأقل). هذا واجب وطني لا يقل أهمية عن حمل السلاح في سوح الوغى. إنه جهاد القلم وتسخير للمعرفة والخبرة العلمية للبناء والإعمار والدفاع. وما أجلها من خدمة.

كجغرافيين، أما آن الأوان لآن نسأل انفسنا الأسئلة التالية: ما هي الأنماط المكانية للجريمة في العراق؟ في المحافظة (س)؟ في المدينة (ص)؟ لماذا هذا التباين المكاني، الزماني، للجريمة؟ هل تتباين هذه الأنماط حسب نوع الجريمة؟ هل هناك نمط سائد بين المدن؟ هل تتوزع مراكز الشرطة بصورة تتناسب مع الحاجة الفعلية لها؟ بعبارة أخرى، ما التقييم الجغرافي للتوزيع المكاني لمراكز الشرطة ودورياتها؟

هل يمكن تحديد الحاجة المحلية للشرطة في ضوء التركيب الإجتماعي الإقتصادي للمنطقة وإتجاهات الجريمة السائدة فيها؟ هل تتزامن جرائم معينة مع إنتاج محصول زراعي معين؟ ما أثر المناخ على التوزيع المكاني، الزماني للجريمة؟ هل يمكن التنبؤ بالجريمة؟ هل يمكن تحديد مناطق الجريمة وتلك التي قد يكون كذلك Potential areas or groups أي الفئات الإجتماعية، العمرية، الإقتصادية أكثر تعرضاً لمخاطر الجريمة؟ ولماذا؟ كيف السبيل إلى تحصينها وحمايتها؟ وهل هناك تباين بين المحافظات، المدن، القصبات في هذا الخصوص؟ وما الأسباب؟ وهل هناك نمط معين سائد بينها؟ ما إتجاهات Trends الجريمة في المحافظة (س)؟ المدينة (ص)؟ في القصبة (ع)؟ ولماذا؟ ماالعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة؟ ما العلاج الآني؟ للمدى المتوسط؟ ما الوقاية للمدى البعيد؟ هل هناك نمط سائد لهذه الإتجاهات؟ ولا ننسى الأسئلة الجغرافية التقليدية: أين وكيف ولماذا تحدث الجريمة في منطقة الدراسة؟

الجريمة ظاهرة بشرية تحدث في الزمان والمكان، وتتباين تبعاً لذلك، لذا فهي من صلب إهتمام الجغرافيا ومن موضوعاتها الجوهرية. لماذا أهملها الجغرافي العربي؟ وهل دراستها تنحصر في جغرافية المدن؟ أم هي ضمن مجال Scope الجغرافيا الإجتماعية؟ أم هي حضرية، إقليمية، إجتماعية ضمن المنهج التطبيقي في الجغرافيا؟ ثم ما الفرق بين دراسة الجغرافي للجريمة عن دراسة المختص بعلم الإجتماع؟ بعلم النفس؟ برجل القانون؟

هذا غيض من فيض من الأسئلة التي تدور في الذهن تطلب جواباً. ولا تتم الإجابة عنها إلا في حوار هادىء عن دور الجغرافي العربي في بناء الوطن وحماية أمنه والحفاظ على سيادته من خلال البحث العلمي الهادف الرصين.

ج- ماذا يجب أن نعمل؟

عرضنا في هذا المؤلف بعض المناهج المستخدمة في دراسة الجريمة وتفسيرها بيئياً. المطلوب الآن، في المرحلة الأولى، إتباع خطى الآخرين ومقارنة النتائج. إن (تقليد) الآخرين ومقارنة النتائج مردها، في هذه المرحلة، إلى الأسباب التالية:-

١) هذا نهج لم يسلكه الجغرافي العربي من قبل. فلتقليل الأخطاء الناتجة عن الإجتهاد والتردد من الضروري اتباع طريق سالك معروف الخطوات والنتائج.

٢) بما أن دراسة (جغرافية الجريمة) موضوع حديث في العراق لذا ستكون البحوث الأولى رائدة، ولهذا يجب أن تكون واضحة المنهج والخطوات ليقتدى بها.

٣) تفيد المقارنة بين النتائج في تحفيز منظور نقدي للنظريات المعتمدة في تفسير الجريمة في المدن الغربية. كما إنها تؤشر الفروقات بين المجتمعين الغربي و العربي: ولا ننسى أن هذه المقارنات قد توصلنا إلى وضع فرضيات خاصة و صياغة عموميات Generalizations عن (الجريمة) في المجتمع العربي.

لنفترض أن باحثاً ما أراد دراسة التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة الزبير، فماذا يجب أن يعمل لينجز هذا البحث؟ فالتركيب الإجتماعي للزبير حالة معروفة لديه، وتتوفر لديه حالة دراسية Case study عن الجريمة يستطيع الإستفادة منها في المنهج والتحليل والمقارنة بين النتائج. ولنفترض أنه عزم على تفسير التوزيع الجغرافي لجريمة السرقة من الدور السكنية في الزبير. ما نقدمه هنا مجرد مقترح خطوات، غير ملزمة، تساعد هذا الباحث في تحقيق مسعاه.

(١) العودة إلى الكتابات المتعلقة بالزبير كمدينة وعن الجريمة وتفسيرها، خاصة المتعلقة بالجريمة قيد الدرس. بعبارة أخرى، مراجعة (الآدبيات) ذات العلاقة بالجريمة وبالزبير الإستفادة منها في اختيار المتغيرات وفي صيانة فرضيات البحث.

(٢) جمع معلومات عن جريمة السرقة في محافظة البصرة مصنفة على أساس الوحدات الإدارية (النواحي والأقضية) لمقارنة نسب الجريمة في الزبير مع نسب الجريمة في الوحدات الإدارية الأخرى ومع المعدل العام للمحافظة، والأفضل أن تكون هذه المعلومات لفترة غير قصيرة ليتسنى له مقارنة إتجاهات الجريمة أيضاً وتباينها الزماني والمكاني. ومن هذه المعلومات يستشف الأسباب (الظاهرة) للجريمة، كما يؤشر الفئات المعروضة للسرقة، وتلك التي تمتد اليها أصابع الإتهام.

(٣) في ضوء المعلومات التي يحصل عليها ونتائج التحليل الإجمالي للبيانات تصاغ فرضيات البحث بصيغتها النهائية المقترنة بالزبير.

(٤) جمع معلومات تفصيلية عن جريمة السرقة في الزبير مع التركيز على جرائم السرقة من الدور وإسقاطها على الخارطة الأساسBase map للمدينة. ((ترسم هذه الخارطة إعتماداً على خارطة التصميم الأساس للمدينة Master Plan بعد استثناء التفاصيل غير المطلوبة وتكملة نواقص الخارطة.))

(٥) يمكن اسقاط مواقع المنازل التي تعرضت للسرقة في خارطة، وإسقاط سكن السراق في خارطة أخرى. أو أن تجمع في خارطة واحدة باستخدام رموز مختلفة.

(٦) يمكن تحليل التوزيع الجغرافي الناتج عن الخرائط أعلاه باعتماد تقنيات تحليل الأنماط النقطية point Patterns وهي عديدة. تفيد هذه التقنيات عند المقارنة بين توزيعات الجرائم المختلفة في المدينة الواحدة، وعند مقارنة توزيع ذات الجريمة في فترتين زمنيتين مختلفتين في نفس المدينة، أو بين مدن مختلفة في نفس الفترة وللجريمة ذاتها.

(٧) القيام بدراسة ميدانية تفصيلية للمناطق الأكثر تعرضاً للجريمة، وتلك التي تأوي السراق. ومن الضروري استخدام أكثر من وسيلة واحدة لجمع المعلومات ميدانياً ((استبيان مع الجناة، مع الضحايا، مع الشرطة المحلية، مع سكان المنطقة، الملاحظة المباشرة للبيئة العمرانية والإجتماعية...))

(٨) من الضروري أن تجمع هذه المعلومات والبيانات على أساس ذات الوحدات الإحصائية المعتمدة في الخارطة الإجتماعية للزبير، أو على أساس منطقة عمل كل مركز شرطة ومعالجتها وتحليلها على هذا الأساس.

(٩) رسم خارطة المدينة في ضوء نتائج التحليل العاملي مع رسم (أقاليم) عمل مراكز الشرطة في المدينة. الهدف من هذا الرسم المقارنة نظرياً وإحصائياً بين هذه المناطق وتقييم أداء الشرطة استناداً على التركيب الإجتماعي الديموغرافي للسكان ونسسب الجريمة واتجاهاتها في هذه (الأقاليم).

(١٠) مناقشة نتائج التحليل الإحصائي في ضوء فرضيات البحث وإستخلاص النتائج النهائية للبحث. إعتماداً على مجموع النتائج و الملاحظات تقدم مقترحات وتوصيات إجرائية.

هذه خطوات مقترحة لمن يريد إجراء هذا البحث كذلك تفيد هذه المقترحات عند القيام ببحوث مماثلة عن مدن تتوفر عنها دراسات عن تركيبها الداخلي أو الإجتماعي أو عن الوظيفة السكنية فيها. جميع هذه الدراسات توفر معلومات عن العديد من المؤشرات الإجتماعية الجغرافية المشار إليها في الفصل السابق. بإمكان الباحث إختيار البحث أو الدراسة المناسبة واتباع إجراءاتها مع القيام بالتعديلات الضرورية والمناسبة لبحثه. ولجعل الأمر أسهل نقترح عدداً من هياكل بحوث جغرافية يمكن الإستفادة منها مباشرة أو كنماذج للتطوير والتعديل، ومن

ومن الله العون والتوفيق

مصادر البحث ومراجعه

١) المصادر العربية.

١- الحسن، إحسان محمد، ١٩٨٣، أثر تفكك العائلة في جنوح الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الإنحراف مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد

٢- الحسن، إحسان محمد ود. مازن بشير، ١٩٨٣ السرقة كمشكلة إجتماعية (دراسة ميدانية عن أسباب وعلاج جرائم السرقة في بغداد)، مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد

٣- الحسن، رعد ياسين محمد، ١٩٩٠، التركيب الإجتماعي لمدينة الزبير: دراسة في جغرافية المدن. رسالة ماجستير مقدمة إلى مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، البصرة.

٤- الصنيع، عبد الله علي (تحرير)، ١٩٨٧، قراءات في الجغرافيا الإجتماعية التطبيقية، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة.

٥- العاني، عبد اللطيف عبد الحميد، ١٩٨٣، أثر المناطق المختلفة في جنوح الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الإنحراف. مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد.

٦- العمر، مضر خليل،(١٩٩٠)، تحليل العامل البيئي واستخدامه في دراسة النظام الحضري في جنوح العراق. مجلة الخليج العربي، المجلد ٢٢، العدد ١، البصرة.

٧- العمر، مضر خليل وزملاءه، (١٩٩٠) ، جغرافية الإسكان. مطبعة جامعة بغداد، بغداد.

٨- عبد الكريم، ناهدة، (١٩٨٣)، بعد الأطر التفسيرية لمشكلة جنوح الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الجنوح، مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد.

٩- عبود، سلمان مغامس (١٩٨٩)، التركيب الوظيفي لمدينة الزبير، أطروحة ماجستير، جامعة البصرة، البصره.
١٠- غوانمة، يوسف، (١٩٨٦)، مدينة اربد في العصر الاسلامي، منشورات مركز الدراسات الأردنية.
١١- القطان، أحمد، (١٩٨٣)، أثر التنشئة الإجتماعية في جنوح الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الجنوح، مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد.
١٢- القسيم، علي سلامة، (١٩٨٩)، دراسة مسحيه لقضايا الأحداث الجانحين في مدينة اربد وضواحيها خلال الفترة من ٧٩-١٩٨٨ رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.
١٣- محمد، زكيه عبد الفتاح، (١٩٨٣)، الأسره وإنحراف الأحداث، الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الإنحراف، مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد.
١٤- موسى، سعدي لفته، (١٩٨٣)، دور الأسره العراقية في وقاية أبنائها من الوقوع في الجنوح. الحلقة الدراسية الخاصة بوقاية الأحداث من الجنوح، مركز البحوث والدراسات، مديرية الشرطة العامة، بغداد.

المصادر والمراجع الأجنبية

- Al-Omar,M.k 1986, Substandard Urban Housing In Wales, Post 1960 Ph.D. Thesis, Aberystwyth, UCW, U.K.
- Bourne,L.S. 1981, the Geography of Housing Edward Arnold, London.
- Herbert,D. 1982, The Geography of Urban Crime Topics in Applied Geography Longman Group Limited, Essex.
- Herbert, D.T. and Johnston, R.J. 1978, Social Areas in cities: Processes, Patterns And Problems, John Wiley and Sons, Chichester.
- Herbert, D.T. and Smith, D.M. 1979, Social Problems and the City: Geographical Perspectives OXford University Press, OxFord.
- Johnston,R.J. 1978, Multivariate Statistical Analysis in Geography Longman Group Limited, London.
- Johnston, R.J. 1980. On the nature of explanation in human geography IBG, Trans.5,pp. 402 - 412,
- Jones, E. 1975. Readings in Social Geography Oxford University Press, Oxford
- Jones,E. and Eyles, j. 1979, An Introduction to Social Geography OXford university press, oxford.
- Ley,D.1983 A Social Geography of the City Harper & Row, Publishers, N.Y.
- Pahl, R.E. 1970, Whose city Longman, London.
- Robson, B.T. 1969, Urban Analysis The University Press, Cambridge.
- Robson, B.T. 1975, Urban Social Areas oxford University Press, Oxford.
-Smith, S.J. 1984, Practicing Humanistic Geography AAs, 74, pp. 353-374.

عناوين مقترحة لاطاريح

الماجستير والدكتوراه

١) التركيب الإجتماعي- الإقتصادي للمدينة وعلاقته بالتوزيع الجغرافي للجريمة فيها: مدينة . . . . . كحالة دراسية. (البعد العمراني، البعد الديموغرافي، البعد الإجتماعي الإقتصادي ، التوزيع الجغرافي لمواقع الجريمة، التوزيع الجغرافي لسكن المجرمين، دراسة ميدانية تفصيلية لهذه المواقع، الإستنتاجات، المقترحات والتوصيات).

٢) التركيب الديموغرافي للمدينة وعلاقته بالتوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة ومواقع الدوريات الأمنية: مدينة. . . كحالة دراسية. (يمكن إضافة أية معايير أو مؤشرات أخرى). (التوزيع الجغرافي لمختلف أنوع الكثافة أو مؤشرات أخرى) (التوزيع الجغرافي لمختلف أنواع الكثافة داخل المدينة، التوزيع الجنسي للسكان، التوزيع الجغرافي لفئات معينة من الأعمار، التوزيع الجغرافي لمراكز الشرطة ومواقع الدوريات الأمنية، تناسب هذا التوزيع مع التوزيعات الجغرافية الأخرى، المواقع البديلة المقترحة).

٣) تقييم جغرافي لكفاءة رجال الشرطة على ضبط الأمن واستقراره في منطقة . . . . . (محافظة، قضاء، ناحية).

(التوزيع الجغرافي للجريمة، اتجاهاتها، التوزيع الجغرافي لقوى الأمن، التركيب الديموغرافي لمنطقة الدراسة، تقييم هذه التوزيعات الجغرافية والعلاقة بينها، المواقع الأمثل لمراكز الشرطة ومواقع الدوريات، العدد المناسب من رجال الشرطة (كماً ونوعاً)).

الأقاليم الديموغرافية للجريمة في مدينة.....

الفصل الأول : الجغرافيا ودراسة الجريمة مكانياً

أ) الجغرافيا التطبيقية ودراسة مشاكل المجتمع.

ب) الجريمة كظاهرة مكانية.

ج) جغرافية الجريمة: تعريفها، مضمونها وأهدافها.

الفصل الثاني : منطقة الدراسة.

أ) التعريف بمنطقة الدراسة وأسباب اختيارها.

ب) التركيب الداخلي لمدينة . . . . (استعمالات الأرض فيها)

ج) النمو الحضري لمدينة. . . .

د) الأساس الإقتصادي لمدينة. . . .

الفصل الثالث : إتجاهات نمو الجريمة في مدينة. . . .

أ) مسار نمو جريمة . . . . .

ب) مسار نمو جريمة. . . .

ج) مقارنة نقدية

الفصل الرابع : مناطق حدوث الجريمة في مدينة. . . .

أ) التوزيع الجغرافي لحدوث جريمة. . . .

ب) التوزيع الجغرافي لحدوث جريمة . . . .

ج) مقارنة نقدية للتوزيعين.

الفصل الخامس : الأقاليم الجغرافية للجريمة في مدينة . . . .

الفصل السادس : بيئة الأقاليم الجغرافية في مدينة. . . .

أ) البيئة العمرانية

ب) البيئة الديموغرافية

ج) البيئة الإجتماعية-الإقتصادية
د) الحالة الأمنية

الفصل السابع: نتائج التحليل ومناقشتها.

الفصل الثامن: مقترحات وتوصيات.

التباين المكاني والزماني لحدوث الجرائم

في مدينة .....

الفصل الأول : مقدمة الدراسة

أ) تحديد منطقة الدراسة وأسباب إختيارها.
ب) أنواع الجرائم المختارة للدراسة والتحليل.
ج) تقنيات التحليل المستخدمة في الدراسة.
د) هيكل الدراسة.

الفصل الثاني : التوزيع الجغرافي للجريمة

أ) التوزيع الجغرافي للجريمة.
(حسب الوحدات الإحصائية الصغيرة في المدينة)
ب) التوزيع الجغرافي للجريمة....
ج) التوزيع الجغرافي للجريمة ....
د) مقارنة تحليلية للتوزيعات الجغرافية للجريمة.

الفصل الثالث : أماكن حدوث الجريمة

أ) تراتب أماكن حدوث الجرائم إجمالاً.
ب) تراتب أماكن حدوث جريمة.....
ج) تراتب أماكن حدوث جريمة.....
د) مقارنة تحليلية للتراتب.

الفصل الرابع : التباين الزماني لحدوث للجريمة.

أ) تراتب أوقات حدوث الجرائم إجمالاً
(حسب الشهر، اليوم والساعة)
ب) تراتب أوقات حدوث جريمة....
ج) تراتب أوقات حدوث جريمة....

الفصل الخامس: تحليل جغرافي لبيئة المجرمين.

أ) أقاليم الجريمة في مدينة. . . . .

ب)الأوقات الحرجة في مدينة . . . .

ج) الوضع الأمني في منطقة الدراسة: تقويم نقدي.

د) مقارنة تحليلية للتراتب.

الفصل السادس: مقترحات وتوصيات

مدينة.... : دراسة في الجغرافيا الإجتماعية

الفصل الأول : الإحساس النظري

أ) الجغرافيا الإجتماعية: تعريفها، مضامينها وأهدافها

ب) منطقة الدراسة: تحديدها وأسباب اختيارها

الفصل الثاني: مدينة .... حسب إحصاء عام ١٩٨٧ .

أ) الحالة العمرانية (حسب الوحدات الإحصائية.

ب) التركيب الديموغرافي الصغيرة في المدينة)

ج) التركيب الإجتماعي- الاقتصادي

الفصل الثالث : الجريمة كأبرز مشكلة إجتماعية في المدينة

أ) التوزيع الجغرافي للجريمة (إجمالاً)

ب) التوزيع الجغرافي لجرائم مختارة

ج) مسار نمو الجرائم المختارة

د) أقاليم الجريمة في مدينة. . .

الفصل الرابع: التوزيع الزماني للجريمة

أ) التوزيع الزماني للجريمة إجمالاً (الشهر، اليوم والساعة)

ب) التوزيع الزماني للجرائم المختارة للدراسة

ج) الإتجاهات الزمانية لحدوث الجريمة.

الفصل الخامس : أسباب حدوث الجريمة في مدينة....

أ) الأسباب المعلنة للجريمة

ب) الأسباب الحقيقية للجريمة.

١- (دراسة ميدانية تفصيلية لمناطق سكن المجرمين)

٢- (دراسة ميدانية تفصيلية لمناطق حدوث الجرائم)

ج) الوضع الأمني في منطقة الدراسة.

الفصل السادس : نتائج الدراسة ومناقشتها .

الفصل السابع : مقترحات وتوصيات .

جغرافية الجريمة في محافظة....

الفصل الأول: الأساس النظري

أ) جغرافية الجريمة: تعريفها، مضامينها وأهدفها.

ب) دراسات في جغرافية الجريمة

الفصل الثاني: منهج الدراسة

أ) منطقة الدراسة: تحديدها وأسباب اختيارها.

ب) هدف الدراسة وفرضياتها

ج) طرق التحليل المستخدمة في الدراسة.

الفصل الثالث: التوزيع الجغرافي للجريمة في دولة.

أ) التوزيع الجغرافي للجريمة إجمالاً حسب المحافظات

ب) التوزيع الجغرافي لنوعين مختارين من أنواع الجرائم.

ج) مقارنة نقدية للتوزيعات.

الفصل الرابع: التوزيع الجغرافي للجريمة في محافظة ....

أ) التوزيع الجغرافي للجريمة إجمالاً حسب الوحدات الإدارية

ب) التوزيع الجغرافي للنوعين المختارين من أنواع الجريمة

ج) مقارنة نقدية للتوزيعات.

الفصل الخامس: التوزيع الجغرافي للجريمة في مدينة....

أ) التوزيع الجغرافي للجريمة إجمالاً (حسب الوحدات

ب) التوزيع الجغرافي للنوعين المختارين الإحصائية للمدينة)

ج) مقارنة نقدية للتوزيعات

الفصل السادس : العوامل الجغرافية المؤشرة على التوزيع المكاني للجريمة في منطقة الدراسة .

أ) العامل العمراني

ب) العامل الديموغرافي

ج) العامل الإجتماعي- الإقتصادي

د) العامل الأمني

الفصل السابع : نتائج الدراسة ومناقشتها

الفصل الثامن : المقترحات والتوصيات .

دار
الكندي للنشر
والتوزيع

دار الكندي للنشر والتوزيع

تلفاكس 7244323 ص. ب 893 - اربد - الأردن

Design: Ali Hammouri
079 591073